جامعــة محمد الصديق بن يحي –جيجل–
كليـــــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المقاربة الجزائرية تجاه القضية الأزوادية في مالي: الثابت والمتغير

إعـداد الطالب:

– زناشي حسين

إشـراف الأستـاذ:

– بوزرب رياض

لجنـــــة المناقشـــــة:

1– أدمام شهرزاد ..... رئيسا
2– بوزرب رياض ..... مشرفا ومقررا
3– صويلح مولود ..... مناقشا

السنة الجامعية: 2014-2015

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الذي هدانا وأنار لنا طريق العلم وصلى الله وسلم على خاتم النبيين.

وإمام المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى الأستاذ الفاضل "بوزرب رياض" لقبوله الإشراف على هذه المذكرة ودعمه العلمي وتوجهاته القيمة.

شكر وتقدير لكل الأساتذة الذين كان لهم الفضل خلال مشواري الدراسي وخاصة أساتذة العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

وشكـــرا

مقدمة

مقدمـة:

عملت الجزائر منذ استقلالها عن الاستعمار الفرنسي سنة 1962 على إيلاء اهتمام كبير بالشأن الإفريقي، نظرا للارتباط التاريخي والجغرافي الذي يجمعها مع دول القارة السمراء، حيث رافعت كثيرا من أجل قضايا القارة في المحافل الدولية ودافعت عن المواقف التي من شأنها تحقيق الأمن والسلم الدوليين وضمان سيادة القرار الإفريقي.

وشكلت جمهورية مالي إحدى بؤر التوتر في إفريقيا التي نالت حيزاً معتبراً من الاهتمام الجزائري، فانطلاقا من وجود حدود مشتركة بين البلدين يبلغ طولها 1376 كلم ونتيجة لما هو قائم بين البلدين من روابط اقتصادية وتداخل مجتمعي بين ساكنة الجنوب الجزائري وساكنة شمال مالي وما شكلته من علاقات سوسيو ثقافية وروحية تشكلت عبر ما للبلدين من تاريخ مشترك.

فقد يكون من الصعب أن تبقى الجزائر في مأمن من تداعيات الحرب والنزاع المتجدد الذي يضرب إقليم أزواد، خاصة مع الأبعاد الخطيرة التي أخدها النزاع ووصوله إلى أروقة الأمم المتحدة بفعل التدخلات الفرنسية والامريكية المُسندة والمتواطئ معها من قوى إقليمية في المنطقة وقوى داخلية في جمهورية مالي، والذي أوصل الأمور إلى التدخل العسكري الأجنبي بحجة محاربة الإرهاب وهذا ما يتعارض مع المقاربة الجزائرية التي تعطي الأولوية للحلول السلمية.

1- التعريف بالموضوع:

تشكل جمهورية مالي إحدى اهم الدوائر التي تؤثر على الأمن القومي الجزائري نتيجة لشساعة الحدود الجغرافية التي تربط البلدين وصعوبة تضاريسها وبحكم معاناة مالي من نزاع في إقليمها الشمالي الذي يطلق عليه البعض اسم "أزواد" الذي تقطنه مكونات سكانية (الطوارق والعرب) لها علاقة قرابة مع المكونات السكانية لثلاث ولايات جنوبية للجزائر هي "أدرار، تمنراست وإيليزي"، التي تمثل مركز الثروة النفطية والغازية للبلاد وأساس مداخيل خزينتها العمومية.

ولهذا فقد أولى صانع القرار الجزائري منذ الاستقلال إلى اليوم عناية خاصة بتطورات النزاع في شمال مالي خاصة مع الاهتمام المتزايد الذي لقيه من طرف مختلف الفواعل

الجيواستراتيجيين (الدوليون والإقليميون)، حيث تبنى مقاربات متنوعة ومتطورة طبقا للتطورات الحاصلة في حدته من مرحلة إلى أخرى، هذه المقاربة بُنيت أساسا بالاعتماد على مبادئ القانون الدولي، ورَسمت من خلالها الدبلوماسية الجزائرية خطوطا حمراء لا يُمكن لأي فاعل محلي أو دولي تجاوزها تمثلت أساسا في ضمان الوحدة الترابية للدولة المالية.

2- مبرات اختيار الموضوع:

تتمثل مبررا اختيار الموضوع في:

أ- المبررات الموضوعية:

- ارتباط الموضوع باستقرار الجزائر باعتبار مكان وقوع النزاع يمثل مجالا حيويا للجزائر.
- إبراز اهمية الدور الجزائري في دعم استقرار جمهورية مالي.
- نقص الدراسات التي تتناول المقاربة الجزائرية تجاه النزاع الداخلي في جمهورية مالي.

ب- المبررات الذاتية:

- رغبة الباحث التخصص في هذا المجال.
- انتماء الباحث للإقليم الجغرافي محل الدراسة والاهتمام بطبيعة التهديدات القادمة من خارج الجزائر.
- الرغبة في تبسيط وفهم الغموض الذي تشكل للبعض بفعل موقف الدبلوماسية الجزائرية من النزاع.

3- الدراسات السابقة:

من الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع نذكر:

أ- مذكرة ماجستير بعنوان "المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى" للأستاذ **نبيل بويبية**، حيث أبرز تطور الأوضاع في منطقة الصحراء الكبرى مع تسارع الديناميكيات الأمنية بين مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية، وبيَّن أثرها على الأمن القومي الجزائري وبيَّن مختلف الاستجابات التي أحدثها صانع القرار الجزائري لمواجهة التداعيات.

ب- دراسة للدكتور **أنوار بوخرص،** والمنشورة من قبل مؤسسة كارينيغي للسلام الدولي بعنوان "الجزائر والصراع في مالي"، حيث يتناول تسارع الأحداث في جمهورية مالي والموقف الجزائري من النزاع في ظل محيط دولي وإقليمي مُتوتر.

ج- مذكرة ماجستير للأستاذ **بنيو سفيان،** بعنوان "السياسية الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر"، حيث أبرزت مختلف المقاربات التي اعتمدتها الجزائر في التعامل مع دولتي مالي والنيجر والاعتبارات الموجهة لهذا التعامل.

4- إشكالية الدراسة:

شكل تطور الأوضاع في جمهورية مالي وتسارع وتيرة التفاعلات بين مختلف المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية، خاصة مع اشتداد الأنظار نحو هذه الدولة لما تشكله من أهمية بالنسبة لمختلف الفواعل وما تحتويه من عوامل جذب لكل فاعل، ففي ظل المواقف المتخذة من طرف النظام الجزائري سعينا إلى طرح التساؤل الرئيسي التالي:

- **ما هي حدود المقاربة الجزائرية تجاه القضية الأزوادية في مالي؟.**

وللتفصيل في هذا التساؤل يمكننا طرح الأسئلة التالية:

- ما هي أطراف وأسباب النزاع في شمال مالي؟
- ما طبيعة المقاربة الجزائرية تجاه النزاع داخل مالي (السابقة والحالية)؟
- ما هي أبرز التحديات التي تواجه تطبيق المقاربة الجزائرية تجاه النزاع في شمال مالي؟

5- فرضيات الدراسة:

لتذليل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة سنقوم من خلال دراستنا باختبار الفرضية الرئيسية التالية:

- **تبقى فعالية و نجاعة المقاربة الجزائرية تجاه القضية الأزوادية في مالي رهينة الصراع الغير محسوم بين المبادئ والمصالح.**

ونطرح الفرضيات الفرعية التالية:

– خصوصية الدولة المالية وطبيعة التركيبة المجتمعية أدت إلى تطور مسار النزاع.

– نجاعة المقاربة الجزائرية تجاه النزاع المالي مبنية على منطق المبادئ والمصالح وطبيعة الاستجابة للضغوط الخارجية.

– التباين البنيوي داخل الدولة المالية عائق أما تطبيق المقاربة الجزائرية تجاه النزاع المالي.

6- منهجية الدراسة:

هذه الدراسة مبنية على مجموعة من المناهج التي تساعدنا على إدراك جوهر البحث، حيث اعتمدنا على:

أ- **المنهج التاريخي:** هو الطريق الذي يتبعه الباحث في جمع معلوماته عن الأحداث والحقائق الماضية، وفي فحصها ونقدها وتحليلها والتأكد من صحتها، وقد اعتمدنا عليه في دراستنا من خلال تتبعنا لتطورات النزاع الداخلي في مالي و تطور المقاربة الجزائرية في إدارته.

ب- **المنهج المقارن:** الذي تبدو قيمته من خلال معرفة الثابت والمتغير في المقاربة الجزائرية تجاه النزاع الداخلي في مالي.

ج- **تقنية تحليل المضمون:** وذلك من خلال تحليل مختلف التصريحات والآراء لمسؤولين رسميين لهم ارتباطات بالنزاع وكذا تحليل بعض الاتفاقيات التي أبرمت بين أطراف النزاع.

7- صعوبات الدراسة:

على العموم لا يخلو أي عمل بحثي من الصعوبات، ونحن بدورنا واجهنا عدة صعوبات في دراستنا يمكن أن نُجملها في:

– ضيق الوقت المخصص لهذا البحث.

- نقص كبير في الدراسات الجادة المهتمة بالموضوع.
- ضعف التراكم المعرفي حول الموضوع.
- التطورات الحاصلة في الموضوع التي تجعلنا نراجع دراستنا من حين لآخر.
- حساسية الموضوع الذي يجعل عملية الحصول على وثائقه الرسمية صعبة.

8- تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول بالإضافة إلى مقدمة، حيث تناولنا في الفصل الأول تعريف النزاع في إقليم أزواد المالي من خلال القيام بدراسة حول البلد الذي يقع فيه النزاع ومعرفة موضوع أطرافه وتطوراته المختلفة إلى غاية وصوله إلى مرحلة التدويل، أما في الفصل الثاني فقمنا بتعريف المقاربة الجزائرية تجاه النزاع من خلال استعراض المبادئ التي تحكم أي تحرك جزائري نحو الخارج، وتكلمنا عن المقاربات التي اعتمدتها الجزائر خلال التطورات المختلفة للنزاع، أما في الفصل الثالث فركَّزنا فيه على مختلف التحديات التي تواجه تطبيق المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع والوصول إلى سلام.

وفي الاخير ستكون الخاتمة التي تتضمن النتائج المستخلصة من الدراسة من خلال الإجابة على الاشكالية المطروحة قياسا على الفرضيات المقترحة.

الفصـــــل الأول:

القــضيـــــــــة الأزواديـــــــــة

فــي جمهوريـــــــة مالــي

تعتبر القضية الأزوادية في مالي إرث استعماري ناتج عن تقسيمات الحدود من قبل الاحتلال الفرنسي الذي لم يراعي الخصائص الأنثروبولجية والتركيبة السكانية في رسم الحدود، هذه القضية تعمقت حدتها مع عجز الحكومات المتعاقبة على حكم مالي في إدارة التعدد الثقافي والعرقي من خلال الإخفاق في تنمية الأقاليم وإشعار مكوناته بأنهم جزء من الدولة، وهذا ما دفع الأمور نحو الصدام المسلح الذي تصاعدت وتيرته من مرحلة لأخرى بين السلطة المركزية والحركات الأزوادية المشكلة من الطوارق والعرب.

المبحث الأول: جمهورية مالي: دراسة جيوسياسية

لم تكن جمهورية مالي التي استقلت عن المحتل الفرنسي سنة 1960 أحسن حالا من جيرانها الأفارقة، فالبلاد التي تقع في منطقة قاسية الظروف المناخية وتحتوي على تعدد ثقافي واثني، تعاني أزمات داخلية متعددة الأبعاد تركت أثار كارثية بالغة الوضوح على الشعب المالي وشكلت كوابح حقيقية لآماله في الرقي والازدهار.

المطلب الأول: دراسة جغرافية وتاريخية

1- دراسة جغرافية:

اسمها الكامل "جمهورية مالي" وتعني كلمة مالي المكان الذي يعيش فيه الملك. [1]

تقع في الجهة الغربية من القارة الإفريقية، إحداثياتها الجغرافية هي 17° شمالا و4° غربا، بلغ عدد سكانها حسب إحصائيات سنة 2014 ما يقارب 16.5 مليون نسمة،[2] تبلغ مساحتها 1.241.231 كلم^2 عاصمتها هي "باماكو" واهم مدنها: سيغو، سيكاسو، موبتي، غاو، كايس، تمبوكتو وكيدال، تحيط بها اليابسة من كل جهة (ليس لها منفذ بحري)، لها حدود مشتركة مع سبعة دول حيث يحدها من الشمال كل من الجزائر وموريتانيا ومن الجنوب غينيا وبوركينافاسو وكوت ديفوار، من الشرق النيجر ومن الغرب تحدها السنغال. [3]

تمتد مسافة الحدود البرية لجمهورية مالي إلى 7243 كلم حيث لها حدود مشتركة مع الدول التالية كما يلي: [4]

- حدودها مع الجزائر يبلغ طولها 1376 كلم.
- مع غينيا 858 كلم.
- مع بوركينافاسو 1000 كلم.

---

(1) مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج18، الشركة العالمية للموسوعات، ط3، لبنان، ص146.

(2) دولة مالي، "السمات الجغرافية"، موسوعة المقاتل، ص1.
http// www.moqetel.com /open /behth / mali / index. Html .

(3) عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط4، بيروت، 1999، ص686.

(4) دولة مالي، السمات الجغرافية، مرجع سابق، ص1.

- مع كوت ديفوار 532 كلم.
- مع موريتانيا 2237 كلم.
- مع النيجر 821 كلم.
- مع السنغال 419 كلم.

تتميز الجغرافيا الطبيعية لجمهورية مالي بالتباين حيث يمكن أن نميز:

- الصحاري القاحلة في الشمال وتتميز بقلة التساقط ويعتمد سكانها على الترحال خاصة في أوقات الجفاف.
- السهول الشبه صحراوية في الوسط وتكثر بها المستنقعات.
- الحشائش المنبسطة في الجنوب وذات الغطاء النباتي الكثيف.

توجد في مالي مرتفعات جبلية قليلة، يصل ارتفاع أعلى قمة إلى نحو 1.115م فوق مستوى سطح البحر وهي قمة جبل "همبري تندو" وتقع جنوب البلاد. [1]

المناخ هو شبه مداري وجاف بصفة عامة؛ فهو جاف وحار خلال الفترة من فيفري إلى جوان وممطر رطب معتدل خلال الفترة من جوان إلى نوفمبر وبارد جاف خلال الفترة من نوفمبر إلى فيفري.

من أهم الثروات الطبيعية في مالي الذهب والفوسفات والملح والحجر الجيري واليورانيوم والجبس والطاقة الكهرومائية كما اكتشفت خامات البوكسيات والحديد والمنغنيز والقصدير والنحاس لكنها لم تستغل بعد، وتبلغ مصادر المياه المتجددة 100 كم^3 حسب تقديرات 2011. [2]

---

[1] مالي، عن موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ص3.

http://ar. Wikipédi. Org/ wiki.

[2] دولة مالي، السمات الجغرافية، مرجع سابق، ص2.

يجري في منطقة السودان الغربي (مالي حاليا) نهران هما: نهر النيجر ونهر السنغال وهما يجريان بمحاكاة حافة الصحراء الجنوبية. [1] يقطن السكان بكثافة على حافتي النهرين حيث يعيشون في المدن والقرى الواقعة بالقرب من أوديتها ويجري نهر السنغال في الجنوب الغربي من البلاد في حين يخترق نهر النيجر أراضي مالي قرب باماكو. ثم يتجه نحو الشمال الشرقي في دلتا داخلية هي أكثر الأراضي خصوبة في مالي، وبعد ذلك ينحني النهر مكونا التواءا كبيرا يعرف بالتواء نهر النيجر، ومن ثم يتجه نحو مصبه في جنوب نيجريا تاركا خلفه شبكة من المصارف المائية والبحيرات في الأراضي المالية، يعتبر كلا النهرين العظيمين المورد الحيوي الأكثر أهمية في مالي حيث تكون قنواتها وبحيراتها المستنقعية دلتا داخلية مناسبة لزراعة القطن والأرز، وبدون الري منها تصبح الزراعة مستحيلة. [2] يبلغ طول نهر النيجر داخل الاراضي المالية 1870 كيلومتر، في حين نهر السنغال يبلغ طوله 669 كيلومتر. [3]

نقطة الضعف في الجغرافيا المالية هي نهر النيجر الذي يفصل بين شمال مالي المعروف بالأزواد بمساحة 822000 كلم² أي ما يعادل ثلثي المساحة الاجمالية للبلاد بتعداد سكاني لا يمثل إلا 10% من عدد السكان، أما جنوب النهر فيضم 90% من عدد السكان الاجمالي مع أنه يمثل ثلث المساحة الاجمالية. [4]

يعيش 73% من سكان مالي في المناطق الريفية، في حين يسكن المدن 27%.[5]

---

(1) الهادي مبروك الدالي، **التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن 15 إلى بداية القرن18**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999، ص20.

(2) مالي عن موقع ويكيبيديا، مرجع سابق، ص3.

(3) أحمد إيدابير، "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، **مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية**، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011- 2012، ص106.

(4) khalifa kaita , « conflict and conflict resolution in the Sahel: the Toureg in surgency in Mali » strategic studies institute, may 1998**, http: //www, strategic studies institute, army, mil / pdf files / pub 200,pdf, p07.**

(5) مالي عن موقع ويكيبيديا، مرجع سابق، ص3.

2- دراسة تاريخية:

تعتبر الحدود الحالية لجمهورية مالي من صنع الاستعمار الفرنسي الذي دخل إلى المنطقة في القرن التاسع عشر وخرج منها في ستينيات القرن الماضي، وقد كانت هذه الرقعة الجغرافية قبل خضوعها للفرنسيين جزءا من ممالك وامبراطوريات قامت بالمنطقة أهمها مملكة غانا ومملكة مالي ومملكة الصونغاي.

أ- مملكة غانا:

لقد تعاقبت على منطقة السودان الغربي (مالي حاليا) امبراطوريات ومماليك لعبت دورا في ازدهارها، وتعد امبراطورية غانا الوثنية أولى حلقات التاريخ القومي لغرب افريقيا فهي تعتبر أول تجربة وأقدم ما عرف بتجارب الحكم الوطني الناجح بتلك البلاد وقد دل ازدهارها على بقائها إلى غاية القرن الثالث عشر ميلادي وعلى قدرة الأفارقة في تدبير شؤونهم بأنفسهم وهذا ما جعل بعض الكتاب الغربيين يقروا بأن حضارتها في العصور الوسطى فاقت حضارات بعض البلدان الأوروبية، وقد بلغت ذروة مجدها في الفترة ما بين القرن التاسع والحادي عشر ميلادي، وعندما اتسعت رقعتها امتدت من نهر النيجر إلى ساحل المحيط الاطلسي غربا وشمالا عند حافة الصحراء الكبرى. [1]

يمكن أن تقسم مرحلة الحكم في غانا الوثنية إلى مرحلتين: [2]

المرحلة الأولى: حكم البيضان.

المرحلة الثانية: حكم السونينك.

كان النظام السائد في غانا نظاما ملكيا استبداديا، شأنه شأن جميع النظم القائمة في باقي ممالك السودان الغربي والأوسط سواء كانت في عهدها الوثني أم عهدها الاسلامي، والنظام المتبع في وراثة عرش الامبراطورية الغانية هو توريث ابن الأخت، وفي هذا الصدد يقول البكري «وسنتهم أن الملك لا يكون إلا في ابن الأخت...».

---

[1] الهادي مبروك الدالي، مرجع سابق، ص21.

[2] نفس المرجع، ص23.

قسمت الامبراطورية إلى ولايات أو مماليك وكان لكل ولاية أو مملكة حاكما يسير أمورها ومن أشهر الولايات أودغست وأوكار، وهي نواة امبراطورية غانا إضافة إلى هود في الوسط ومماليك عرب المغاربة في الشمال وديارا وتاكانت وباسيكورو في الشرق وأوجادو وكانياجا وبغن في الجنوب والجنوب الشرقي.[1]

ب- مملكة مالي:

قامت هذه الامبراطورية في منطقة السودان الغربي وكان أشهر ملوكها "سوندياتا كايتا" (1230- 1255 م) و"منسا موسى" (1312- 1337م) وذلك بعد سقوط امبراطورية غانا، وقد نهضت امبراطورية مالي وأنجزت الكثير في ميادين التجارة والبطولات الحربية سيما بعد أن أصبح دين الاسلام دينا رسميا فيها، ولعب علماء الدين أدوارا كبيرة في تشجيع انتشار الاسلام في ظل ملوكهم المسلمين وعلمائهم، والملك "سوندياتا كايثا" هو المشيد الحقيقي لهذه الامبراطورية التي قامت كسابقتها غانا في منطقة تضم الشرق الموريتاني الحالي حيث تقع عاصمتها والشمال الغربي لحوض النيجر، وبحلول عام 1255م عند وفاة الملك "سوندياتا كيثا" امتد نفوذ تلك الدولة وشمل المناطق الشاسعة التي غطاها نفوذ مملكة غانا سابقا، وأصبحت بمثابة ممرات للقوافل التجارية. وكانت أراضيها غنية بالثروات المعدنية مثل النحاس والذهب والفضة والملح، وزاد نفود الاسلام ترسخا في عهد ملكها "منسا موسى".[2]

اعتمدت في إدارة إقليمها على رؤساء القبائل والعائلات المتنفذة ويمكن القول أو ملوك المملكة تبنوا نظام الادارة اللامركزية، فتم تقسيم المملكة الى ولايات يدير كل ولاية وال من أهل المنطقة وكل ولاية تنقسم بدورها إلى مقاطعات وكل مقاطعة تضم عدة قرى.

لقد وضع "سوندياتا كيتا" قواعد إدارة وحكم إمبراطورية مالي، حيث أخد عن مملكة غانا تنظيمها للطبقات الاجتماعية ولا مركزية الادارة، فضلا على انه قنن نظام الطوائف الحرفية وأصبحت المهن وراثية، فأصبح لزاما على الابن أن يمارس حرفة أبيه. [3]

---

(1) نفس المرجع، ص31-32.

(2) عثمان برايما باري، **جدور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي**، دار الأمين، القاهرة، 2000، ص39.

(3) طاهر باسم، **إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003، ص39.

وعلى الرغم من الرخاء الاقتصادي الذي عاشته هذه الامبراطورية واتساع رقعتها الجغرافية وعلاقتها الدبلوماسية النشطة في ظل عدد من الملوك الأقوياء، إلا ان هذا لم يمنع مرورها بمرحلة ضعف التي يمكن تحديد فترتها من بداية القرن الخامس عشر، حيث فقدت جميع أقاليمها الشرقية. والسبب الرئيسي للتدهور هو الخلاف حول وراثة العرش، فضلا عن سيطرة قبائل الطوارق على أهم المراكز التجارية في البلاد وسيطرة القبائل المجاورة على

بعض مناجم النحاسة وكذا هجومات قبائل الموسي من الجنوب وقبائل الولوف من الغرب وقبائل السونغاي من الشرق اضافة إلى سوء أداء الجهاز الاداري وانتشار الرشوة في البلاد. [1]

ج- مملكة السونغاي:

أسست هذه الدولة في القرن السابع ميلادي واستمرت بالتوسع التدريجي، ومند القرن الحادي عشر اتخذت هذه المملكة من مدينة غاوى عاصمة لها بعد أن كانت مدينة كوكيا الواقعة على نهر النيجر الأدنى عاصمتها، هذا إضافة إلى العاصمة العلمية تمبكتو. والتي برز دورها في نشر الثقافة العربية الاسلامية في السودان وتعتبر أسرة ضياء أبرز حكام السونغاي، وتنحدر هذه الأسرة من مدينة طرابلس الغرب الليبية والتي استمرت في حكم البلاد إلى1335م، وجاءت بعدها الى الحكم أسرة سني التي حكمت من عام1335م الى عام 1493م وهي الأخرى أسرة ليبية وفرع من أسرة ضياء بعد أن استقلت عن مملكة مالي عام 1335م، وقاد عملية الانفصال عن مملكة مالي "علي كلن" عام 1335، لقد حكم السونغاي من أسرة سني ثمانية عشر أمير أو توسعت الدولة لتبلغ ذروتها في عهد "سني علي بر" أو المسمى " سني علي الكبير" الذي حكم البلاد بين 1463م و1492م وتوسعت أكثر حين سيطر على عرش المملكة الأسكيا الحاج محمد الكبير" الذي أنهى حكم "آل سني" بثورة قام بها بعد وفاة "سني علي" عام 1492م.

تميزت مملكة سونغاي بالتركيب الدقيق للسلطة والمركزية المنتظمة والملكية المطلقة، فكان الامبراطور على رأس الهرم الاداري الذي كان يقيم في غاو وتقضي التقاليد القديمة السينغية اعتبار الملك أبا وذا سلطة شبه مقدسة وهو يمثل الخصوبة والرخاء ولا يقترب أحد

[1] نفس المرجع، ص44-45.

منه إلا ساجدا ومنذ القرن الحادي عشر أصبح الدين الاسلامي هو السلطة الحاكمة في البلاد، وكان الملوك يحكمون وفق تعاليم القرآن الكريم والسنة النبوية.

سقطت مملكة سنغاي عام 1591 على يد الجيش المغربي بقيادة السلطان "أحمد الذهبي" ولكن سلطتهم انهارت نهائيا عام 1620م.[1]

التوغل الفرنسي في المنطقة بدأ من السنغال مع بناء حصن "مدين" سنة 1857 وتلاها عدة حملات انتهت بالاستلاء التام على الاراضي سنة 1893 بقيادة الكولونيل "أرشينار" وانتزاع سيكاسو سنة 1898 وفي سنة 1904 أصبحت الأراضي المحتلة تعرف باسم مستعمرة "النيجر– السنغال العليا" كانت في البداية عاصمتها "كايس" ثم حلت محلها باماكو عام 1908.

غيرت فرنسا اسم المستعمرة سنة 1920 وصار اسمها " السودان الفرنسي" وفي سنة 1919 اقتطع الفرنسيون جزءا من الأراضي الواقعة في الشرق بعد انشاء فولتا العليا(بوركينافاسو حاليا)، أما المناطق الشمالية التي يقطنها الموريتانيون فإنها أعطيت لموريتانيا سنة 1945، وأصبحت السودان الفرنسية من 1899 إلى 1959 خاضعة لفدرالية افريقيا الغربية الفرنسية التابعة للحاكم العام في دكار وفي نوفمبر 1958 ولدت الجمهورية السودانية حيث كانت في البداية جزءا من فدرالية مالي، لكن هذه الفدرالية تفتت في 1960 مما أدى إلى ولادة جمهورية مالي في سبتمبر 1960 برئاسة "موديبو كايثا" الذي اتبع خطا اشتراكيا دون أن يقطع علاقته بالغرب.[2]

شهدت جمهورية مالي مند استقلالها اضطرابات متعددة الأبعاد، فعلاوة على الانفجار الذي يشهده البلاد والذي تتصاعد حدته من فترة الى اخرى، فالبلاد تشهد على وقع انقلابات عسكرية وهشاشة أمنية واقتصادية تركت أثارا بالغة على الشعب المالي.

---

(1) نفس المرجع، ص 47– 50.

(2) عبد الوهاب الكيالي، مرجع سابق ، ص 687–688.

المطلب الثاني: التركيبة السكانية

ينتمي المجتمع المالي إلى عرقين أساسيين هما البيض والسود، فالبيض يتألفون من عدة إثنيات أهمها الموريتانيون والطوارق والبل، والسود يتوزعون على عدة إثنيات أهمها المالنك والسونجو والسراكولي والسنغاي والدوغم والبولو السود والحمر وهؤلاء يشكلون الأكثرية. [1]

تشكل مجموعة الماندي نحو 50% من اجمالي السكان حيث تنقسم بدورها إلى ثلاث تركيبات فرعية وهي (البامبارا والمالنكي والسونينكي) ويشكل البول نحو 17% والفولتايك نحو 12% والسنغاي نحو 6% والطوارق والعرب يقدرون بـ 10% وهناك مجموعات عرقية أخرى تمثل 5% .

تعتبر البامبارا العنصر الأكثر عددا في مالي حيث يمثلون ثلثي السكان وهم يشتغلون في الزراعة كما يسيطرون على مختلف الإدارات المالية. [2]

وتعني البامبارا "السادة" اي رفض الخضوع للغير وهي تسمية أطلقها الفرنسيون طبقا لسياستهم الكولونيالية وأساليبهم المستخدمة للتحكم في الشعوب "فرق تسد" ويمكن حصر تواجدهم الكثيف من الوسط الشرقي لدولة مالي امتداد للغرب ليحتلوا مناطق (كيطا- دييلا- بانمبا- بوغوني- سيكاسو- بنغوليلا...) وتكمن كدلك القوة الديموغرافية لهذه الاثنية في فرعها المسلم والذين يسمونه "بامبارا-كوبي" وكدلك في توزيعهم الجغرافي عبر باقي دول الساحل الافريقي على غرار موريتانيا والسنغال، الكوت ديفوار، بوركينافاسو وغينيا.[3]

يعتبر السكان في شمال مالي الأقل انسجاما داخل الجسم المالي حيث يمثلون الطوارق والعرب أغلبيته الساحقة ويطلقون على منطقتهم اسم "إقْليم أزواد" حيث يعتبرون أنهم مختلفون عن باقي الشعب المالي وأنهم الاكثر اضطهادا في المجتمع.

يشكل العرب الازواديون نسيجا بشريا متجانسا مع سكان موريتانيا والصحراء الغربية وجنوب المغرب وجنوب الجزائر أما الطوارق فهم أحفاد البربر الذين يعتقدون أن العرب

---

[1] نفس المرجع، ص676.

[2] Pascale Boniface, l'**Etat du monde 1988,1989,** ed la découverte, paris, 1989, p128.

[3] Les ethnies au mali, **www.geocities. vom/ info mali/ ethnies/ bambara, htm**.

طردوهم من ليبيا خلال القرن السابع. [1] ينتمي الطوارق إلى المجموعة البربرية وهي مجموعة لغوية تمتد من جزر الكناري غربا إلى مصر شرقا ومن البحر المتوسط شمالا الى جنوب نهر النيجر وهم من البربر الدين يكتبون ولديهم كتابة،[2] اختلف المؤخرون في تسمية الطوارق بهذا الاسم فمنهم من يقول إنهم سموا بالطوارق نسبة لطارق بن زياد ومنهم من يرى أن التسمية جاءت نسبة لطرقهم الصحراء وتوغلهم فيها وهناك اختلاف أيضا حول نسب وأصل الطوارق.

فمنهم من يرى أنهم ينتسبون إلى صنهاجة والصنهاجيون يرفعون، نسبهم إلى حمير وقبائل صنهاجة كثيرة ..أما " موسى السعدي" فيورد أن صنهاجة الملثمين كانوا في الازمنة القديمة قبل الاسلام يقطنون الصحاري الجنوبية للمغرب ويعتمدون في غدائهم على لحم الابل ولبنها وأنهم يجتنبون المدن وهدا ما ينطبق على الطوارق ويرى "هنري لوت" أنهم من "الجرمنت" إلا أن "جبوي هامني" يستعبد دلك لأن الطوارق في الأصل شعب أبيض،(رغم اقرار بعض الكتاب القدامى بأنهم من "الجرمنتيين" وأنهم وسطاء بين البيض والسود) أما السبب الثاني لاستبعاد ذلك هو أن الشعوب التي ساعدت على تشكيل الطوارق الحالين، كانت خارج "فزان" وهي هوارا ولمطا ومسوفة، ومن المؤكد أن بعضهم مر في فترة متأخرة بفزان وأن الرباط الوحيد بين الطوارق والجرمنت هو "تركا" التي تعتبر اسما ثانيا لفزان ويقول "هامني" إن الطوارق هجين يتكون من العرب المغاربة والعرب الغير مغاربة، وأمام اختلاف الآراء يمكن أن نرجع الرأي القائل بأنهم من صنهاجة الذين نزحوا من اليمن وذلك لسببين:

- أن ملامح الطوارق هي ملامح عربية.
- اللهجة التي يتخاطبون بها إلى يومنا هذا موجودة في اليمن.[3]

يتكون الطوارق من مجموعة قبائل على رأسها أمير يسمى "الأمينوكال" وهو الحاكم العام لجميع القبائل ويوجد على رأس كل قبيلة شيخ ويسمى السلطان ويفرض سلطانه

---

(1) مسعود الخوند، مرجع سابق، ص158.

(2) Edward bernus, **Le problème tawaregue hier, aujourd' hui- demain marchés tropicaux et méditerranées**, n°2478, 7mai 1993,p 29.

(3) الهادي المبروك الدالي، مرجع سابق، ص 216- 217.

على أتباعه المتواجدين في الرقعة الجغرافية التي يحكمها ثم يلي بعده الفرسان "أموجاغ" ورجال الدين ثم الرعاة فالحرفيون وفي أسفل الهرم الاجتماعي نجد الخدم والجواري.[1]

يدين غالبية سكان مالي بالإسلام (90%)، حيث يعتنقون المذهب السني المالكي وتنتشر الطرق الصوفية خاصة التيجانية والقادرية، وتحتل المسيحية المرتبة الثانية بنسبة 5% (ثلثي المسيحيين من الكاثوليك والثلث الآخر من البروتستانت) وتصل نسبة الديانات المحلية 5%، اللغة الرسمية في البلاد هي الفرنسية، لكن توجد عدة لهجات إفريقية تستخدم على نطاق واسع أيضا من قبل الجماعات العرقية المختلفة، أكثر هذه اللهجات انتشارا هي لغة "البامبارا" حيث يستطيع حوالي 80% من سكان مالي التواصل بها، كما يستخدم السكان لغة التكرور واللغة الفولانية بجانب لغات محلية أخرى، ويتحدث العرب اللغة العربية والطوارق لغة تماشق البربرية.[2]

يبلغ معدل النمو السكاني طبقا لتقديرات 2014 حدود 3%، كما يبلغ معدل العمر المفترض حسب إحصائيات نفس السنة 54.95 سنة ويتوزع التركيب العمري للسكان حسب إحصائيات سنة 2014 كما يلي: [3]

مراحل العمر	النسبة المئوية	عدد الذكور	عدد الإناث
0- 15 سنة	%47.6	391818	3899535
15- 24 سنة	%19	1489830	1638995
25- 54 سنة	%26.7	2042666	2348337
55- 64 سنة	%3.7	307167	306470
فوق 65 سنة	%3	246084	245001

(1) التنبكتي، **الطوارق عائدون لنثور**، منشورات منظمة تامانيوت، (د ب ن)، (د س ن)، ص 29- 30.

(2) مكتبة وكالة الاستخبارات الأمريكية، ص4.
https://www.cia.gov/library/publications/the.world.facbook/geos/m/htm.

(3) نفس المرجع، ص4.

المصدر :مكتبة وكالة الاستخبارات الأمريكية.

تواجه جمهورية مالي العديد من الصعوبات الاجتماعية، حيث تبلغ نسبة الانفاق على التعليم 4.8% من الناتج المحلي الإجمالي (حسب إحصائيات 2011) وبذلك تحتل المرتبة 83 عالميا.

وتبلغ نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة في المجتمع المالي بالنسبة للأعمار فوق 15 سنة حسب إحصائيات 2011 كما يلي:[1]

إجمالي السكان	الذكور	الإناث
%33.4	%43.1	%26.4

ولا يعد القطاع الصحي في مالي أحسن حالا من قطاع التعليم حيث تبلغ ميزانيته 6.8% من الناتج المحلي الإجمالي وهذا طبقا لتقديرات 2014، ويقدر معدل وفيات الأطفال لنفس السنة كما يلي:

- العدد الإجمالي: 104.34 حالة بين كل 1000 طفل.
- الذكور: 111.04 حالة بين كل 1000 طفل.
- الإناث: 97.44 حالة بين كل 1000 بنت.

كما يبلغ معدل انتشار مرض الإيدز بين البالغين 0.9% المرتبة 50 عالميا، ويصل عدد حالات المرضى بين الأحياء بين 100000 و300000 حالة المرتبة 44 عالميا، في حين يصل عدد الوفيات السنوية بسبه 4900 حالة.

وبهذا تحتل المرتبة 41 عالميا (إحصائيات 2012) كما تنتشر أمراض أخرى خطيرة مثل الإسهال البكتيري والتهاب الكبد وحمى التيفوئيد والملاريا وحمى الضنك، وأمراض الجهاز التنفسي وكذا داء الكلب والسمنة. [2]

---

[1] نفس المرجع، ص5.

[2] دولة مالي، التركيب السكاني، موسوعة المقاتل، مرجع سابق، ص3.

المطلب الثالث: النظام السياسي والاقتصادي

1- النظام السياسي:

مالي هي دولة جمهورية ينقسم نظامها الداخلي على ثلاث سلطات رئيسية:

- **السلطة التنفيذية:**

بيد رئيس الجمهورية الذي ينتخب بالاقتراع العام المباشر لمدة خمسة سنوات، قابلة للتجديد مرة واحدة، ورئيس الحكومة الذي يعين من قبل رئيس الجمهورية، يقود الحكومة ويعين أعضائها، عرفت جمهورية مالي منذ استقلالها إلى اليوم تداول سبعة رؤساء للجمهورية على حكمها بداية من موديبو كايثا سنة 1960 وانتهاء بإبراهيم بوبكر كايثا منذ 2013.

- **السلطة التشريعية:** تتكون من غرفة واحدة هي الجمعية الوطنية وتتألف من 160 عضو ينتخبون من طرف الشعب المالي لمدة خمس سنوات.

- **السلطة القضائية:** تشرف عليها المحكمة العليا التي تتكون من 19 عضوا ينتظمون ضمن ثلاث دوائر مدنية ودائرة جنائية إضافة إلى المحكمة الدستورية التي تتكون من تسعة أعضاء.

يعين وزير العدل أعضاء المحكمة العليا لمدة خمسة سنوات، أما أعضاء المحكمة الدستورية فيتم تعيين ثلاثة منهم من طرف رئيس الجمهورية وثلاثة تعينهم الجمعية الوطنية والثلاثة الباقين يعينهم المجلس الأعلى للقضاء ومدة خدمتهم هي سبعة سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة فقط.[1]

شهدت مالي عدة دساتير منذ استقلالها وصدر آخرها في سنة 1991 وأقر في استفتاء شعبي في 12 جانفي 1992 ودخل الدستور حيز التنفيذ في 25 فبراير 1992، وفي سنة 1999 أدخلت تعديلات عليه، وبعد أحداث 2012 علق العمل به لفترة قصيرة.

أما النظام القانوني فهو مستمد من النظام القانوني المدني الفرنسي والقانون العرفي ويجري مراجعة القوانين قضائيا في المحكمة الدستورية التي تأسست رسميا في التاسع مارس

[1] مكتبة وكالة الاستخبارات الأمريكية CIA، مرجع سابق، ص6.

1994، لم تقبل جمهورية مالي السلطة الإلزامية لمحكمة العدل الدولية ولكنها تقبل بسلطة المحكمة الجنائية الدولية.

جمهورية مالي عضو في عدة هيئات ومنظمات دولية مثل الاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لغرب إفريقيا والوكالة الدولية للطاقة الدرية ومنظمة التجارة العالمية. وتحتوي الساحة السياسية المالية على العديد من التشكيلات الحزبية ومن أبرز هذه الأحزاب نجد: [1]

- التحالف من أجل الديمقراطية بزعامة ديانكوندا ثراوري.
- التضامن الإفريقي من أجل الديمقراطية والاستقلال بزعامة "عمر ماريكو".
- التحالف من أجل التغيير الديمقراطي (مجموعة سياسية تتشكل أساسا من الطوارق في شمال البلاد.
- الجبهة من أجل الديمقراطية والجمهورية (وهو تحالف من أحزاب سياسية شكل من أجل معارضة الترشح الرئاسي لثوري).
- التجمع من أجل مالي بزعامة الرئيس الحالي "إبراهيم بوبكر كايثا".
- حزب التقارب 2007 بزعامة "صوميلو بوبي مايجا".
- حزب التجديد الوطني بزعامة "تيبيلي درامي".
- التجمع من أجل الديمقراطية والعمال بزعامة "أمادوعلي نيانجادو".

كما تتشكل جماعات الضغط السياسي أساسا من

- الجيش.
- شركة القطن الحكومية CMPT.
- الطوارق.[2]

يبرز انعدام الأمن السياسي في جمهورية مالي في المظاهر التالية:[3]

- فقدان شرعية الدولة جراء فساد النخبة الحاكمة وغياب الشفافية مع انعدام الثقة في المؤسسات الرسمية وفي العملية السياسية مما يفسر مقاطعة الانتخابات وانتشار العصيان

---

[1] مالي، النظام السياسي، موسوعة المقاتل، مرجع سابق، ص5.

[2] نفس المرجع، ص5.

[3] عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي**، المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، 2005، ص58.

المدني، فالدولة تعاني أزمة ديمقراطية تدور حول أسلوب التعامل بين الحاكم والمحكوم وهذا ما دفع نحو تكريس الحكم الشخصي فأصبح الزعيم الذي ينتمي إلى قبيلة ما محور النظام السياسي، الأمر الذي أدى إلى فشل المجالس المنتخبة في أداء دورها الرقابي من خلال ضعف الأحزاب التي تمارس عملها السياسي بشكل مناسباتي وفوق كل هذا تدخل قوى خارج الأطر النظامية في تحديد المرشحين بحيث أصبح المال والانتماء القبلي هي المعايير المعتمدة في الترشيح والترتيب في القائمة وهذا ما أدى إلى عدم الثقة في العملية الانتخابية.

– التدهور الحاد في تقديم الخدمات العامة والأساسية وعدم تأدية الدولة لوظائفها الجوهرية المتمثلة أساسا في حماية الناس وتحقيق أمن مواطنيها مع ضمان الصحة والتعليم والتوظيف أدى إلى انعدام التواصل بين النظم الحاكمة وشعوبها.

– تنامي الانشقاقات داخل النخب في الدولة كالانقسام بين النخب الحاكمة ومؤسسات الدولة وبدلا من اللجوء إلى الأساليب السلمية في التداول على السلطة يتم اللجوء إلى أشكال العنف نتيجة تمسك الأنظمة الحاكمة بالسلطة مما أفرز هوة بين الحكام والمحكومين.

– عجز القادة في إقامة علاقة ثقة مع شعبهم وتورطهم في قضايا فساد جعل مصدر شرعيتهم للبقاء في السلطة هو التحالف مع القوى الاستعمارية السابقة.

2– النظام الاقتصادي:

تؤكد الإحصائيات السنوية لكل من صندوق النقد الدولي ومنظمة التنمية التابعة للأمم المتحدة وكذا العديد من الدراسات الاقتصادية أن جمهورية مالي تصنف ضمن الدول الأكثر فقرا.

فمالي هي دولة يشتغل أكثر من 75% من مجموع سكانها بالزراعة والرعي وتنتج من المحاصيل الزراعية الأرز والذرة الرفيعة ومحاصيل غذائية أخرى تشمل المنيهوت (الكاسافا) والذرة الشامية واليام، أما أهم المحاصيل التجارية فهي القطن وقصب السكر، ويرعى البدو الرحل قطعانا كبيرة من الأبقار والاغنام والماعز، كما يعتبر صيد الأسماك من الانشطة الاقتصادية المهمة ومعظم الإنتاج يكون من أسماك الشبوط والسلور والأسماك النهرية، وتأتي معظم الثروة السمكية من نهر باني ونهر النيجر وبيحرة دبو.

ويستوعب قطاع الخدمات كالعمل في المرافق الحكومية والسياحية والأعمال التجارية 15% من مجموع القوى العاملة في البلاد ويعمل معظم هؤلاء في باماكو وتعتبر صناعة النسيج والمواد الغذائية والمنتجات الجلدية من أهم النشاطات الصناعية بالبلاد، وتمتلك الحكومة كل المصانع الكبيرة و تعمل على زيادة الاستثمارات الفردية وقد تم تشييد معظم المصانع الكبرى بفضل المساعدات الخارجية مثل مصانع الإسمنت والسكر والتعليب والنسيج، يشكل القطن المحصول الرئيسي للتصدير حيث يقدر بنصف صادرات البلاد وتعمل مالي كذلك على تصدير الأسماك والجلود والماشية واللحوم والفول السوداني وتتمثل أهم الواردات في المواد الكيميائية والمواد الغذائية والمشتقات النفطية، ويتمثل الشركاء الاقتصاديون الأوائل للبلاد في المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وفرنسا وبعض دول غرب أوروبا.[1]

ينحصر النشاط الاقتصادي في البلاد إلى حد كبير في المنطقة النهرية التي تروى من مياه نهر النيجر وتصل نسبة الأراضي الصحراوية والشبه صحراوية 65% من إجمالي مساحتها ويتقلب الوضع المالي في البلاد حسب مواسم الحصاد وتقلب أسعار الذهب والمنتجات الزراعية في الأسواق العالمية فعائدات القطن والذهب يشكلان 80% من عائدات التصدير والبلاد الآن بصدد تطوير صناعة استخراج خام الحديد لتنويع عائداتها من النقد الأجنبي حتى لا تكون محصورة في تصدير الذهب، وقد استثمرت مالي في قطاع السياحة، إلا أن السياحة في البلاد تضررت بسبب عدم الاستقرار السياسي والقضايا الأمنية المعقدة، وقد شهدت مالي نموا اقتصاديا بلغ حوالي 5% سنويا خلال الفترة من 1996 إلى 2011، إلا أنه انخفض في العام 2012 من جراء الركود العالمي وكذا الانقلاب العسكري وعدم الاستقرار في شمال البلاد وعاود النمو في سنة 2013 ولكن بوتيرة بطيئة. يقدر الناتج المحلي طبقا لتقديرات سنة 2013 كما يلي: [2]

- مقوما بالقدرة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية: 18.9 مليار دولار.
- مقوما بالسعر الرسمي لصرف الدولار: 11.37 مليار دولار.

---

[1] أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 113- 114.

[2] مكتبة وكالة الاستخبارات CIA، مرجع سابق، ص6.

- معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي هو 4.8%.

- متوسط دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي هو 1100 دولار (مقوما بالقوة الشرائية في الولايات المتحدة الأمريكية).

وتتوزع مصادر الناتج المحلي (إحصائيات 2013) كما يلي:

- قطاع الزراعة: 38.5%.

- قطاع الصناعة: 24.4%.

- قطاع الخدمات: 37%.

ويبلغ حجم القوة العاملة في البلاد 3.241 مليون عامل وهذا طبقا لتقديرات 2007.

ويتوزعون على القطاعات التالية (إحصائيات 2005)

- في قطاع الزراعة 80%.

- في قطاع الصناعة والخدمات 20%.

وتبلغ معدلات البطالة 30% (إحصائيات 2004)

يعيش في مالي 36.1% من السكان تحت خط الفقر (إحصائيات 2005)

وبلغ معدل التضخم في سنة 2013 ما يعادل 0.1%، كما بلغ الدين العام لنفس السنة 30.5% من إجمالي الناتج المحلي وتبلغ القيمة الإجمالية للصادرات 2.577 مليار دولار (إحصائيات 2013) حيث تتمثل أهمها في القطن والذهب والمواشي وأهم الدول المستوردة هي الصين 52.9% وماليزيا 11%، إندونيسيا 5.3% والهند 4.1% (إحصائيات 2012).

أما الواردات فتبلغ قيمتها الإجمالية 2.895 مليار دولار (إحصائيات 2013) وتتمثل أهم الواردات في الآلات ومعدات البناء والنفط والسلع الغذائية وأهم الدول المستورد منها هي فرنسا 11.2%، السنغال 9.9% وساحل العاج 8.7% والصين 8.6% (إحصائيات 2012).[1]

[1] نفس المرجع، ص7.

يبقى الوضع الاقتصادي لجمهورية مالي هش وخارج سيطرة الحكومة المالية بشكل كبير، إذ تتحكم فيه التقلبات الدولية لسوق القطن والذهب وكذا الأوضاع المناخية الغير مستقرة (الجفاف والتصحر) هذا إضافة إلى عوامل التفكك في المجتمع المالي وعدم قدرة الماليين على بناء سلام شامل الذي يعطل غيابه مشاريع التنمية ويزيد في إهدار الموارد المحدودة لهذا البلد.

المبحث الثاني: الفواعل الرئيسية في النزاع المالي

يضم إقليم أزواد المالي عدد من العرقيات وهي: الطوارق، العرب، الفلات والسونغاي وتاريخيا جرى النزاع في شمال مالي بين الحكومة المركزية مدعومة بحركات موالية لها في إقليم أزواد مشكلة أساسا من السكان السود وهي:

- الجبهة الموحدة لتحرير أزواد (FULA).
- الحركة الشعبية "غوندا كوي" (MPGK).

ضد مجموعة من الحركات التي تمثل الطوارق والعرب والتي تطالب يتحسين ظروفها المعيشية وإعطائها الحكم الذاتي في الإقليم هذه الحركات تمثلت أهمها في:

- الجبهة الإسلامية العربية للأزواد.
- الحركة الشعبية لتحرير أزواد.
- الجيش الثوري لتحرير أزواد.
- الحركات والجبهات الموحدة للأزواد.
- الجبهة الشعبية لتحرير أزواد[1].

هذه الحركات توسعت بفعل حركة الانشقاقات الداخلية الناتجة عن صراع الزعامات، وشهد النزاع الذي تجدد سنة 2012 فواعل جديدة تمثلت في الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تشكلت من شخصيات جديدة وحركة أنصار الدين بزعامة القائد التقليدي أياد آغ غالي وكذا حركات إرهابية في المنطقة.

المطلب الأول: الحكومة المالية

شكلت الأوضاع الغير مستقرة في شمال مالي التحدي الأبرز لمختلف الانظمة والحكومات المتعاقبة التي حكمت جمهورية مالي منذ استقلالها إلى اليوم، فبغض النظر عن الصلابة والحزم التي أظهرها البعض والمرونة التي تعامل بها البعض الآخر، كانت السمة المشتركة بين هؤلاء هي وحدة مالي وسلامتها الترابية.

---

(1) أحمد إيدابير، مرجع سابق، ص 213.

إن ما يلاحظ في الدول الإفريقية عموما ودول الساحل الإفريقي على وجه الخصوص أنها تعاني من عدة أزمات، نذكر منها:[1]

- أزمة بناء الدولة القومية.
- أزمة التعددية السياسية(توجد تعددية سياسية لكنها شكلية).
- أزمة العلاقات المدنية – العسكرية.
- أزمة الإنجاز الاقتصادي.
- أزمة الشرعية السياسية.

وعلى العموم توصف الدولة الوطنية في إفريقيا بأنها دولة هشة وضعيفة وفاشلة، فبعد أن كانت محط الأنظار ومعقد الآمال باعتبارها الركيزة الأساسية والقوة الدافعة للعملية التنموية بعد خروج الاستعمار الأوروبي، صارت العائق الأساسي أمام تحقيق تنمية حقيقية، فهذه الدولة قامت على أسس ومرتكزات الحقبة الاستعمارية ولم تؤسس على مقتضى الأبعاد الثقافية والحضارية الإفريقية.[2]

لقد شهدت مالي منذ استقلالها في ستينيات القرن الماضي عدة اضطرابات سياسية وصراعات على الحكم أثرت بشكل كبير في قدرة الدولة على إدارة وتسوية النزاع في شمال البلاد، حيث كانت العمليات الانقلابية السمة الأبرز في انتقال السلطة بين مختلف الرؤساء، والجدول التالي يبرز هذه الحقيقة.

---

(1) عبد الرحمن حسن حمدي، **قضايا في النظم السياسية الإفريقية**، ط1، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1998 ، ص77-78.

(2) عبد الرحمن حسن حمدي، **إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل**، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007، ص23- 25.

الرئيس	فترة حكمه	طريقة وصوله إلى السلطة	طريقة خروجه من السلطة
1) موديبو كايثا	1960-1968	انتخابات	انقلاب عسكري
2) موسى طراوري	1968-1991	انقلاب عسكري	انقلاب عسكري
3) ألفاعمر كوناري	1992-2002	انتخابات	نهاية ولايته الثانية
4) أمادو ثوماني ثوري	2002-2012	انتخابات	انقلاب عسكري
5)ديونكوندا تراوري	2012-2013	معين من قبل قادة الانقلاب	نهاية الفترة الانتقالية
6)ابراهيم بوبكر كايثا	2013	انتخابات	

المصدر: من إعداد الباحث.

فالدولة المالية الحديثة لم تفشل في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية جمعية واحدة أساسها المواطنة، تتجاوز حدود الانتماءات الإثنية والقبلية.

فأحد سمات النظام الحاكم في مالي منذ الاستقلال هو شخصنة السلطة وإقصاء الطوارق وأبناء الشمال عموما من المناصب العليا في الدولة، فالقادة السياسيين لم يستطيعوا أن يخرجوا من عباءة انتماءاتهم العرقية، حيث استخدموا وسائل الإعلام في نشر الكراهية والعداء نحو مختلف المكونات الأخرى للمجتمع المالي التي لا تروق لهم.[1]

[1] فريدوم أنوها، **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير 2013، ص4.

فالانقلاب الذي وقع في مارس 2012 ضد حكم الرئيس توري يرجع حسب منفذيه إلى تراخيه في مواجهة "تمرد الطوارق"* وسياسة القوة الناعمة التي انتهجها ضدهم.(1)

وكذا الفساد الذي طال مؤسسات الدولة خلال فترة حكمه، وفتحه الباب أمام ممارسة الجماعات الإجرامية والجهادية في الشمال لأنشطتها التخريبية، فقد أكد الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا أن أموال المنح التي قدمها لمالي انتهت في جيوب المسؤولين.(2)

بعد التدخل العسكري الإقليمي والدولي في إقليم أزواد المالي بناء على طلب الحكومة المالية التي أرادت إعادة السيطرة على جغرافيتها التي فقدتها، دخلت الحكومة المالية في مفاوضات الوساطة الدولية التي ترعاها الجزائر من أجل إنهاء النزاع في شمال البلاد.

وقد صرح الوزير الأول المالي عشية وصوله إلى الجزائر لتمثيل الحكومة المالية في مفاوضات الجولة الخامسة «نقدر التزام جميع البلدان الصديقة من المجتمع الدولي، وليس أمامنا نحن الماليون خيار آخر سوى الانضمام في أقرب الآجال إلى ديناميكية السلم». (3)

المطلب الثاني: الحركات الأزوادية

1- الحركة الوطنية لتحرير أزواد:

(MNLA) هي حركة سياسية وعسكرية أعلن عن تأسيسها في مؤتمر بمدينة تمبكتو في الأول من نوفمبر 2010 في إقليم أزواد شمال مالي.(4)

تعتبر هذه الحركة أكبر تنظيم مسلح أنشأ في إقليم أزواد المالي منذ بداية هذا النزاع، وتأخذ هذه الحركة طابعا قوميا حيث تضم في صفوفها عربا وطوارق وتدعوا إلى استقلال شمال مالي (تمبكتو، غاو، وكيدال) عن الدولة المالية وتضم هذه الحركة أسماء جديدة

* "تمرد الطوارق"، هو المصطلح الأكثر شيوعا الذي تستخدمه السلطات المالية لوصف الانتفاضات التي يقومون بها الطوارق في إقليم أزواد.

(1) Salima telemçani, « le Mali ou bord de l'implosion, **el-Watan,** N°6515, 24-03-2012, p 04.

(2) فريدوم أنوها، مرجع سابق، ص6.

(3) ح.س، الجزائر تتصدر الوساطة وقامت بالدور بشكل متميز، **جريدة الخبر**، 11 فيفري 2015، ص4.

(4) حركة تحرير أزواد، استرجاع قرار مغيب، ص3.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/24.

بالإضافة إلى القيادات التاريخية في الحركات الطوارقية، فبلال أغ الشريف الأمين العام للحركة ومحمود أغ غالي رئيس مكتبها السياسي، وعبد الكريم أغم تافا رئيس مجلسها الثوري من العناصر الجديدة في الحركة.[1]

بعد وفاة أغ باهنغا* قامت حركتان من الطوارق بالاندماج في الحركة الوطنية لتحرير أزواد وهذين الحركتين هما الحركة الوطنية للأزواد التي تتشكل من مثقفين يقيمون خارج مالي والجناح العسكري لحركة أغ باهنغا الذي يعرف بتحالف 23 ماي لطوارق مالي والنيجر، حيث تم توقيع الاندماج بتاريخ 16 أكتوبر 2011، وقد لعب المؤتمر الأمازيغي العالمي الموجود في باريس دورا أساسيا في هذا الاتفاق، حيث أدى دورا إعلاميا كبيرا في التعريف بالحركة الوطنية لتحرير أزواد وعمل على تقديمها للعالم كمنظمة تحررية علمانية.[2]

تقوم القوة العسكرية للحركة الوطنية لتحرير أزواد على عدة مكونات أهمها:

– الوحدات السابقة في الجيش الليبي الذين يحملون أعضائها الجنسية الليبية وأصولهم طوارقية، حيث كانوا يخدمون في القوات المسلحة الليبية ويمتازون بتكوين عسكري عالي حيث أن أغلبهم كانوا ضمن الوحدة رقم 32 التي كان يقودها نجل العقيد خميس القذافي وهي أشرس وأقوى وحدات الجيش الليبي السابق.

– المجندون السابقون في حركة 23 مايو 2006 التي كان يرأسها إبراهيم أغ باهنغا، سواء الذين انضموا للجيش النظامي المالي تطبيقا لاتفاقية الجزائر للسلام سنة 2006. ثم خرجوا منه بعد انهيارها أو الرافضين لتلك الاتفاقية الذين تمسكوا بسلاحهم.[3]

تصنف الحركة الوطنية لتحرير أزواد في أدبياتها الجيش المالي كجيش احتلال لإقليم أزواد وتسعى للظهور كحركة مقاومة وتحرر لا علاقة لها بالتنظيمات المتطرفة والجريمة

---

(1) الحاج ولد إبراهيم، **أزمة مالي "انفجار الداخل وتداعيات الإقليم**، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012، ص2.

* أغ باهنغا : من القادة التاريخيين للطوارق في مالي، توفي سنة 2011 على إثر حادث مرور وقع له أثناء عودته من ليبيا (حسب الرواية الرسمية المالية والجزائرية).

(2) عبد الله مامادو باه، **أفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 أوت 2012، ص6.

(3) قوي بوحنية، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الجزيرة الدراسات، 3جوان 2012، ص7.

المنظمة، فقد أعلن العديد من قادتها استعدادها للدخول في الحرب الدولية على الإرهاب إن هي تلقت الدعم لذلك.[1]

بدأت الحركة معركتها المسلحة ضد الجيش المالي في 17 جانفي 2012 وحققت نجاحات كبيرة في البداية نتيجة استفادتها من الأوضاع الدولية والإقليمية السائدة خاصة مع سقوط ومقتل القذافي وكذا الاوضاع الداخلية المتمثلة في الصراع على السلطة في باماكو الذي انتهى بالانقلاب على الرئيس أمادو ثوماني ثوري في 22 مارس 2012.

حققت الحركة انتصارات باهرة على الجيش المالي الأمر الذي أدى إلى تدحرجه نحو الجنوب فاسحا المجال أمامها لتعلن عن استقلال إقليم أزواد عن دولة مالي في 6 أفريل 2012 متخذة من كبرى المدن غاو عاصمة لها، حيث قامت بتشكيل مجلس انتقالي يضم 28 عضوا مهمتهم التسيير المؤقت للأمور وقد عين العقيد أغ ناجم الضابط السابق في الجيش الليبي إبان حكم القذافي وزيرا للدفاع.

لكن الحركة وجدت نفسها في عزلة دولية كبيرة نتيجة لمجموعة من الأسباب:

– الطوارق الذين يشكلون رأس حربة الحركة الانفصالية لا يشكلون أكثر من 10% من سكان إقليم أزواد حيث هناك عرقيات أخرى ممثلة في السونغاي والفلان والعرب، حيث أن لهؤلاء توجس من العنصر الترقي الذي يرون فيه أنه يدفع نحو جمهورية أزوادية طوارقية الثقافة والتوجه وبربرية الهوية.

– اتهامات الموجهة للحركة بارتكاب جرائم ضد الإنسانية في حق الجنود الماليين وكذا سكان العرقيات الأخرى.[2]

– خشية بعض الدول من أن اعترافها بالانفصال سيدخلها في أزمة سياسة متعددة الأبعاد مع دول المنطقة خاصة مع الجزائر.

غير أن مطالب الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانفصالية ما لبثت أن تراجعت تحت ضغط التدهور الأمني ودخول الجماعات الجهادية المتطرفة على خط النزاع في شمال مالي من جهة وكذا الضغوط الإقليمية خاصة من الجزائر، فقبلت بالدخول في مفاوضات مع الحكومة المالية على أساس احترام الوحدة والسلامة الترابية لدولة مالي.

---

(1) الحاج ولد إبراهيم، مرجع سابق، ص7.

(2) عبد الله مامادو باه، مرجع سابق، ص8.

2- حركة أنصار الدين:

هي حركة جهادية سلفية أسسها الزعيم التاريخي التقليدي "إياد أغ غالي" الملقب بأبو الفضل في نوفمبر 2011. يعتبر إياد أغ غالي أقدم وأبرز الزعماء الطوارق بعد وفاة كل من إبراهيم أغ باهنغا ومقتل القائد "بركة الشيخ" أحد أعضاء التحالف الديمقراطي (تحالف 23 مايو من أجل التغيير، فإياد أغ غالي يعتبر رفيق القادة التاريخيين للطوارق في النضال، وقد تبوأ مناصب متعددة في الدولة المالية منها قنصل عام لمالي في المملكة العربية السعودية، لكنه تعرض للطرد من طرف السلطات السعودية.[1]

فمع وفاة الزعيم الليبي "معمر القذافي" وجد "إياد أغ غالي" الفرصة مواتية حيث عاد الى مالي واتخذ من جبال أغرغار في أقصى شمال البلاد (قرب الحدود الجزائرية) مقرا له، وقد عمل على بناء قدرات قتالية من خلال جمع المقاتلين الطوارق وجلب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، وحدد هدف حركته في إقامة الشريعة الإسلامية وإعادة الاعتبار للدين الإسلامي وإيجاد مجتمع إسلامي وفقا للرؤية السلفية الجهادية إضافة إلى انفصال شمال مالي عن الدولة المالية. [2]

استطاعت حركة أنصار الدين بفضل الحنكة السياسية الكبيرة التي يتمتع بها زعيمها من أن توسع نشاطها وهذا من خلال تلبيتها للبعد القبلي والقومي الانفصالي لدى الطوارق وتناغمها مع البعد الديني الإسلامي المتجذر لدى سكان المنطقة، كل هذا أدى بالمئات من أبناء قبيلة الإيفوغاس التي ينتمي إليها زعيمها وبعض المقاتلين من قبائل طوارقية أخرى للانضواء تحت رايتها، وقد دشن إياد أغ غالي عملياته العسكرية بالهجوم على مدينة أغيلهوك في أقصى الشمال المالي حيث سيطر عليها، ثم هاجم قاعدة تساليت العسكرية وتمكن من اقتحامها.[3]

لكن مطالب أنصار الدين الانفصالية ما لبثت أن تغيرت، حيث أعلنت في وثيقة سلمتها إلى رئيس بوركينافاسو بليز كومباوري «الحكم الذاتي والشريعة الإسلامية لشمال مالي

---

(1) الحاج ولد إبراهيم، مرجع سابق، ص8.

(2) محمد محمود أبو المعالي، **القاعدة وحلفائها في الساحل والصحراء**، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أفريل 2012، ص3.

(3) أنصار الدين. **gttp://at,wikipedia,org**

ضمن إطار الدولة المالية» فأنصار الدين تخلت عن مطلبها الانفصالي مكتفية بمطلب الحكم الذاتي الموسع.[1]

لقد شكلت حركة أنصار الدين موضع اختلاف بين الجزائر من جهة وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى، فالجزائر أكدت على ضرورة التفريق بين الجماعات التي لها مطالب سياسة مشروعة، حيث أكدت أن هاته الجماعات يمكن التحاور معها من طرف الحكومة المالية، والجزائر أشارت هنا لحركتين هما الحركة الوطنية لتحرير أزواد وكذا حركة أنصار الدين، بينما ترى فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية في الأخيرة أنها جماعة إرهابية لا يمكن التحاور معها.[2]

المطلب الثالث: الحركات الإرهابية

1- القاعدة في المغرب الإسلامي:

تعتبر القاعدة في المغرب الإسلامي أحد أثار الحرب الأهلية في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي حيث تعود جذورها إلى نشأة الحركة الإسلامية المسلحة كأول جماعة متشددة عام 1982 والمعروفة أيضا باسم مجموعة بويعلي نسبة إلى مؤسسها وزعيمها "مصطفى بويعلي"

لكنها لم تلبث أن تجزأت بعد مقتل مؤسسها عام 1987 ودخول مرحلة التعددية الحزبية في الجزائر عام 1989 التي أعطت الفرصة لتأسيس الجبهة الإسلامية للإنقاد في السنة نفسها كأول حزب سياسي إسلامي رسمي ينشأ في البلاد... وبعد فوزه في الانتخابات البلدية لعام 1990 وفوزه بالمرحلة الأولى للانتخابات التشريعية لعام 1991 الأمرالذي عجل بتدخل المؤسسة العسكرية واعلانها وقف المسار الانتخابي بحجة استقالة رئيس الجمهورية الشاذلي بن الجديد، وهذا ما دفع بالجبهة الإسلامية للإنقاد اللجوء إلى وسائل عنيفة للمطالبة بما حرمت منه، وقد تزامنت هذه الأحداث مع عودة ألاف المقاتلين الجزائريين من أفغانستان

---

(1) الحركة الوطنية لتحرير أزواد ترفض مطالب أنصار الدين، ص3.

http//de/raaed,com/ara/news/17989.

(2) سهيل. ب، خلاف جزائري- أمريكي فرنسي حول تحديد هوية الجماعات الإرهابية في مالي، **جريدة الخبر**، العدد 6879، يوم 30 أكتوبر 2012، ص3.

وتطلعهم لإنشاء دولة إسلامية جزائرية، حيث انضم بعضهم إلى جماعة بويعلي وبعضهم الأخر إلى الجبهة الإسلامية للإنقاد، ودخلت البلاد في دوامة من العنف والحرب الأهلية خاصة مع تأسيس الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) عام 1992[1]. حيث أدى ذلك إلى تزايد واضح في حدة العنف والمجاز التي راح ضحيتها ألاف الجزائريين.

في سنة 1998 حدث انشقاق في الجماعة الإسلامية المسلحة عن طريق أحد قادتها وهو حسان حطاب حيث لم يكن راضيا على المجازر التي ارتكبت في حق المدنيين جراء نشاطات التنظيم وأعلن عن تأسيس الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPS).[2]

لقد نجحت الجماعة الجديدة في استقطاب عدة قيادات من الجماعة الإسلامية المسلحة المتراجعة، ففي سنة 2000 التحق بها مختار بلمختار الذي له علاقات واسعة مع القبائل الصحراوية ويملك إيرادات مالية معتبرة من جراء نشاطه في تهريب التبغ والمخدرات والسلاح والمهاجرين الغير شرعيين.[3]

في سنة 2003 أجبر حسان حطاب على التنحي وتم تعيين "نبيل صحراوي" على رأس التنظيم، غير أن هذا الأخير قتل بعد أشهر من ذلك من طرف قوات الجيش الجزائري سنة 2004، ليخلفه "عبد المالك درودكال" على رأس الجماعة.[4]

في سبتمبر 2006 أعلن تنظيم القاعدة انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إليه. وفي 26 جانفي 2007 أعلن التنظيم الجزائري تغيير اسمه ليصبح، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي(AQNI) حيث قام بعد ذلك بتنفيذ عمليات استعراضية في دول شمال إفريقيا ومنطقة الساحل الإفريقي.

---

(1) أميرة محمد عبد الحليم، **تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي وربيع الثورات العربية**، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 38، 2013، ص11.

(2) نفس المرجع.

(3) جان بيار فيليو، **هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل؟**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام، العدد 112، بيروت، ماي 2010، ص 7.

(4) جان بيار فيليو، "**القاعدة في المغرب الإسلامي: تحدي جزائري أم تهديد عالمي؟**، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 104، بيروت، أكتوبر 2009، ص 4.

فمن الواضح أن الانتشار الجغرافي الذي أصبح يتمتع به التنظيم الجزائري الأصل شكل تحديا حقيقيا بالنسبة للمغرب وموريتانيا والنيجر ومالي وكامل المنطقة الساحلية الصحراوية، حيث باتت التفجيرات هنا وهناك تحمل بصمات تلك التي تقع في الجزائر[1]، وقد عمل التنظيم بين حين وآخر على استعمال جدوره العربية لكي يكسب القبول لدى المجتمعات المحلية العربية فقد بنى في تمبكتو شبكاته الأولى من التحالفات الاجتماعية والسياسية، وفي أحيان أخرى استغل التنظيم انعدام الثقة والمنافسة بين السونغاي والبيول من جهة والعرب والطوارق، من جهة أخرى لصالحه، فقد استطاع أن يستفيد من الفجوة الثقافية العميقة في شمال مالي، حيث شارك عرب ماليون بفعالية في شبكات التهريب التي يسيطر عليها، وقد أدى هذا إلى تفاقم الخلافات والتنافسات العميقة الجدور بين الشخصيات والمجتمعات المحلية.

منذ البداية كانت الاستراتيجية العالمية للقاعدة في المغرب الإسلامي تستند على ثلاث ديناميكيات تشمل منطقة الشرق الأوسط ومنطقة شمال إفريقيا وأوروبا، وقد استغل التنظيم الانفلات الأمني الموجود في منطقة الساحل الإفريقي لإعادة تفعيل عملياته الإرهابية حيث استغل سقوط نظام الجماهيرية في ليبيا والحرب في شمال مالي للحصول على الأسلحة، وفي هذا الصدد يقول مختار بلمختار أمير كتيبة الملثمين (أحد فروع التنظيم) في حديثه مع جريدة موريتانية «... نعم لقد كان المجاهدون في تنظيم القاعدة عموما من أكبر المستفيدين من ثورات الربيع العربي... أما عن استفادتنا من السلاح فهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف ولكن الاهم من ذلك بالنسبة لنا هو تمكين شباب الحركة الإسلامية من هذا السلاح».

وقد صرح الرئيس التشادي "ديبي إيتو" لمجلة "jeune Afrique" استفاد إسلاميو القاعدة من الانتشار الرهيب للسلاح المتطور والذي من انواعه صواريخ أرض- جو ... ما سيجعل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جيشا حقيقيا، بل أكثر جيوش المنطقة تسلحا».[2]

---

(1) Emily Hunt, **« islamist terrorism in north western Africa A'thorn in the neck of the united states?»,** policy february 2007, p 86.

(2) كربوسة عمراني وسهام زروال، **الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، نوفمبر 2013، ص 11- 12.

2- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا (mujao):

ظهرت هذه الحركة في أواخر عام 2011 وتوصف بأنها أخطر جماعة إرهابية في شمال مالي حيث أن لها تمويل وتسليح يوصف بالجيد ، زعيمها هو الموريتاني حماده ولد خيرو المعروف ب "أبو القعقاع" وتتشكل في الأساس من عناصر عربية من موريتانيا ومالي وتعتبر الهضبة الصحراوية الشاسعة الممتدة من منطقة تساليت في أقصى شمال مالي إلى مدينة غاو المعقل الرئيسي للحركة[1] خرجت هذه الحركة من رحم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، حيث انشقت عنها، وهناك روايات متضاربة عن سبب انشقاقها:

أ- رفض القاعدة في المغرب الإسلامي السماح بتشكيل كتيبة أو سرية خاصة بالمقاتلين العرب أسوة بسرية الأنصار التي يقودها أبو عبد الكريم الطارقي والتي تمثل أحد فروعها و تضم في عضويتها مقاتلين غالبيتهم من الطوارق. [2]

ب- صراع الزعامة داخل القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ورفض قادة التوحيد والجهاد (أغلبهم موريتانيون وماليون) لهيمنة الجناح الجزائري على القيادة وتحديد أولويات العمل حيث رأت قيادة التوحيد والجهاد أنها تسعى إلى "نشر فكر الجهاد في غرب إفريقيا بدلا من ان تكتفي فقط بمنطقة الساحل"[3].

ج- الانفصال يمكن تسميته "انفصال تكتيكي" حيث سمح تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي بحصول الانشقاق بين صفوف لرغبته في تحصيل فرص جديدة للتمويل والتجنيد ويفسر هذا بقدرة حركة التوحيد والجهاد على التعاون مع القاعدة التي رفضتها في السابق وكذا في قدرة بعض قادة القاعدة في المغرب الإسلامي في التأثير على قرارات التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا،[4] تمتلك هذه الحركة نفودا كبيرا في شمال مالي ويعود هذا إلى الأموال التي تجنيها من عملية اختطاف الأجانب وطلب الفدية.

---

(1) حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

http://at,wikipedia,org.

(2) كمال الدين شيخ محمد عرب، **التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي الإفريقي**، مركز الجزيرة للدراسات، 4فبراير 2014، ص3.

(3) إيمان أحمد عبد الحليم، "**تأثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي على الجزائر**".

http://www,siyassa,org,og.

(4) كربوسة عمراني وسهام زروال، مرجع سابق، ص 14.

حيث أعلنت مسؤوليتها عن اختطاف ثلاث رهائن أوروبيين إيطالي وإسبانيين في مدينة تندوف الجزائرية وسبعة دبلوماسيين جزائريين في مدينة غاو في أفريل 2012، وقال أبو الوليد الصحراوي المتحدث باسمها وأمير مجلسها للشورى أنهم عرضوا على الحكومة الجزائرية مبادلة إخوانهم الدين اعتقلهم الجيش الجزائري قرب غرداية بأحد الرهائن المحتجزين لدى التنظيم وأضاف أنه على الحكومة الجزائرية تحمل المسؤولية من جراء رفضها هذا العرض والعرض الأول المتمثل بدفع الفدية، حيث هددت بتصفية القنصل مع انتهاء المهلة المحددة[1] وقد نفدت الحركة تهديدها بإعدام نائب القنصل الطاهر تواتي بعد انقضاء المهلة الممنوحة للجزائر. [2]

وفي سياق جرائمها قامت في مدينة غاو بتهديم ضريح الشيخ سيدي المختار المكنتي الذي له أتباع في كل من موريتانيا والجزائر والنيجر وهذا في مسلسل تهديم المعالم الأثرية المصنفة من قبل اليونسكو كتراث عالمي وهي من بين الجرائم التي صنفها مجلس حقوق الإنسان كجرائم ضد الإنسانية مثلما قالت المفوضية العليا لحقوق الإنسان.[3]

هذا وقد أعلنت الحركة رفضها لأي حوار مع سلطات باماكو ودعت للجهاد ضدها وإلى مواجهة ما وصفته بجيوش الغزاة الكفرة، حيث قال أبو الوليد الصحراوي "إن التحركات التي تقوم بها فرنسا من أجل استصدار قرار من مجلس الأمن يدعم الخيار العسكري لحرب الإسلام في شمال مالي وهذا ليس إلا حلقة من حلقات الحروب الصليبية." [4]

بعد استلاء حركة التوحيد والجهاد على مناطق واسعة في شمال مالي ومحاولتها التقدم جنوبا حصل التدخل الفرنسي الذي قوض ديناميكية الحركة، الشيء الذي جعلها تغير من استراتيجيتها القتالية معتمدة على حرب العصابات والعمليات الانتحارية التي تتم بالسيارات أو الدراجات المفخخة[5].

---

(1) ف. ج، القنصل المختطف مهدد بالإعدام، **جريدة الخبر**، العدد 6816، 26 أوت 2012، ص2.

(2) م. ب، الجزائر تقر عزل إقليم أزواد، **جريدة الخبر**، العدد 6825، يوم 4 سبتمبر 2012، ص3.

(3) سليمان. خ، أزواد تدين تفاوض الحكومة المالية مع انصار الدين ، **جريدة الخبر**، العدد 6840، 9 سبتمبر2012، ص3.

(4) م. س، التوحيد والجهاد تعلن الحرب على فرنسا، **جريدة الخبر**، العدد 6363، يوم 12 أكتوبر 2012، ص5.

(5) Martine cuttier, Les ressortes structurels de la crise ou Sahel, **les militarise,** vol n° 3, 2013, p5.

المبحث الثالث: نزاع إقليم أزواد في جمهورية مالي

يعد عدم الاستقرار وحركات التمرد في إقليم أزواد المالي سمة دائمة من سمات الوضع في جمهورية مالي، فقد شكل الاقليم الواقع شمال البلاد طوال عقود منطقة نزاع مسلح بين حركات مسلحة تتشكل من الطوارق والعرب ضد السلطة المركزية.

المطلب الأول: جدور النزاع

قبل مجيء الاستعمار الفرنسي إلى إقليم أزواد شهدت منطقة الصحراء الكبرى استقرارا نسبيا دعمه غناها بالثروات الطبيعية وهذا ما دفع بساكنته إلى تكوين مجتمع متميز.

فعلى الرغم من أن حياة الطوارق تمتاز بالبساطة إلا أن هذا لم يمنعهم من التأثير على الحياة الاجتماعية لمنطقة غرب إفريقيا، فقد أقاموا مدارس جلبت إليها الطلبة من مختلف البلاد الإسلامية وخرجت علماء أجلاء، إضافة إلى امتهانهم تربية الحيوانات كنشاط اقتصادي يضاف إليها الحركة التجارية الواسعة التي شهدتها المنطقة بوصفها حلقة وصل بين الشمال الإفريقي ومملكة "غانة" وسائر بلاد السودان جنوب الصحراء.[1]

1- مرحلة ميلاد النزاع:

أ- مرحلة الاحتلال الفرنسي: (قبل 1960)

جدور أزمة إقليم الأزواد في مالي تعود إلى نهاية القرن 19، عندما وصلت قوات الاستعمار الفرنسي إلى الصحراء التي كان يسيطر عليها الطوارق من شمال الأهقار إلى جنوب نهر النيجر، ومن شرق بيرما إلى تمبكتو غربا، وهي إقليم يشكل تنوع بشري ومعيشي في ظل حضارة الرحالة فقد اعتمد الطوارق على نظام دقيق في تسيير شؤونهم واستعملوا التحكيم كأساس لتوازن السلطات.[2]

---

(1) نبيل بويبية، **الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية**"، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2009- 2010، ص 30.

(2) فاطمة بقدي، "**مسألة الطوارق: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 24- 25 نوفمبر 2013، ص 5.

عارض شعب الطوارق كغيره من شعوب إفريقيا وقبائل الساحل الاحتلال الفرنسي ورفضوا الخضوع لسلطته وقد قاموا بعدة ثورات لإنهائه والتخلص من عبوديته، وعمت ثورات الطوارق كل إقليم أزواد.[1]

انتهجت فرنسا سياسة المغايرة الثقافية القائمة على أساس التفريق العنصري القبلي بين أبناء الصحراء الكبرى حيث أوجدت حدودا بين الأمازيغ والعرب وبين البيض والسود، حيث اعتبرت الأمازيغ السود طبقة دنيا وطوارق الشمال طبقة نبيلة.[2]

لقد عمد الاحتلال الفرنسي على التقسيم العشوائي للحدود حيث أنه لم يراعي خارطة توزيع الأقليات والإثنيات وهذا ما نتج عنه دول مصطنعة تتكون من فسيفساء متنوعة تحمل في أحشائها جدور الانقسامات والصراعات.

مع اكتشاف الغاز والبترول في منتصف خمسينيات القرن الماضي زادت أهمية المنطقة عند الاحتلال الفرنسي وهو ما جعله يبحث عن صيغ مختلفة لترتيب أوراق المنطقة لصالحه خاصة مع موجات التحرر التي ظهرت في بلدان العالم الثالث وانحسار نفود القوى الاستعمارية التقليدية.

مع حصول دولة السودان الغربي والنيجر على استقلالهما الشبه تام سنة 1957 وتجاهل مطالب الطوارق بعدم إلحاق إقليم أزواد بدولتي مالي والنيجر، مما دفع بهم إلى التمرد، خاصة مع سيطرة قبائل "الهوسا" والذين كانوا في السابق عبيدا للطوارق على مقاليد السلطة والحكم، وهذا ما دفع السلطات الفرنسية إلى طرح مشروع جديد متمثل في إنشاء المنظمة المشتركة لمناطق الصحراء "OCRS"[3].

لقد كان الهدف الفرنسي الاستراتيجي من وراء هذا المشروع هو اقتطاع منطقة الجنوب الصحراوي للجزائر والشمال المالي والغرب النيجري، كون هاته المناطق تتميز بغناها بالموارد الطاقوية والمعدنية، ولكي تحقق هذا ارتأت تجنيد فئة البيض في هذه المناطق، كون

---

(1) خالد بشكيط، **دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2010- 2011، ص 77.

(2) فاطمة بقدي، مرجع سابق، ص 05.

(3) Keita modibo **«La résolution du conflit touarègues ou Mali et ou Niger,** note de recherche du GRIP, n° 10 chaire raoul,- dandurand en études stratégiques et diplomatiques, juillet 2002, p 08.

هؤلاء لا يحتملون فكرة العيش أو التواجد مع السكان السود الأفارقة خوفا من الاضطهاد، لكن مسعى الفرنسيين خاب بفعل رفض دولة النيجر وكذا رفض جميع زعماء القبائل والعشائر التي تقطن ضمن نطاق الساحل الإفريقي لهذا المشروع، زيادة على رفض دولة السودان الغربي على لسان رئيسها "كايثا"، حيث رأى بأنه يرمي إلى خلق تنظيم سياسي وإداري مضر بالمنطقة، ودعا إلى وجوب اقتصاره على الجانب الاقتصادي[1].

سعت فرنسا مع خروجها الرسمي من المنطقة إلى إقامة علاقات استراتيجية مع الدول الوطنية الوليدة في المنطقة، حيث أضحت معظم دول إفريقيا بمثابة حديقتها الخلفية التي تأتي على أعلى أولويات صانع القرار الفرنسي في رسم السياسة الخارجية ومناطق النفود، وقد شملت هذه العلاقات ضمان الحصة الأكبر للشركات الفرنسية في مجال استغلال الموارد الأولية خاصة البترول والغاز واليورانيوم، وبهذا كان الطوارق هم الخاسر الأكبر، فلا هم أعطوا الفرصة لقيام دولتهم المستقلة، ولا هم أدمجوا في النسيج السياسي والإداري للدول الوليدة التي يتبعونها، خاصة دولتي مالي والنيجر.

ب- مرحلة الاستقلال (1960- 1990):

مع استقلال ليبيا 1951، والنيجر 1960 ومالي 1960، وبوركينافاسو 1960 والجزائر 1962 وجدت قبائل الطوارق المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها منقسمة بين خمسة بلدان ذات سيادة، هذه البلدان اتفقت فيما بينها على احترام مبدأ الحدود الموروثة عن الاستعمار، وقد استطاعت أن تحث منظمة الوحدة الإفريقية على تبني هذه الصيغة في رسم الحدود، وهذا ما كان لها بداية من سنة 1963م.

في ظل هذا الواقع ظهر تيارين داخل الطوارق، التيار الأول رافض لواقعهم المقسم ويدفع باتجاه ضرورة قيام دولة طوارقية في الصحراء الكبرى أو بإقليم أزواد التاريخي، وتيار ثاني مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول الوطنية الجديدة والتمتع بنوع من الحرية في إظهار

---

[1] أبصير أحمد طالب، **المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي**، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، 2009- 2010، ص 37- 38.

الخصوصية الترقية المتمثلة في الترحال وكذا التمتع بإدارة ذاتية لمنطقتهم في ظل السيادة الوطنية.[1]

وقد عمدت جمهورية مالي غداة استقلالها في عهد الرئيس "موديبو كايثا" في 1960 على ضم أقاليم كيدال وتمبوكتو وغاو قسريا حيث تشكل هذه الولايات إقليم أزواد في مالي.[2]

لقد رفض الأزواديين (الطوارق والعرب) للسياسات التي انتهجتها الحكومة المالية التي رأوا فيها محاولة لسلخهم من ثقافتهم العربية، الأمازيغية، الإسلامية، حيث لم يرضخوا للسياسات الشيوعية الاشتراكية التي نادى بها موديبو كايثا وحاول تطبيقها في أرجاء البلاد، وهو الأمر الذي جعله يطبق في حقهم سياسة "العصا الغليظة" حيث قام الجيش المالي في ولاية كيدال بقتل النساء والأطفال وتسميم الآبار وإحراق حتى الماشية كما يذكر الكاتب العراقي "همام هاشم الألوسي" سفير العراق في مالي سابقا، وقد استمرت عمليات الجيش المالي إلى أن تمكن من السيطرة على الإقليم وإخضاع سكانه بعد أن استخدم سياسة الأرض المحروقة ضدهم.[3]

لقد استفاد موديبو كايثا من الدعم الذي تلقاه من الجزائر والمغرب حيث تمكن من إقناع الرباط بتسليم القيادات الطوارقية التي ساهمت في التمرد وهذا ما سهل له وضع الإقليم تحت الحكم العسكري.

مع نجاح الجيش المالي في قمع حركة التمرد بشكل نهائي سنة 1964 لم يكن أمام الكثير من الأزواديين سوى الهجرة نحو البلدان المجاورة خاصة إلى الجزائر، واستمرت حركة الهجرة خلال الفترة من 1964- 1974، حيث انتقلت خلالها أعداد كبيرة نحو مختلف المدن الجزائرية، وشكلت هذه المرحلة صدمة لدى سكان شمال مالي وعمقت من الانسداد السياسي والاقتصادي والاجتماعي خاصة مع الإعدامات التي لحقتهم جراء قيام السلطات

---

(1) بوحنية قوي، مرجع سابق، ص 3- 4.

(2) مصطفى قطبي، **إمارة أزواد السلفية الوهابية.. إلى أين..؟**

http//albadee,net/news/4491.

(3) معاوية الأنصاري، **لمحات تاريخية للصراع في شمال مالي**، مركز الدين والسياسة، 23- 3- 2013.

الجزائرية بإرجاعهم من مخيمات اللاجئين، كما تم وضع المنطقة تحت الإدارة العسكرية مع الضعف الكبير في المشاريع التنموية الذي زاد من عزلة الإقليم.

وخلال سنوات السبعينات انتشر الجفاف في شمال مالي مما دفع بمجموعات أخرى من الطوارق إلى الهجرة نحو الجزائر وليبيا، ويقول الزعيم التارقي "إياد أغ غالي" في هذا الصدد" إن الذي لم يفقد عائلته أو أقريب من أقربائه بسلاح الجيش المالي سنة 1963 فقده بالموت جوعا خلال سنوات 1972- 1973 - 1974 وهو ما أدى إلى نزوح السكان والهجرة الثانية هربا من الفقر والجوع والموت. [1]

لكن قضية إقليم أزواد عرفت ديناميكية جديدة مع نهاية فترة السبعينات وبداية الثمانينات وذلك نتيجة للممارسات الجديدة لنظام العقيد القذافي، ويقول "إياد أغ غالي " في هذا الصدد « كانت لنا في عامي 1978- 1979 اتصالات مع البوليزاريو للتعرف على هذه الظاهرة الثورية، ثم اتصلنا بعد ذلك بالأخوة الليبيين، وذلك بعقد أول مؤتمر لمناقشة القضية الأزوادية، وكان ذلك بمدينة الخمس، وهي مدينة ليبية تقع على ساحل المتوسط في يوم 1 سبتمبر1980، وهو ما عرف بمؤتمر الخمس، وبعد ذلك أدلى العقيد معمر القذافي بأول تصريح له يوم 16 أكتوبر 1980 بالجنوب الليبي، وفيه ندد بممارسات النظام المالي ضد الأزواد، ثم تم بعد ذلك افتتاح أول معسكر للتدريب في ليبيا، وبدأنا التدريب في شهر نوفمبر عام 1980 ثم شاركنا في الحرب إلى جانب الفلسطينيين في لبنان، وشهدنا الخروج من بيروت عام1982، عدنا في نوفمبر 1982 و استقبلنا الليبيون أحسن استقبال تاركين وراءنا الكثير من السجناء والقتلى من الطوارق»[2].

2- مرحلة تطور النزاع (1990- 2010):

مما لاشك فيه أن تطور المسألة الأزوادية في مالي وتحولها إلى نزاع مسلح بعد سنة 1990 لها ارتباط واضح بتطور اشكالية السلام والأمن في إفريقيا والعالم، فمع سقوط جدار برلين في9 نوفمبر1989 وما تبعه من تواصل تفكك الاتحاد السوفياتي وصولا إلى إعلان

---

[1] أحمد شنه، **العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية**، الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط1، 2000، ص61- 63.

[2] نفس المرجع، ص64.

نهايته باستقالة ميخائيل غورباتشوف في 25 ديسمبر 1991 فزالت الثنائية القطبية التي حكمت العالم مند الحرب العالمية الثانية وانتصرت الكتلة الغربية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية التي اتجهت صوب صياغة نظام دولي جديد سمته الأساسية هيمنة المنظومة القيمية الليبرالية.

كل هذا ألحق ضررا بنظام السيادة الواستفالي الذي صيغ في 1648م وبدأت بعده تتراجع سيادة الدول لصالح فواعل دولية جديدة (فوق وطنية وتحت وطنية)، مما أدى الى تنامي النزاعات والحروب الداخلية خاصة في الدول ذات التعدد الاثني والمجتمعي.

لقد شهدت سنة 1990 أول صدام حقيقي بين قبائل الطوارق والجيش النظامي المالي، فتراجع أزمة الطوارق طوال العقدين الماضيين لم يكن نتيجة لحلها، فقد كانت تنموا في صمت وسرية طوال هاته الفترة [1] فبالإضافة إلى المتغيرات الدولية، ساهمت متغيرات داخلية في اندلاع النزاع ويمكن أن نجمعها في: [2]

أ-نتيجة لتمكن الجيش المالي السيطرة على إقليم أزواد وإقامة حكم عسكري فيه، بالإضافة إلى العوامل المناخية (الجفاف) التي ضربت الإقليم دفع الطوارق للهجرة نحو المناطق الحضرية والإدارية أو باتجاه الدول المجاورة.

ب- هجرة عدد كبير من الطوارق نحو ليبيا، حيث تلقوا تكويننا عسكريا من النظام الليبي، كما اكتسبوا خبرة قتالية كبيرة نتيجة لمشاركتهم في بعض الحروب كالحرب الليبية التشادية أو حروب الشرق الاوسط، هذا فضلا عن التكوين الإيديولوجي الذي يمجد الحضارة واللغة والانتماء (الأمازيغي والعربي) الذي يختلف عن ثقافة سكان الجنوب المالي.

ت- العودة الكبيرة للاجئين الطوارق من الجزائر وكان بينهم جزء معتبر من الشباب البطال الذي ذاق معاناة العيش في ظروف صعبة وتولدت لديه الرغبة في استرجاع حقوقه وتحقيق حد أدنى من الحياة الكريمة، حيث يعرفون هؤلاء ب " تمشك أشومار" وكانوا أول

---

(1) خالد بشكيط، مرجع سابق، ص78.

(2) توفيق بوستي واسماعيل بوقنور، **جهود الدبلوماسية الجزائيرية في تسوية النزاع الطوارقي- المالي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013، ص4.

من رفع السلاح في وجه الجيش المالي والنيجري، و كانت أول شرارة للصدام بين الطرفين هو الهجوم الذي نفد ضد مقر الدرك الوطني في "تشين تيردان" في جوان 1990 ومن ذلك الوقت دخل الإقليم في نزاع مع السلطات المركزية قادته الحركة الشعبية لتحرير أزواد[1] والجبهة العربية الاسلامية لتحرير أزواد.

في محاولة لإعادة الاستقرار للإقليم عقد مؤتمر للدول المطلة على الصحراء بالجزائر في سبتمبر 1990، حيث نجح المجتمعون في فتح قنوات الاتصال بين الطرفين وأسفرت الاتصالات على إبرام معاهدة تمنراست في جانفي 1991 تعهدت بموجبها الحكومة المالية تخصيص 47.3 % من مخصصات التنمية للإقليم ودمج المقاتلين الأزواديين في الجيش وتطبيق نظام لا مركزي يسمح بقدر من الإدارة الذاتية وسحب الجيش من المناطق التي يتواجد فيها المدنيون و إغلاق بعض القواعد العسكرية في الشمال وتشكيل لجنة مستقلة للتحقيق في المذابح التي نفذها الجيش في صفوف المدنيين العرب والطوارق في مقابل هذا يلتزم الازواديون بالتخلي عن المطالبة بالانفصال.

لكن هذا الاتفاق سرعان ما انهار لتعود الحرب أكثر ضراوة ويقوم الجيش المالي بمزيد من المذابح، لتتدخل الجزائر مرة أخرى سنة 1992 وتنجح في قيادة وساطة انتهت بتوقيف القتال ومنح الإقليم" وضعا خاصا" تكون له بموجبه مجالس محلية تتولى تسيير أموره الذاتية. [2]

رغم نجاح الحركة الانفصالية الأزوادية (الطوارق والعرب) في فرض نفسها كشريك سياسي فاعل في اتفاقية تمنراست سنة 1991 مع الحكومة المالية التي أفضت فيما بعد إلى توقيع "الميثاق الوطني" سنة 1992، إلا أنها سرعان ما انقسمت على نفسها لأسباب قبلية وعرقية محضة. [3]

لم تتمكن الحكومة المالية من تطبيق اتفاق السلام، حيث لم تكن قادرة على دمج العدد الكبير من المقاتلين الأزواديين في الجيش المالي الصغير فالقوى السياسية المالية رأت في

---

[1] نفس المرجع، ص4.

[2] مسعود الخوند، مرجع سابق، ص152-153.

[3] عبد الله مامادوباه، مرجع سابق، ص5.

*غاندى كووي: تعني بلهجة الصونغاي "أهل الأرض" وهي حركة مسلحة أسست في اقليم أزواد، معادية للطوارق والعرب وتتكون عناصرها من اثنية الصونغاي.

وجود العرب والطوارق بهذا الشكل اخلالا بالتوازن العرقي داخل الجيش، وفي جوان 1994 بدأت موجة جديدة من الاقتتال، حيث اتهم الأزواديون الحكومة المالية والجيش بإنشاء حركة" غاندا كووي*" المتطرفة التي قامت بمجازر ضد العرب والطوارق. [1]

عاد الأمل مجددا إلى مالي بعد إعلان الأطراف المتنازعة العودة إلى الحوار سنة 1995 على أساس المعاهدة الوطنية حيث ساعد على ذلك الوضع الأمني المستقر نسبيا، وفي مارس 1996 أقام الرئيس "الفاعمر كوناري" احتفالا رسميا أقيم في مدينة تومبوكتو بمناسبة التوصل إلى سلام، وقد حضر هذا الاحتفال الوسطاء الجزائريون الذين لعبو دورا كبيرا في دمج المقاتلين الأزواديين في الأجهزة الإدارية والعسكرية في مالي ورعوا عملية عودة اللاجئين إلى شمال مالي، وخلال هذا الاحتفال الذي كرس المصالحة تم إتلاف الأسلحة التي استخدمها الأزواديون في النزاع بحضور الرئيس المالي والزعماء الأزواديين.[2]

عاد النزاع في شمال مالي ليشتعل مرة أخرى سنة 2006 بسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية وعودة الجيش النظامي المالي إلى الانتشار في المناطق التي تمنعه المعاهدات السابقة من التواجد فيها، وهذا ردا على الهجوم الذي استهدف مواقعه العسكرية في مدينة كيدال ومنكا من طرف قوات التحالف الديمقراطي للتغيير بزعامة "إبراهيم أغ باهانغا" و"الحسن فاغاغا" الذين أعلنا الحرب على الحكومة المالية بعد فشل محادثات غير معلنة قام بها الزعيم التارقي "إياد أغ غالي" وفشل فيها بإقناع أمادو ثوماني ثوري بالمطالب التي قدمها قادة التحالف. [3]

ومرة أخرى تمكنت الجزائر من جمع الفرقاء للبحث عن مخرج للاقتتال الدائر في الشمال، حيث تم التوصل إلى اتفاقية في 4 جويلية 2006 نصت على النقاط التالية:

- انسحاب الحكومة المالية وقواتها العسكرية المنتشرة في بلدات الطوارق بما فيها تينزواتين وكيدال وتمبوكتو.

---

[1] مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج5، لبنان، ديسمبر 1999، ص229.

[2] مسعود الخوند، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج18، مرجع سابق، ص154-155.

[3] محمد دخوش، **الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي.**

http://elkraed. com /ara / sujets. Opinions / 310020.

- التمسك بالجمهورية الثالثة لدولة مالي والتأكيد على احترام الوحدة الترابية والوطنية.
- تنفيذ مشروعات اعمار لصالح السكان المحليين وتوفير مناصب الشغل لصالح البطالين.
- إنشاء صندوق لدعم انشطة الإعمار.
- ترقية التنوع الثقافي لدولة مالي مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية مناطق الشمال ومشاركة مكوناتها في تسيير أمور الدولة.
- وضع نظام جبائي تفضيلي لشمال مالي محدد بعشر سنوات يهدف لجلب المستثمرين لدعم مسار التنمية. [1]

في مارس 2007 شنت مجموعة منشقة تابعة ل " إبراهيم باهانغا" هجوما على موقع "تينزواتين" حيث قامت بخطف 23 عسكريا ما دفع بقوات الجيش المالي والنيجري إلى مطاردتها، حيث قاد الجيشان حملة شرسة لتطهير المناطق الشمالية للبلدين من عناصر الجماعة، وهذا ما أدى إلى وقوع تجاوزات وانتهاكات في صفوف المدنيين العزل وصلت حد الإبادة حسب منظمة العفو الدولية وذلك في ديسمبر 2007. [2]

وقد شهدت قضية تطبيق بنود اتفاقية الجزائر خلافات بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية، استدعت الدخول في مفاوضات جديدة برعاية الجزائر حول بروتوكول إضافي يضم ثلاث وثائق:

الوثيقة الأولى تضم الإجراءات التطبيقية العالقة في اتفاق 2006، أما الوثيقة الثانية فعبارة عن جدول زمني حدد أجال تسليم 3000 من عناصر التحالف لسلاحهم والوثيقة الثالثة تضبط شروط منتدى المانحين لتنمية منطقة شمال مالي (كيدال ، تمبكتو وغاو) وطريقة تنظيم هذا المنتدى.

---

[1] سفيان بنيو، **السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-20012، ص80-81.

[2] عبد الله ممادوباه، مرجع سابق، ص6.

لكن تصلب موقف الطرفين في بعض الامور أدى إلى تجدد القتال في شهر مارس 2008، فقامت الجزائر مرة أخرى بجمع طرفي النزاع في اجتماعات تفاوضية بالجزائر العاصمة دامت أربعة أيام من 24 إلى 27 جويلية 2008 أفضت إلى التوقيع على اتفاق لوقف وتثبيت القتال بين الطرفين. [1]

المطلب الثاني: مرحلة تدويل النزاع (2012 ...)

بعد مدة قصيرة على عودة الطوارق إلى ديارهم وبالتحديد يوم 17 جانفي 2012 تجدد النزاع في شمال مالي بقيادة الحركة الوطنية لتحرير أزاود التي ألحقت هزائم كبيرة بالجيش المالي[2] ولم يكن ميزان القوة متكافئا بين الطرفين فالمسلحون الطوارق وأغلبهم له الجنسية الليبية بالإضافة إلى جنسيتهم الأصلية المالية ممن كانوا يخدمون في الجيش الليبي وظل نشطا ضمن كتائب الزعيم معمر القذافي خلال الحرب التي شنت على نظامه.

فقد انسحبوا من ليبيا بمجرد الإطاحة بحكمه ومقتله حيث جلبوا معهم معداتهم وعتادهم الحربي ومروا بالجزائر والنيجر ليجدوا أمامهم جيشا ماليا ضعيف البنية والتسليح (سلاح قديم يعود إلى سبعينات القرن الماضي) كما أن كفاءته القتالية وجهوزيته الميدانية ضعيفة جدا، فلم يصمد الجيش المالي طويلا وانهزم بسرعة أمام مسلحي الحركة الوطنية لتحرير أزواد وانسحب نحو الجنوب تاركا وراءه ثلتي من مساحة الأراضي المالية خارج سلطة الدولة ، وهذه سابقة في تاريخ المشهد المالي حيث لم سبق للجيش المالي أن انسحب من إقليم أزواد بشكل تام خلال النزاعات السابقة كما حدث هذه المرة [3].

فوجئت السلطات المالية بقوة وسرعة الحسم الذي تم في إقليم أزواد الأمر الذي أدى إلى استياء وغضب شعبي ورسمي ترجم بالانقلاب الذي حدث ضد الرئيس ثوري بقيادة الرائد "أمادو سانوجو" في 22 مارس2012 وهذا قبل ستة أسابيع من انتهاء فترة ولايته الثانية وقد برر " سانوجو" انقلابه كون الرئيس المخلوع فشل في توفير التجهيزات الكافية لقوات الجيش والأمن بما يمكنها من إنجاز مهمتها في الدفاع عن الوحدة الوطنية لمالي.

---

[1] محمد دخوش، مرجع سابق.

[2] الحاج ولد إبراهيم، مرجع سابق، ص5.

[3] سيد أحمد ولد أحمد سالم، **أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة**، مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2012، ص2-3.

ويمكن حصر الأخطاء الاستراتيجية التي وقع فيها الرئيس ثوري في:

– اعتماده على شبكة فضفاضة من الجهات الفاعلة المشبوهة للاحتفاظ بالسيطرة على الشمال بدلا من دفع الثمن الضروري لتوسيع سلطة الدولة، فقد استندت استراتيجيته في احتواء سكان الشمال وابعادهم عن العمل المسلح على الاستعانة بالنخب المحلية الانتهازية والفصائل المسلحة والميليشيات السهلة التحكم بها للقيام بوظائف الدولة وقد أشتبه بإدارته بأن لها صلات مع سياسيين وأصحاب أعمال مجرمين لهم صلات بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي فهذه الاستراتيجية لم تكن قابلة للاستمرار فقد أدت إلى تفاقم التوترات العرقية والقبلية وأهملت المشاكل الهيكلية التي أنتجت التمردات السابقة.

– عندما أطلقت حكومته البرنامج الخاص بالأمن والسلام في منتصف 2011 بقيمة 50 مليون دولار في محاولة للحد من نفوذ القاعدة كانت مبادرته متواضعة وبعد فوات الأوان وسيئة التخطيط والتنفيذ وأدت إلى إشعال التوترات بين الشمال والجنوب حيث عززت المشاعر المعادية لباماكو ومهدت الطريق لتجدد القتال. [1]

– عدم قيامه بنزع سلاح المقاتلين الأزواديين الذين تدفقوا من ليبيا بعد سقوط القدافي عكس النيجر الذي نزع منهم السلاح. [2]

واستغلت الحركة الوطنية لتحرير أزواد هذا الانقلاب وأكملت سيطرتها على شمال مالي خاصة مع الحالة المعنوية السيئة التي دخل فيها الجيش المالي، فقد قال مسؤول منطقة كيدال في الجيش المالي الكولونيل ساليفو كوني « ... إن القوات الحكومية تراجعت من الجبهة الأمامية بعد أن سمعت عن الانقلاب في باماكو، نحن محاصرون حاليا...» [3].

وأعلنت الحركة استقلال اقليم أزواد يوم 6 أفريل 2012 وذلك في بيان تلاه الأمين العام للحركة "بلال أغ الشريف" وتعهدت فيه باحترام حدود دول الجوار والانخراط الكامل في

---

[1] أنور بوخرص، **الجزائر والصراع في مالي**، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، أكتوبر 2012، ص5.

[2] **الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية.**
http://studies, aljazeera net/ reports/ 2012/04/20124514015220679.htm.

[3] عبد الجليل زيد المرهون، الانقلاب العسكري في مالي، العدد4088، 31 يوليو 2012 .
www.elaph. Com.

ميثاق هيئة الامم المتحدة وبناء دولة مدنية علمانية، واتبعت هذا الإعلان بتشكيل المجلس الانتقالي لدولة أزواد في جوان 2012، غير أن خطوة الحركة لم تلقى تأييدا دوليا.

ان دخول الجماعات الجهادية على خط المعركة في شمال مالي أخلط حسابات الحركة الوطنية لتحرير أزواد فقد تراجعت أمام ضربات حركة انصار الدين وحركة التوحيد والجهاد التي خرجت من رحم القاعدة في المغرب الإسلامي، ولم يشفع للحركة العلمانية التحررية محاولاتها المتكررة للتقارب مع أنصار الدين من حيازة الشرعية السياسية ميدانيا ولا كسب ما يمكن اعتباره مهادنة ضمنية مع الأصوليين الرافضين لفكرة الانفصال من حيث المبدأ والذين يسعون لتحقيق دولة الخلافة الاسلامية في كافة ربوع غرب إفريقيا وتطبيق الشريعة الإسلامية. [1]

وجدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد نفسها مضطرة للتنازل عن عاصمتها غاو وكبرى المدن التي كانت تتواجد فيما حيث تركتها تحت سيطرة الإسلاميين، لقد كانت الحركة تضم أكثر عدد من المقاتلين لكن تحالفات الجهاديين كان أكثر فعالية الأمر الدي جعل أحد الخبراء الأمنيين يشدد على الموارد المالية ومستوى التدريب العالي للجهاديين. [2]

مارست القوى الإقليمية ضغوطات كبيرة على قادة الانقلاب تمثلت في تعليق عضوية مالي في منظمة الأكواس وقد نجحت هذه الأخيرة في فرض تعيين رئيس البرلمان "ديونكوندا طراوري" في 6 أفريل 2012 رئيسا مؤقتا للبلاد وقد قام هذا الأخير بتعيين "الشيخ موديبو ديارا" رئيسا للوزراء وهو الشخصية المحسوبة على رئيس البلاد الأسبق " موسى طراوري" الذي حكم البلاد ما بين 1968و 1991.

ولم يكن تسليم الحكم للمدنيين سوى إجراء تكتيكي وقناع سطحي أراد به الإنقلابيون التملص من الضغوطات الخارجية فنفودهم وتحكمهم في الشأن السياسي ظل أمرا ملموسا، فقد أطاحوا برئيس الوزراء " الشيخ موديبو ديارا" في 11 ديسمبر 2012 وعينوا مكانه "ديانغو سيسوكو" ويرجع سبب إبعاد "ديارا" إلى اختلاف في وجهات النظر بينه وبين العسكر

---

[1] عبد الله مامادو باه، مرجع سابق، ص5.

[2] Melika, groga-bada, «Mali le M. N. L. A perd le nord » **jeune Afrique**, N°2686, du 1au 17juillet 2012, p 16.

فهو أراد طلب تدخل سريع لقوة دولية في الشمال بينما كان "سانوغو" من أشد المعارضين لذلك مفضلا أن يقوم الجيش المالي بالمهمة. [1]

ويبدو أن قادة الانقلاب مصممون على تحرير شمال البلاد من الحركات المسلحة التي تتمركز فيه ويعتبرون الأمر قضية شرف، لكنهم مطالبون أولا بأخذ تهديدات الأكواس محمل الجد ففضلا عن التعقيدات الأمنية التي خلقها الانقلاب فإن الاثار الإنسانية المتمثلة في مشكلة اللاجئين باتت مصدر معاناة بلدان الجوار فانقلاب النقيب "سانوغو" فجر الأوضاع الأمنية في شمال البلاد وتزامن مع كارثة غدائية مخيفة في منطقة الساحل. [2]

وتعد الجماعات الإجرامية والإرهابية أطرافا فعالة في النزاع المالي، حيث عطلت هذه الجماعات (تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على وجه الخصوص) الوضع الراهن وخلقت مصالح خاصة جديدة مدعومة في ذلك من التحالفات التكتيكية، الأمر الذي أسهم في اندلاع النزاع في المقام الأول، كما أدت هذه المستجدات إلى تعقيد البحث عن مخرج للنزاع كون هذه الجماعات مختلفة فكريا ومتنافسة تتزاحم فيما بينها لكي تؤمن لنفسها دورا بارزا في أي اتفاق لتقاسم السلطة مع الحكومة المالية.

هذه الديناميكيات الداخلية تجعل التدخل الخارجي أمر بالغ الخطورة، فمثل هذا الخيار بإمكانه أن يؤجج التوترات المحلية ويطلق شرارة تحالفات جديدة أكثر خطورة نظرا لارتباط هذه الجماعات بأجندات قوى مختلفة ما يخلق مضاعفات غير مباشرة على المنطقة ككل. [3]

ولم يكن المشهد في مالي بعيدا عن أعين القوى الاقليمية والدولية، فقد أرسلت دول غربية منها فرنسا وبريطانيا وحدات استطلاع برية وجوية متخصصة في رصد المواقع، حيث أن فرنسا تراقب الوضع مند بدايته بطائرات استطلاع وتمكنت من جمع كم من المعلومات وقد قامت بداية من أفريل 2012 بنقل قوات خاصة ومدربين عسكريين من قواعدها إلى

---

[1] سيكويا ساماكية، **الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية**، ترجمة : محمد بابا ولد أشفغ، مركز الجزيرة للدراسات، 5أفريل2012، ص3.

[2] نفس المرجع، ص3.

[3] أنور بوخرص، مرجع سابق، ص8.

جنوب ليبيا والتشاد والسنغال لتدريب فرق مختصة للتدخل السريع ضد مختلف الجماعات التي تصنفها منظمات إرهابية. [1]

وقامت الجزائر باحتياطات أمنية عالية المستوى فإضافة إلى تكثيف تواجدها في الحدود، قامت بإنشاء لجنة عسكرية عليا في تمنراست وظيفتها الأساسية تقييم الأوضاع والمخاطر الأمنية بعد تبلور تدخل وشيك من القوات الإفريقية(الأكواس) تعززها قوات مالية وفرنسية غربية. [2]

لقد طلبت الحكومة المؤقتة في مالي سنة 2012 من الأكواس مساعدتها على قمع التمرد الأزوادي وتهديدات الحركات الإسلامية، وهو الطلب الذي وافقت عليه المنظمة واعتمدت مقاربة من شقين: [3]

أولا: كلفت الرئيس البوركينابي بالتفاوض مع ممثلي أنصار الدين على أمل اقناعها بقطع علاقتها بالمنظمات الإرهابية وهذا ما نجحت فيه بعد تعهد هذه الأخيرة بنبذ التطرف والإرهاب ، ومكافحة الجريمة المنظمة والانخراط في العملية السياسية.

ثانيا: الضغط دبلوماسيا من أجل التدخل عسكريا حال فشل المفاوضات وقد أحالت الأكواس إلى مجلس الأمن الدولي طلب الحكومة المالية للتدخل عسكريا.

من الواضح أن تزايد المبادرات الأجنبية تحت غطاء مكافحة الإرهاب أو صون الوحدة الترابية لجمهورية مالي التي تفرض تدخل عسكري ذو نطاق خارجي تحت أشكال متعددة هي النقطة الأساسية التي تشكل سيرورة تدويل الأزمة بشمال مالي التي تتعلق بعوامل إقليمية أو خارجية. [4]

---

[1] م. ب، أربعة ألاف عسكري إضافي لمراقبة الحدود المشتركة مع مالي، **جريدة الخبر**، العدد 6365، الجزائر، 14 أكتوبر 2012، ص2.

[2] محمد بن أحمد، فرقة عمليات في تمنراست لمراقبة الوضع على مدار الساعة، نفس المرجع، ص2.

[3] فريدوم أنوها، **التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة**، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير 2013، ص3.

[4] محمد كمال رزاق بارة، مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيوستراتيجية، **النادي الوطني للجيش**، الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء الواقع والأفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقلالية، النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012، ص21.

وفي 12 أكتوبر 2012 أصدر مجلس الامن الدولي القرار رقم 2071، الذي يفوض الأكواس والاتحاد الافريقي وضع خطة للتدخل العسكري في مالي وتقديم تقرير عن تطورات هذه التحركات في غضون 45 يوم.

وتماشيا مع هذا عقد خبراء عسكريون من إفريقيا والأمم المتحدة وأوروبا اجتماعا لمدة أسبوع في باماكو، وضعوا خلاله خطة أولية لنشر ما بين 3000 و4000 جندي لاستعادة شمال مالي من الجماعات الارهابية، وأتبع هذا اجتماع أبوجا في 11 نوفمبر 2014 حيث أجمع ممثلو الأكواس على تشكيل قوة تدخل قوامها 3300 جندي وأحيل هذا القرار للاتحاد الافريقي الذي أيده، وقال مفوض الاتحاد الافريقي للسلم والأمن «تقرر في هذا اليوم في ضوء جميع العوامل ذات الصلة بإقرار العمليات المنسقة لخطة نشر قواتafisma وهي الاختصار المعتمد لبعثة الاتحاد الافريقي لدعم مالي» وقدمت الخطة فيما بعد إلى المجلس الأمن بموجب تفويض القرار 2071.

وأعطى مجلس الأمن الضوء الأخضر لنشرafisma لفترة أولية مدتها سنة واحدة، مع إشارته إلى ضرورة فتح المفاوضات مع الأطراف التي ترفض الإرهاب وواصلت الأكواس مفاوضاتها مع المتمردين الاسلاميين حيث طالبت أنصار الدين بالحكم الذاتي وتطبيق الشريعة الاسلامية، ثم أعلنت تحللها من التعهد السابق بالسلام واتهمت الحكومة المالية بعدم الجدية له. [1]

بعد انهيار محادثات السلام التي جرت في وغادوغو والجزائر بدأت الجماعات الاسلامية المسلحة في جانفي 2013 بالهجوم على مدينة كونا الاستراتيجية الواقعة على بعد 65 كلم من مدينة موبتي عاصمة إقليم الوسط والمتاخمة لمدينة سيفاري، ومع تمكن المسلحين من السيطرة على كونا ومواصلة زحفهم نحو الجنوب، حدث التدخل الفرنسي المفاجئ والذي شرعنه الفرنسيون بالطلب الرسمي من الحكومة المالية وكذا قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2085 الصادر في 20 ديسمبر 2012 من أجل محاربة الجماعات المتطرفة وقد شكل هذا التدخل انتكاسة لتعهدات الرئيس "فرانسوا هولند" الذي أكد انتهاء

[1] فريدوم أنورها، مرجع سابق، ص3.

عصر ما يعرف سياسية " إفريقيا – فرنسا"[1]، وقد لقيت الخطوة الفرنسية ترحيبا إقليميا ودوليا من خلال التعهدات الاقتصادية التي تهاطلت على الحكومة المالية لدحر الإسلاميين، فتعهد الاتحاد الإفريقي بتقديم مبلغ50 مليون دولار، اليابان 120 مليون دولار وألمانيا 20 مليون دولار والهند والصين بمليون دولار لكل منهما وتعهدت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم96 مليون دولار، وبدأت قوات من الأكواس بالانضمام للقوات الفرنسية والمالية وتعهدت قوى أخرى خارج الأكواس بدعم هذا الجهد، حيث من المتوقع أن يصل عدد هذه القوات قرابة 8000 جندي.

لاشك أن التدخل العسكري الأجنبي في مالي غيَّر مسار النزاع في هذه المرحلة فقد تمكن من تحرير كبرى المدن من المتشددين ووقف تقدمهم جنوبا نحو باماكو. [2]

إن نجاح فرنسا وحلفائها في تحجيم قدرات التنظيمات الجهادية لا يعني نهاية نزاع شمال مالي، فردم الهوة العميقة بين الأطراف المالية هو أساس أي عملية لبناء سلام حقيقي وهذا لن يتأتى إلا إذا أطلقت عملية سياسية جدية بدعم إقليمي ودولي، هذه العملية تقتضي تنازلات متبادلة من الأطراف المالية وتفضي إلى وضع سياسة تنموية شاملة لإقليم أزواد المالي.

وفي يوليو 2014 انخرطت الحكومة المالية والقوى الأزوادية المعارضة في مسار الوساطة الدولية التي تقودها الجزائر بمعية مجموعة من الوسطاء الدوليين يتمثلون في المنظمة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وكذا دول جوار مالي. [3]

وبعد مرور خمس جولات من مفاوضات الفرقاء الماليين تم التوصل في الجولة الأخيرة الي التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاق سلام ومصالحة حيث وقعت على هذه الاتفاقية الحكومة المالية وممثلو الجماعات السياسية والعسكرية في أزواد التي توصف بأنها قريبة منها، بينما أرجأت تنسيقية الحركات الأزوادية التي تضم أبرز فصيل وهو الحركة الوطنية

---

[1] **التدخل الفرنسي في مالي: الاسباب والمآلات**، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يناير 2012، ص4.

[2] فريدوم أنوها، مرجع سابق، ص4.

[3] سيدي أعمر بن شيخنا، **المفاوضات المالية– الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014، ص8.

لتحرير أزواد التوقيع حيث قالت بأنها بحاجة إلى استشارة الشعب في أي التزام يتعلق بحياته ومستقبله والتشاور معه حول ذلك بالوسائل المناسبة، قبل اتخاد أي قرار وفقا لخارطة الطريقة الموقعة في 24 جويلية 2014. [1]

وجددت التنسيقية في بيان لها «التزامها باحترام اتفاقية وقف إطلاق النار الموقعة في 23 ماي 2014 في كيدال، وإعلان وقف الأعمال العدائية الموقعة في 24 جويلية 2014 بالجزائر والمؤكد عليه في 19 فيفري 2015، وتدعو الأطراف الأخرى في النزاع القائم إلى المثل، وتطمئن فريق الوساطة الدولية والجزائر بأن هذه الخطوة تهدف إلى إعطاء الفرص الممكنة لنجاح مسار الجزائر من أجل التوصل إلى اتفاق دائم».[2]

المطلب الثالث: أسباب النزاع المالي

بعد دراستنا لتطورات المسألة الأزوادية في مالي توصلنا إلى نتيجة رئيسية وهي التطور الحاصل في حدتها من خلال تعدد اطرافها والتوسع الحاصل في مدخلاتها وخروجها التدريجي من سيطرة الفواعل المحليين.

وبناءا على الفشل في التوصل إلى حل نهائي وانهيار عديد الاتفاقيات السابقة على مدار خمسة عقود من استقلال مالي، يمكن أن نطلق على النزاع في شمال مالي انه يدخل ضمن النزاعات الاجتماعية المتأصلة أو المتجذرة وهذا النوع من النزاعات يتميز عادة بصعوبة تسويته، قد تصل أحيانا إلى الاستحالة، فالحكومة المالية أظهرت حالة من التكيف السلبي مع المطالب الاجتماعية والهوياتية لسكان شمالها، المتمركزين أساسا في غاو وتمبوكتو وكيدال. [3] وتعطى تسمية أخرى لهذا النوع النزاعات وهي "النزاع الممتد" الذي هو "نزاع عنيف وطويل الأمد ويدور بين مجموعات عرقية أو ثقافية communal groups " حول

---

[1] محمد مسلم، الجزائر تنجح في قيادة فرقاء مالي لتوقيع اتفاق سلام، **جريدة الشرق اليومي**، العدد 4664، الجزائر، 2مارس 2015، ص3.

[2] خالد بودية، الجزائر تنهي الأزمة في مالي وعينها على ليبيا، **جريدة الخبر**، العدد 1977، الجزائر، 2مارس 2015، ص3.

[3] مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الاقليمي، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الثاني، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ديسمبر 2014، ص11-12.

الحاجات الضرورية كالأمن والقبول والاعتراف والتمثيل العادي في المؤسسات والسياسة، والمشاركة في الفرص الاقتصادية». [1]

وقد تظافرت مجموعة من العوامل لتغذية النزاع في شمال مالي ويمكن أن نستعرضها كما يلي:

1- أزمة الهوية:

يعد المدخل الإثني من أهم أسباب النزاع في شمال مالي، فالحركات المتمردة تتشكل أساسا من الطوارق.

فالطوارق هم أمازيغ يقطنون منطقة أزواد، يقدر عددهم بحوالي ثلاثة ملايين نسمة، يعيش أغلبهم في مالي، وهم ينظرون إلى أنفسهم بأنهم مختلفون عن بقية مكونات الشعب المالي من حيث العرق واللغة والتنظيم الاجتماعي،[2] ونجد النزاع أساسا بين الطوارق الأسياد السابقين على الصحراء، والسود الذين كانوا خدما لهم وأصبحوا الآن يتحكمون في السلطة وأكثر قوة. [3]

ويبرز دور هذا العامل من خلال التكيف السلبي للحكومة المالية مع المطالب الهوياتية للطوارق والمتمثلة في:

- نظام تربوي ملائم لحياة البدو.
- التساوي في الفرص.
- الاعتراف بلغة التماشاق.
- ممارسة حياة الترحال بكل حرية. [4]

لقد تعزز الشعور بعدم الانتماء لدى الطوارق والأقليات الاثنية الاخرى في الشمال التي اصبحت تنظر إلى الدولة كممثلة لمجموعة اثنية أو قبيلة تهيمن على باقي الاثنيات والقبائل، فالدولة بالنسبة لهم ليست سوى إثنية "البامبارا" المسيطرة على مؤسسات الحكم مند استقلال

---

[1] تسعديت مسيح الدين، النزاع الممتد في مالي: من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013، **المجلة الجزائرية للدراسات السياسية**، العدد الأول، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2014، ص37.

[2] نفس المرجع، ص40.

[3] نبيل بويبية، مرجع سابق، ص38

[4] تسعديت مسيح الدين، مرجع سابق، ص40.

البلاد في عام 1960، ولم تفشل دولة مالي الحديثة في تحقيق التنمية الاقتصادية المتوازنة بين أقاليمها فحسب، بل فشلت فشلا ذريعا في دمج مواطنيها في إطار هوية جمعية واحدة أساسها المواطنة، تتجاوز حدود الانتماءات الاثنية والقبلية. [1]

ويرى الطوارق في منطقة الصحراء الكبرى بأنها تشكل ملكهم وهم سادتها ومن ثمة يجب تكوين الدولة الطارقية، لكن ضعف هذا المبرر واصطدامه مع الحقائق التاريخية والجغرافية جعلهم يطورون مقاربتهم باتجاه دولة أزوادية علمانية.

2- أزمة التوزيع:

يتفق جون بورثون مع إدوارد أزار حول حقيقة أن الحرمان من الحاجات الاساسية هو السبب الرئيسي للنزاع الممتد ويرى الأول فيما يسميه "النزاع الاجتماعي المتجذر" بأن سمته الأساسية هي الحرمان من الحاجات الأساسية، فكونها منسوجة في أعماق النفس البشرية فهي تولد الإحباط ولا يمكن التفاوض حولها ببساطة. ويضيف "إدوارد أزار" بأن التعبير عن الأحقاد الناجمة عن الحرمان من الحاجات الأساسية يكون جماعيا، ويؤدي عجز الدولة عن معالجة تلك الأحقاد إلى بيئة ملائمة للنزاعات المتجذرة. [2]

عانى الطوارق من التهميش على مختلف مستوياته بالمقارنة مع المجموعات الأخرى المكونة لدولة مالي ما دفع الحركات المسلحة للطوارق لرفع شعار استرجاع الحقوق المهضومة ومحاربة التفاوت في توزيع الثروة والسلطة، لقد تفاقمت المشكلة الاقتصادية للطوارق لتزامنها مع التغيرات المناخية وبيئة المنطقة الساحلية الصحراوية خصوصا خلال سنوات السبعينات والثمانينات حيث ضربت موجات جفاف قاسية أثرت على مصادر عيش السكان فقد فقدوا اكثر من 3.5 مليون رأس غنم كما تأثرت أراضي الرعي كذلك. [3]

تتهم السلطة في باماكو باللاعدالة في توزيع موارد الدولة وإحداث تفاوت في التنمية بين مختلف اقاليمها، واعتماد المحسوبية والرشوة والزبائنية التي ساهمت في إهدار القدرات المحدودة أصلا لجمهورية مالي.

---

[1] André bourgeot, **«Identité touarègue : de l'aristocratie à la révolution»**, études rurales, octobre-décembre, 1990,p 146.

[2] تسعديت مسيح الدين، مرجع سابق، ص38.

[3] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص81.

3- أزمة الشرعية:

تحتكر الدولة العصرية الحديثة "العنف المشروع" لتنظيم وحماية المجتمع وتحقيق متطلباته الأساسية، وتتميز غالبية الدول التي تشهد نزاعات اجتماعية ممتدة أو متأصلة بكونها "قليلة الكفاءة، وضيقة الأفق وهشة البنية، وذات أنظمة تسلطية فشلت في تلبية الحاجات الاساسية لمواطنيها" والملاحظ أن الدولة الحديثة التي من المفروض أن تكون حكما في النزاعات بين افرادها لا توجد في واقع الدول التي تعرف هذا النمط من النزاعات لأنها تقع تحت سيطرة جماعة معينة تستخدمها لتقوي مصالحها على حساب المجموعات الاخرى وهذا ما يؤدي إلى التذمر الذي يخرج في شكل عنف، كما ينتج عن احتكار السلطة والتضييق على الممارسة السياسية المعارضة إلى ظهور أزمة الشرعية[1] فالمأساة السورية الحالية تتجلى إحدى إبعادها في أزمة الشرعية لدى نظام الحكم في البلاد وهيمنة حزب البعث العربي الاشتراكي على مفاصل الدولة وكذا الانتماء الطائفي لرئيس الدولة "بشار الأسد" (الطائفة العلوية) وتكريس دستور البلاد لحزب البعث كقائد للدولة والمجتمع.

لقد تميز النظام السياسي في دولة مالي منذ الاستقلال بالديكتاتورية القائمة على شخصنة السلطة وإقصاء الطوارق من الحقل السياسي مما كرس الخوف كركيزة للنظام، والعنف كوسيلة لترجمة الأهداف، والفساد السياسي والإداري كظاهرة مألوفة في إدارة شؤون الدولة. هذا إضافة إلى تعصب النخب الحاكمة لاثنيتها وبقائها أسيرة الانتماءات العرقية الضيقة وأطرافها الثقافية التقليدية، كما ساهم النظام السياسي المالي في نشر العداء والكراهية نحو بعض مكونات الشعب المالي وهذا ما جر البلاد نحو "المأزق الأمني". [2]

ينظر الطوارق لأنفسهم بأنهم "أكراد افريقيا" وانه تعرضوا للتشتيت من قبل الاستعمار الفرنسي، ثم تواصل ظلمهم وتهميشهم بعد الاستقلال ومورس ضدهم التطهير العرقي والابادة الجماعية والتهجير القسري ويرون في الدولة المالية بانها دولة زنجية عنصرية ضدهم وأن جيشها الذي ارتكب المجازر يجب معاملته كمغتصب للأرض وفي هذا الاطار يقول احد

---

[1] تسعديت مسيح الدين، مرجع سابق، ص38-39.

[2] نبيل بوبيبية، مرجع سابق، ص40.

قادة الطوارق في مالي «لم يشعر الأزواديون يوما أنهم جزءا من دولة مالي، ولا مالي شعرت يوما أنها جزء من أزواد، وبالعكس كنا دائما خطين متوازيين عرقيا، اجتماعيا وتاريخيا». [1]

4- العامل التاريخي:

من أجل بسط سيطرته على المنطقة اتبع الاستعمار الفرنسي سياسة "فرق تسد" عن طريق اثارة النعرات العرقية بين الطوارق البيض والأفارقة السود، وعمل المحتل الفرنسي مع خروجه على تفضيل قبائل "الهوسا" وجعلها في الحكم وهمش قبائل الطوارق.

كما أن المستعمر رسم حدودا تعسفية لدول المنطقة فلم يراعي التركيبة البشرية والانتماءات والولاءات العرقية ولا حتى الامتدادات الجغرافية، وهذا ما أدى إلى توزع الطوارق على مجموعة من الدول ذات السيادة. [2]

وساهم التدخل الاقليمي بوضوح في تعميق هذا النزاع بعد خروج فرنسا. فقد حاولت ليبيا في كثير من الاحيان توظيف هذه المسألة لاحتواء النفوذ الفرنسي في مالي والنيجر فأعلن القذافي في بداية التسعينات استعداد ليبيا لتمويل مشاريع اقتصادية لصالح الطوارق في شمال مالي والنيجر ودعا في مناسبات عديدة إلى تكوين جمهورية ترقية، كما انه وظف ودرب الطوارق على السلاح وأثرت أحداث ليبيا 2011 بشكل كبير على الأوضاع في شمال مالي فمع سقوط نظام القذافي عاد الطوارق الذين كانوا يحاربون لجانبه إلى شمال مالي وهم يحوزون على قدرات قتالية عالية وتسليح جيد، كما حاول النظام المغربي استعمال هذه الورقة الحساسة بالنسبة إلى جاره الجزائري وهذا في إطار حرب الزعامة بين الدولتين. [3]

وجاء التدخل الفرنسي بمساندة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا ليضع شمال مالي في وضعية "اللاحرب واللاسلم" وهذا كون التدخل الخارجي الذي حذرت منه الجزائر بني على مصالح استراتيجية وحسابات معقدة، فالتدخل الفرنسي لم يفضي إلى عودة شرعية الدولة المالية في السيطرة على جغرافيتها بل قوى موقف الحركات الانفصالية القريبة من

---

[1] سيدي المختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، **مجلة قراءات افريقية**، العدد 16، أفريل- جوان 2013، ص29.

[2] نبيل بويبية، المرجع السابق، ص39.

[3] حسين بوقارة، المسألة الاثنية في الساحل: الخلفيات والابعاد، **النادي الوطني للجيش**، مرجع سابق، ص63-64.

فرنسا، فظهرت حركة تحرير الأزواد من جديد وسيطرت على المدن التي طرد منها الاسلاميون ورفضت دخول القوات المالية إليها، وأكثر من هذا فقد أظهرت نوع من التملص من تعهداتها السابقة التي قدمتها للجزائر حين كان الشمال المالي يرزخ تحت نفوذ الاسلاميين، فتحرير شمال مالي وتسليمه لحركة تحرير أزواد هو احد عوامل استمرار النزاع المالي وعقبة رئيسية أمام الحل التفاوضي.

خلاصة الفصل:

يعتبر النزاع في شمال مالي أحد مظاهر فشل بناء الدولة في افريقيا بعد موجات التحرر من الهيمنة الاستعمارية، فالحدود المصطنعة التي وضعها الاستعمار الفرنسي شكلت قنابل موقوته ورسمت خطا فاصلا وهوة سحيقة بين شمال مالي (المحيط) وجنوبه (المركز).

هذه الهوة نمت مع مرور سنوات الاستقلال بفعل ممارسات الأنظمة المتعاقبة على حكم جمهورية مالي التي بنت دولة زبائنية واقصائية ولم تستثمر مواردها الشحيحة في اقامة تنمية متوازنة في كامل جغرافيتها، واستغلت آلتها العسكرية في اخضاع مناوئي ممارساتها من سكان اقليم أزواد.

لكن تفوقها العسكري الذي أنتج في المراحل الاولى هدوءا مزيفا لم يستمر، فمع التغيرات الحاصلة على مستوى النظام الدولي وتأثير تدخلات القوى الدولية والاقليمية في الشؤون الداخلية المالية زال التفوق العسكري الحكومي، وحدث تقارب في القوة بين الحركات الازوادية المسلحة والقوات الحكومية في المراحل الاولى ثم تفوق لصالح الحركات الازوادية في المرحلة الاخيرة مستفيدة من الاوضاع الاقليمية وانهيار الدولة الليبية والانتشار الكثيف للسلاح الثقيل، وهذا ما ساعدها على تبني الحسم العسكري مع القوات الحكومية وطردها من الاقليم واعلان قيام دولة الأزواد.

لكن تدخل الحركات الجهادية على الخط وغياب الرؤية الموحدة مع حركات تارقية أخرى أفشل مخطط الحركة الوطنية لتحرير أزواد ودفعها للتراجع والدخول في مفاوضات برعاية الجزائر والمجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا، لكن وصول المفاوضات إلى طريق مسدود وتقدم الجهادين جنوبا نحو المدن الاستراتيجية في الدولة المالية أعطى مبرر للتدخل العسكري الأجنبي بقيادة فرنسا وبمساندة افريقية، لكن نجاح التدخل في طرد الجهادين ودخول أطراف النزاع في مفاوضات سلام برعاية جزائرية ودولية لم يعطي تسوية نهائية لحد جوان 2015.

الفصل الثانـي:

المقـاربـــة الجزائريـــــة لإدارة النـــزاع

فـــي مالـــي

باعتبارها أكبر قوة في المنطقة، فالجزائر لم تتخلف عن ما يجري في محيطها الإقليمي، حيث شكل النزاع في شمال مالي أحد الشواغل الرئيسية التي جلبت اهتمام صانع القرار الجزائري، وقد تعددت الاستجابات والمداخل التي حاولت من خلالها الجزائر إدارة النزاع والوصول إلى تسوية بين أطرافه تبعا للتطور الحاصل فيه من مرحلة إلى أخرى.

ورسمت المقاربة الجزائرية خطوطا حمراء لا يمكن لتطورات النزاع تجاوزها وعملت على إفهامها لأطرافه الداخلية وشركائها الإقليميين والدوليين المهتمين بمجريات الأمور، هذه الخطوط الحمراء تتمثل أساسا في الوحدة الترابية لجمهورية مالي.

المبحث الأول: المبادئ الأساسية الموجهة للسلوك الخارجي للجزائر

يحكم تحرك الجزائر إزاء العالم الخارجي مجموعة من المبادئ المنسجمة مع الأعراف والقوانين الدولية، هذه المبادئ تشكلت عبر تاريخ نضالي طويل للشعب الجزائري ضد الهيمنة والاستغلال الأجنبي، ويعد بيان أول نوفمبر 1954 ومؤتمر الصومام 1956، وميثاق طرابلس 1962 ودساتير 1963، 1976، 1989 و 1996 الوثائق الأساسية التي توضح مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية والتي تعد امتداد للسياسة الداخلية وتهدف أساسا إلى:

- ضمان الاستقلال الوطني وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية الاجتماعية ذات السيادة. [1]
- تأكيد استقلالية القرار السياسي وضمان ممارسة السلطة من طرف الشعب. [2]

المطلب الأول: مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار

إن طبيعة العلاقات الدولية وأخطار تفتيت الدول المستقلة دفع الجزائر للدفاع عن الوحدة الترابية للدول والمناداة بتكريس مبدأ عدم المساس بالحدود التي ورثتها الدول المستقلة عن مستعمريها نظرا لما يمثله هذا المبدأ كركيزة أساسية لبناء الأمن الدولي والإقليمي[3] وترى الجزائر في هذا المبدأ استمرار لمبادئ ثورتها وضمانة كبرى لتدعيم مبادئ حسن الجوار الإيجابي ولذلك سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة مند حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب سنة 1963 وذلك وفق اتفاقية إيفران في 15 جانفي 1969 واتفاقية تلمسان في 27 ماي 1970 ثم معاهدة الرباط في 15 جوان 1972 ، وبعدها التفتت الجزائر إلى استكمال ترسيم حدودها مع كل جيرانها فتم التوقيع على اتفاقية مع تونس في 6 جانفي 1970 وتم التوقيع على اتفاقية أخرى في 19 ماي 1983، كما تم ترسيم الحدود مع موريتانيا في 13 ديسمبر 1983 ومع مالي يوم 8 ماي 1983ومع النيجر

---

(1) جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

(3) إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الاقليمي، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص 9.

يوم 5 جانفي 1983، أما الحدود الليبية الجزائرية فكانت مضبوطة بموجب الاتفاق الليبي، الفرنسي لسنة 1956.

كان هذا السعي الحثيث للجزائر لضبط حدودها وتعيينها من أجل ضمان الصورة الايجابية لتطبيق مبادئ حسن الجوار، لأنه بترسيم الحدود مع هذه الدول يتم القضاء على كل أسباب النزاع حولها، بحيث يتحول إلى عامل من عوامل السلم عن طريق إعطاء دفع قوي للاحترام وصيانة قداسة الحدود. [1]

وجاءت الرؤية الجزائرية حول الحدود منسجمة مع القانون الدولي ومع مواثيق منظمة الوحدة الإفريقية والاتحاد الإفريقي فيما بعد، ففي مؤتمر سنة 1964 تبنى رؤساء الدول الإفريقية قرار يكرس السياسة التي تم إتباعها من طرف الأغلبية منهم حيث خلصوا إلى « كل الدول الأعضاء تلتزم باحترام الحدود الموجودة يوم استقلالها الوطني» وقال أول رئيس للجمهورية المالية موديبو كايثا، «...إذا كان كل واحد منا هنا حاضرا تحدوه حقيقة الرغبة العارمة في ترقية الوحدة الإفريقية، فإنه يجب علينا أن نأخذ إفريقيا كما هي، ويجب علينا أن نمتنع عن أي مطلب إقليمي وألا يعمل على إدخال ما يمكن أن نسميه الإمبريالية السوداء في إفريقيا... إن الوحدة الإفريقية تتطلب، من كل واحد منا الإحترام الكامل للإرث الذي توارثناه عن النظام الاستعماري، بمعنى الإبقاء على الحدود الحالية لدولنا»[2].

وتبنت الجزائر هذا المبدأ في جميع مقارباتها ووساطاتها لحل النزاعات الدولية والإقليمية، حيث رفضت انفصال إقليم أزواد عن الدولة المالية الذي أعلنته الحركة الوطنية لتحرير أزواد في 6 أفريل 2012 واعتبرت أن الوحدة الترابية لجمهورية مالي التي رسمها الاحتلال الفرنسي غير قابلة للتجزئة والتغيير.

وقال الوزير الأول الجزائري أحمد أويحيى في تصريح لجريدة لوموند الفرنسية «...الجزائر لن تقبل أبدا المساس بوحده مالي الوضع يدعو للانشغال ويشكل بؤرة توتر مهمة على الحدود الجزائرية..».

---

(1) محمد قجالي، **ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية – التونسية**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990، ص 302- 304.

(2) إبراهيم سعادة، مرجع سابق، ص 19.

المطلب الثاني: مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها

يشكل هذا المبدأ حجر الزاوية في الثقافة السياسية لعديد الشعوب والأمم ويوفر إطار للتعامل بين الدول والشعوب والكيانات الدولية، فالعلاقات الدولية والقانون الدولي يعتبران أنه من حق الشعوب تقرير مصيرها، فهذا الحق يأخذ حق الأفضلية على مبدأ التعايش وينطبق هذا خاصة على الوضع في فلسطين.

وأرسى هذا المبدأ قواعد تعامل الدول بخصوص الثروات الطبيعية وأعطى الحق للدول الضعيفة أن تتصرف في ثرواتها انطلاقا من مصالح شعوبها أساسا ثم تماشيا مع التزامها الدولي ثانيا [1] فنتيجة لمعاناة الجزائر من تجربة استعمارية قاسية وخوضها لحرب تحررية فقد شعرت بمسؤولية تجاه الشعوب المستعمرة، وعليه فقد قامت بدعم حركات التحرر والدعوة إلى منح الشعوب حق تقرير المصير، وتبرز الجزائر في دفاعها المستميت حول هذا الحق من خلال الدعم اللامحدود لحركات التحرر حتى أضحت تعرف " بمكة الثوار".

ورغم تراجع قضايا التحرر نتيجة لانحسار ظاهرة الاستعمار، إلا أن الجزائر لم تتوان عن دعم القضايا التي مازالت عالقة خصوصا القضية الفلسطينية والصحراوية باعتبارهما تحررية، ولهذا تعمل الجزائر سواء عن طريق الأطر الإقليمية أو الدولية أو عن طريق التعاون الثنائي، وعلى جميع المستويات في دعم القضيتين بعيدا عن كل الاعتبارات المصلحية الضيقة « فالجزائر باعتبارها بلدا من بلدان العالم الثالث متضامنة مع كل شعوب أسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية من أجل تحررها السياسي ودعم استقلالها ونموها الاقتصادي والاجتماعي وهي في حدود ما لديها من الإمكانيات لن تدخر وسعا في تقديم المساعدة الفعلية للذين يكافحون في سبيل حريتهم وستأخذ كل المبادرات الكفيلة بتجنيد قوى القارات الثلاث من أجل التضامن في الكفاح حول غايات مشتركة لفرض حقوق شعوبها وضمان احترامها»[2]، فالرئيس أحمد بن بلة فتح أبواب الجزائر على مصراعيها لحركات التحرر، فكل التنظيمات التي استفادت من تمثيل دائم لها في الجزائر كان لها إمكانية تدريب جزء من مقاتليها داخل المعسكرات والثكنات الجزائرية، كما استفادت أيضا من دعم سياسي ومالي من

---

[1] مبروك غضبان، **المدخل للعلاقات الدولية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، (د.س.ن)، ص 316.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني، ص 160.

طرف الجزائر،[1] ومارست الجزائر هذا المبدأ مع موريتانيا عندما أراد المغرب احتوائها، كما مارسته مع تونس ضد التحرشات الأجنبية عليها وتمارسه اليوم مع الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، فقد كان مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها الذي يعد شرطا جزائريا لعلاقات حسن الجوار دورا في تحديد العلاقات المغاربية، بحيث أن اتفاقية الإخاء بين الجزائر وتونس تضمنت هذا المبدأ في مادتها الأولى لتأكيد الموقف التونسي من قضية الصحراء الغربية، كما اعترفت به موريتانيا بموجب الاتفاق الموقع مع جبهة البوليساريو يوم 5 سبتمبر 1979، واعترفت به بموجب اتفاقية الإخاء والوفاق الموقعة بين الجزائر وتونس وموريتانيا سنة 1983، وفي نفس السياق كانت الجماهيرية الليبية تعترف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره، أما العلاقات الجزائرية المغربية شهدت قطيعة، ولن تعود إلى سياقها الطبيعي إلا بعد الاتفاق على تمكين الشعب الصحراوي من ممارسة حقه في تقرير مصيره. [2]

المطلب الثالث: مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية

يعود هذا المبدأ إلى الحضارات الشرقية ثم تطور لدى الأوروبيين بعد القرن 16 وتأكد في معاهدات واستفاليا وأورتراخت وفيينا سنة 1815 واتفاق براين كللوغ سنة 1929 الذي جرّم فعل الحرب وميثاق عصبة الامم ثم ميثاق الأمم المتحدة وخاصة المادة الثانية منه. [3]

فقد تخلق كثافة العلاقات التي تربط الدول فيما بينها مشاكل ونزاعات ، فعلاقات حسن الجوار لا تعني خلو علاقات الدول من المشاكل والنزاعات، ووجودها لا يعني انتهاء علاقات حسن الجوار لكن استعمال القوة لحل هذه المشاكل أو التهديد باستعمالها يعني أن النزاع عميق بين الدولتين وأن إرادة الدولتين في حل النزاع سلميا غير موجودة أو على الأقل توجد لطرف واحد فقط، وبالتالي لا يمكن القول أن علاقتهما يحكمها منطق حسن الجوار لأنه يتنافى واستعمال القوة أو التهديد باستعمالها، ولذلك فإن مبدأ الامتناع عن استعمال القوة

---

(1) عبد الله بالحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997**، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص17.

(2) محمد قجالي، مرجع سابق، ص 308- 309.

(3) سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011، ص 33- 34.

أو التهديد بها له دور مهم في تجميد النزاعات بين الدول ويحول دون حدوث صدامات مسلحة بينها.

وكانت الجزائر حتى قبل أن تصبح دولة في ظل الثورة التحريرية تنبذ استعمال القوة وتدعو إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو في إطار المنظمات الإقليمية أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم أو المنظمات العالمية ولكي تبقى هذه العلاقات متماسكة في إطار التعاون الجواري والجهوي، فقد ساهمت السياسة الخارجية الجزائرية عن طريق دبلوماسيتها في حل واحتواء الكثير من النزاعات الدولية. [1]

فقبل استقلال الجزائر أثير مشكل الحدود مع المغرب، واتفق خلاله رئيس الحكومة الجزائرية المؤقتة " فرحات عباس" مع ملك المغرب على اللجوء إلى الحوار والمفاوضات في إطار روح الإخاء والوحدة المغاربية، ومند الوهلة الأولى للاستقلال واجهت الجزائر مشكل الحدود مع جيرانها وحاولت حله بالطرق السلمية دون اللجوء للقوة ورغم حدوث صدام مسلح بينها وبين المغرب إلا أنه كان ناتجا عن توغل القوات المغربية في الأراضي الجزائرية ورغم ذلك فإن الجزائر توجهت إلى منظمة الوحدة الإفريقية لحل المشكل الحدودي مع المغرب.[2]

واستمرت الجزائر في المرافعةحول تبني الحلول السلمية وعدم اللجوء إلى القوة لحل النزاعات الدولية، فكانت من بلدان المنطقة القلائل الذين رفضوا المشاركة في التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية، كما كانت من القلائل الذين وقفوا في جامعة الدول العربية ضد شرعنتها للتدخل الأمريكي، البريطاني عسكريا في العراق سنة 2003، وضد استدعاء تدخل الناتو في ليبيا سنة 2011 كما رفضت المشاركة في التحالف السعودي المتدخل عسكريا في اليمن سنة 2015 رغم الإغراءات المالية الكبيرة، فالمبادئ الراسخة في الإرث الدبلوماسي الجزائري والمتوافقة مع مصالح شعوب المنطقة جعلها تترفع على البراغماتية القذرة التي طبعت سلوك بعض دول المنطقة حول هاته القضايا.

---

[1] نفس المرجع ، ص ص 33- 34.

[2] نفس المرجع، ص35.

المطلب الرابع: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول

يعود هذا المبدأ إلى عصور قديمة ولكن تأكد أكثر خلال القرن التاسع عشر وخاصة في معاهدة فيينا لعام 1815، حيث جاء من أجل وضع حد لأفكار الثورة الفرنسية أنداك والخوف من انتشارها في النظم الملكية المحافظة وخاصة في بروسيا وروسيا وبريطانيا ثم أصبح هذا المبدأ بمرور الوقت بمثابة العملة المتداولة بين الدول والنظم المختلفة خاصة عندما أخذ التدخل أشكال مختلفة ولم يقتصر على الشكل العسكري أو الشكل المباشر، وعندما ظهرت الأمم المتحدة أكدت في ميثاقها على هذا المبدأ «ليس في هذا الميثاق ما يسوغ للأمم المتحدة أن تتدخل في الشؤون التي تكون من صميم السلطان الداخلي لدولة ما...» [1].

وتعتبر الجزائر من ضمن الدول الملتزمة والداعمة لمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الاقليمية التي تنتمي إليها، ولهذا فإن التقيد بهذا المبدأ يفرض الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي حال الإخلال بذلك فإنه يؤدي إلى دوامة من النزاعات التي لا تنتهي، ويخلق معضلات متشابكة بين التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس.

ولتحقيق مبدأ احترام سيادة الدول أوجدت الجزائر مادة دستورية تحظر عمل قواتها، المسلحة خارج حدودها الجغرافية، حيث لم يسبق للجيش الجزائري منذ استقلال البلاد أن شارك في عمليات قتالية خارج الحدود الجزائرية إلا في جبهة واحدة وهي المشاركة في حرب الاستنزاف وحرب 1973 ضد الكيان الصهيوني الذي احتل الأراضي العربية والذي لا تعترف به الجزائر.

كما رفضت الجزائر التدخل في شؤون الدول المجاورة التي تشهد تجاذبات سياسية وامتنعت عن الاصطفاف حول جهة داخلية معينة فطبقت هذا في تونس وليبيا وسوريا وفي الانقسام الفلسطيني بين حركتي فتح وحماس.

---

(1) مبروك غضبان، مرجع سابق، ص 319.

المطلب الخامس: رفض سياسة المحاور

فالوضع العربي اتسم وتحديدا منذ الحرب الأمريكية على العراق بتشكل سياسة المحاور في المشهد العربي العام بين ما يسمى بمحور الاعتدال (حسب التوصيف الأمريكي) بقيادة مصر والسعودية والأردن، ومحور المقاومة بقيادة سوريا وليبيا وقطر، وبغض النظر عن فاعلية كلا من التوجهين والتي تعود للتقديرات السياسية لصناع السياسة الخارجية في كل دولة عربية، فإن الجزائر رفضت الاندماج بسياسة المحاور لعدة اعتبارات استراتيجية منها:

أن هذه السياسة تعني إجماعا عربيا على التعامل بمنطق المصلحة القطرية والتي رأت دول معينة الرهان على التناغم مع التوجهات الأمريكية في المنطقة، في حين ارتأت دول أخرى كانت محل استهداف أمريكي، أن خيار المقاومة بأشكاله المتعددة هو الخيار الأنسب للتعامل مع التوجهات الأمريكية الجديدة والقائمة على التدخل العسكري المباشر تطبيقا لاستراتيجية الفوضى الخلاقة. [1]

ولذا فإن منطق المصلحة القطرية ذاته يفرض على السياسة الخارجية الجزائرية التعامل بمبدأ رفض سياسة المحاور وعدم الاندماج معها ومع التوجهات الأمريكية، التي ستقضي على تلك الصورة التاريخية الثورية للجزائر المناهضة للاستعمار، والجزائر كانت في موضع استهداف في الاستراتيجية الأمريكية وبالتالي كان مفهوما أن لا تسلك سلوك مطابقا للدول التي ارتأت أن تكون من مصلحتها خلق محور المقاومة، ثم أن التغييب المتعمد لمبدأ التضامن العربي، وهو حال الدول العربية في تعاملها مع الأزمة الجزائرية، ومع جميع الأزمات التي لا تجد فيها مصلحة قطرية، يعني أن بناء خيارات السياسة الخارجية الجزائرية قياسا لهذا المبدأ الذي من نتائجه المباشرة وبصورة طبيعية الاندماج في سياسة المحاور لا يعدو إلا أن يكون نوعا من أنواع المغامرة، ما دام أن حال الدول العربية في مجملها حددت خياراتها في إتباع هذه السياسة على أساس مصالحها القومية المنفردة وليس على أساس المصلحة العربية المشتركة. [2]

---

[1] سفيان بنيو، مرجع سابق، ص 31.

[2] نفس المرجع، ص 32.

كما طبقت الجزائر هذا المبدأ في تعاملها مع القوى الكبرى حيث رفضت التمحور في صف أي طرف خلال الأزمة الأكرانية بين الغرب وروسيا، كما لم توافق على السماح لهذه الأخيرة من إقامة قاعدة بحرية في أحد شواطئها، وهو نفس الرد الذي قوبل به الطلب الأمريكي حول استضافة الأفريكوم.

المبحث الثاني: كرونولوجيا الجهود والآليات الجزائرية تجاه النزاعات السابقة في مالي

إن اهتمام الجزائر بنزاع الأزواد في جمهورية مالي نابع بالدرجة الأولى من ضرورات أمنها القومي، حيث خلف عدم الاستقرار انعكاسات خطيرة على الأمن القومي الجزائري هذه الانعكاسات مرشحة للتصاعد في حال وصول الأمور إلى الانفصال، فالتحرك الجزائري حكمته العوامل التالية:

- الخوف من قيام نزعة انفصالية في المنطقة على أساس الهوية والعرق في حال نجاحها في شمال مالي، خاصة مع الترابط المجتمعي بين ساكنة الجنوب الجزائري (مركز ثروة البلاد) وساكنة شمال مالي.
- الفراغ الامني في المنطقة وتحولها لمركز عالمي للحركات الجهادية وجماعات الجريمة المنظمة.
- تأثير مشكلة اللاجئين وصعوبة التكفل بها.
- عدم إعطاء مبررات التدخل الأجنبي في المنطقة.

المطلب الأول: عدم أولوية القضية في الأجندة الجزائرية (قبل 1990)

تبدأ هذه المرحلة مع خروج الاستعمار الفرنسي من المنطقة في بداية ستينات القرن العشرين الى نهاية الثمانينات وأهم ما ميز المقاربة الجزائرية تجاه القضية الأزوادية خلال هذه المرحلة هو عدم إعطاء الملف الأهمية اللازمة، نتيجة إدراك صانع القرار الجزائري آنذاك أن التهديد الحقيقي يكمن في حدودنا الغربية مع الجار المغربي الذي له أطماع ترابية في تندوف وبشار وكذا في صراع الزعامة حول الصحراء الغربية. لهذا بنت الجزائر استراتيجيتها الدفاعية حول هذا التصور فحشدت كل قواها العسكرية حول الحدود الغربية في وقت كان النضال الأزوادي في بداياته وغلب عليه الطابع السلمي ولم يتبلور العمل المسلح بشكل واضح إلا بنهاية عقد الثمانينات وأهم ما ميز المطالب الأزوادية خلال هذه الفترة هو

توفير الأمن، فقد تعرض إقليم أزواد لحملات من القهر والتصفية والتعذيب والاعتداء على الممتلكات من الماشية والآبار والقرى ومناطق الرعي. [1]

لقد ساهمت الجزائر في دعم الحكومة المالية على تثبيت سيطرتها على كامل إقليمها بعد استقلالها، حيث اتهم الجيش الجزائري بأنه كان يراقب الوضع عن قرب ويكسر طموح التغييرات المتوالية، فقد كان له الدور الأكبر حسب منتقديها في قمع وإفشال ما يسمى ثورة كيدال لسنة 1962 ورغم توالي الرؤساء على البلاد إلا أن هذا لم يغير في مقاربتهم تجاه شمال مالي حيث لم تتغير سياسة القمع والتجويع والإبادة، وسمحت السلطات الجزائرية- حسب منتقديها دائما- لفرنسا بإجراء تجربة نووية في الجنوب بعد سلسلة التجارب التي أجرتها في عهد الاستعمار والتي جلبت للمنطقة نتائج كارثية من تفشي الامراض وهلاك المراعي. [2]

وحسب التينبكتي في كتاب "الساحل المخيف" فقد «قدمت مصر عبد الناصر وجزائر "بن بلة" دعما كبيرا جدا للدكتاتور المالي مكونين معه „المثلث الماركسي" لقمع ازواد وكان هذا الدعم سياسيا وعسكريا، وكانت الجريمة الكبرى أن استدعى الرئيس الجزائري "بن بلة" زعماء الحركة آنذاك، عارضا الوساطة وبمجرد وصولهم للأراضي الجزائرية، تم استقبالهم بالسلاسل، وسلموا إلى باماكو وكانت هذه فاجعة كبيرة على أبناء أزواد عامة، وخصوصا كبار السن حيث أدت إلى إعاقة بعضهم إعاقة تامة، حيث فقد البعض بصرهم بمجرد سماع الخبر، وأصيب البعض بشلل عن الحركة كان ذلك سنة 1963م».[3]

أما على المستوى الداخلي فقد أدرك صانع القرار الجزائري بأهمية المكونات السكانية لمنطقة الجنوب الجزائري في عملية بناء الوحدة الوطنية وعمل على توفير ظروف داخلية مستقرة تمثلت في بلورت مجموعة من القنوات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية لتحقيق عملية إدماج هذه الأقليات في النسيج الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للدولة الجزائرية، وفي هذا السياق قام أول رئيس للجمهورية الجزائرية "أحمد بن بلة" بتعيين أحد قادة الطوارق

---

[1] نبيل بويبية، **التنمية والأمن في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الأزوادية في مالي: مسار إلى أين؟** مداخلة في الملتقى الوطني حول: السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة: حصيلة تحليلية نقدية، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص 4.

[2] التينبكتي، **الطوارق "2" الساحل المخيف**، ص 5.

[3] نفس المرجع، ص 100.

في منصب نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني [1] كما تمكنت الجزائر من اعتماد برامج سياسية واقتصادية واجتماعية لهذه الفئة في محاولة من أجل الارتقاء بظروف حياتهم وإخراجهم من حياة التنقل والترحال وهذا عن طريق جمعهم في قرى ومدن داخل الجنوب الجزائري، وتوفير مختلف ظروف الحياة العصرية، الأمر الذي أدى بالكثير من طوارق الجزائر إلى تغيير نمط معيشتهم.

وسعى صانع القرار الجزائري إلى محاولة إدماجهم في الحياة السياسية، من أجل تقوية انتمائهم الوطني والتغلب على الانتماءات القبلية والجهوية وهي الاستراتيجية التي يمكن القول أن الجزائر وفقت فيها إلى أبعد الحدود، حيث يكفي أنها حالت دون انتقال عدوى الحركات الاحتجاجية والانفصالية المسلحة إليها.

إن الحديث عن سياسة دولاتية تجاه البدو في الجزائر تشير على وجه الخصوص إلى السياسات التي انتهجتها الجزائر اتجاه أقلية الطوارق، ولا يعني هذا بطبيعة الحال أن الجزائر انتهجت سياسة خاصة تجاه الطوارق، بل حاولت الجزائر في هذا الإطار أن تدمج الأقلية الترقية في جميع التوجهات السياسية والاقتصادية التي يعيش عليها باقي الشعب الجزائري، على الرغم من وجود بعض الخصوصيات المحلية والمتعلقة أساسا بالتنظيم الاجتماعي للمجتمع التارقي، وعلى هذا الأساس انتهجت الجزائر تجاه الطوارق سياسات تهدف إلى : "التحول" "MUTATION " "وليس إلى التغيير"" transformation". [2]

يبرز سعي السلطات الجزائرية في ترقية الثقافة المحلية للطوارق حين حافظت في إطار عملية تنمية مناطقهم على استخدامهم للجمال كوسيلة حياة تقليدية للمواطن التارقي، وهي السياسة التي انعكست ايجابا على استقرارهم في الصحراء الجزائرية، فالجمال تضمن حاليا العديد من الوظائف التي تتداخل على ثلاث مستويات تضمن استقرار الطوارق وهي:

– الجانب الاقتصادي: فتجارة الجمال تلبي وظيفة تجارية تندرج ضمن الشبكات التجارية التي تتحرك من النيجر إلى شمال مالي، وهي المنطقة التي تشتهر بإنتاج الأفرشة

---

[1] حسين بوقارة، **مشكلة الأقلية التوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل**، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، العدد 7، نوفمبر 2008، ص 07.

[2] حكيمة علالي، **طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، الجزائر، 24– 25 نوفمبر 2013، ص 21– 22.

القطنية، هذه الشبكات لا تنشط إلا بمرافقة قواد القوافل العابرة للصحراء، وبالنظر إلى تنوع المنتجات واختلاف خصوصياتها، أصبح الطوارق يفضلون التجارة النقدية على التجارة بالمقايضة، وهذا ما أدى تدريجيا إلى تكوين طبقة اجتماعية جديدة تتماشى وأجهزة الدولة واستراتيجيتها.

– الجانب البسيكولوجي: أدى الإبقاء على استعمال "الجمال" في التنقلات السياحية إلى إبراز المعالم الهوياتية الترقية التي انعكست ايجابا على استقطاب السياح.

– الجانب القيمي: بفضل الإبقاء على قداسة الجمال في الحياة الترقية، تنامى الشعور لدى هذه الفئة باحترام الدولة الجزائرية لخصوصياتهم وثقافتهم فالجمال تمثل في التقاليد الترقية قيمة رفاه اجتماعي" prestige social" وبالأخص في المهرجانات. [1]

وسعت السلطات الجزائرية إلى تحديث الثقافة السياسية للطوارق من خلال الارتقاء بنمط تسيير شؤونهم وذلك من خلال استبدال السلطة الجماعية أو المشتركة التي يمثلها " الأمنوكال" كرئيس محلي إلى ممثل عن الشعب التارقي في مختلف هياكل الدولة، وهي الصفة التي تضمن لهذا الممثل ثلاث وظائف حيث يكون صاحب وظيفة انتخابية، بحكم أنه نائب في البرلمان، ووظيفة "سياسية بحكم أنه يعين كعضو في اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني "ووظيفة الأمنوكال بحكم أنه يعتبر الممثل الخاص للمصالح الترقية لدى السلطة المركزية وتعتبر هذه الأخيرة في طريقها الى الزوال، حيث أكد " الحاج محمود أقمامة" في أحد المقابلات سنة 2009، أن سلطة "الأمنوكال" سلطة في طريقها إلى الاندثار، لأنها في الأساس ليست خاصية ترقية أصيلة، بل هي أحد مخلفات التنظيم الكولونيالي في منطقة الصحراء الكبرى. [2]

وحافظت الجزائر عل خاصية" الترحال" لهذه الأقلية، حيث وضعت على حدودها الجنوبية مجموعة من القوانين والإجراءات التنظيمية التي بموجبها تسهل حركية تنقل السكان الطوارق بين الحدود الجزائرية والبلدان المجاورة التي لهم علاقات اجتماعية معهم، ووضعت بعض التسهيلات والاستثناءات القانونية لتسهيل انخراط شباب الطوارق ضمن مختلف

---

[1] حكيمة علالي، مرجع سابق، ص 23– 24.

[2] نفس المرجع، ص 25.

أسلاك الأمن خاصة الدرك الوطني وحرس الحدود والجمارك هذه الاستثناءات تشمل السن القانوني الأدنى للانخراط والمستوى التعليمي، هذا بالإضافة إلى عملية الإصلاح الإداري الذي جعل من تمنراست وإيليزي ترتقيان إلى ولايتين. [1]

المطلب الثاني: طغيان المدخل الأمني على الجهود الجزائرية(1990-2005)

إن التحول الذي مس بنية النظام الدولي بعد1990 هو أنه لم يعد مكون من الدول فقط بل أيضا من وحدات غير دولاتية وغير حكومية تنامى تأثيرها على التعاون والتفاعل الدوليين، هذا بالإضافة إلى القواعد المحورية المعرفة للشخصية القانونية للدولة التي بدأ العمل بها منذ مؤتمر" واستفاليا" سنة 1648 قد تراجعت قيمتها الوظيفية بالنظر لتعقد التفاعلات وتداخل المصالح في ظل تحول الحدود من أطر مانعة إلى حدود مائعة، وهذا ما جعل مبادئ السيادة والتساوي القانوني للدول ومبدأ عدم التدخل عبارة عن قيم قديمة محددة بشكل كيف معها المحتوى العملياتي للقانون الدولي. [2]

هذه التغيرات الهيكلية في بنية النظام الدولي أفرزت تحديات أمنية جديدة، دفعت الدول إلى السعي لكسب عقيدة أمنية أهميتها تكمن في اعتبارها دليلا يوجه ويقرر به صناع القرار العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية.

خلال هذه المرحلة التي تمتد من بداية التسعينات اتسمت الدبلوماسية الجزائرية في تعاملها مع القضية الأزوادية بتغليب العامل الأمني سواء من خلال الوساطة بين أطرافها أو من خلال اللقاءات الثنائية أو متعددة الأطراف. [3]

وقد بدأ التحرك الملموس للدبلوماسية الجزائرية في المنطقة مع تجدد التوتر في بداية التسعينات حول مناطق "كيدال"، وتوجت الجهود الدبلوماسية في هذا الاتجاه بعقد قمة رباعية ضمت: الجزائر، ليبيا، النيجر، مالي في مدينة "جانت" جنوب شرق الجزائر في شهر

---

(1) نبيل بويبية، **أليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي والنيجر**، مداخلة في الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، جامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص 5- 6.

(2) أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في المنظور الديبلوماسي الجزائري.

www,berkouk, mhand,yalasite.com

(3) نبيل بويبية، **التنمية والأمن في السياسية الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الأزوادية في مالي، مسار إلى أين**، مرجع سابق، ص5.

سبتمبر 1990 حيث اكدت كل الدول الأطراف المشاركة في هذا الاجتماع على عدم اللجوء إلى استعمال القوة لمعالجة المشكل الطوارقي كما تعهدت على ضرورة تنمية المناطق الحدودية ووضع حد للتهميش الذي يعيشه السكان. [1]

1- اتفاقية تمنراست:

استطاعت الجزائر أن تنال ثقة أطراف النزاع وقادت وساطة حيث التقى يوم 5و6 جانفي 1991 ممثلين عن "الحكومة المالية" وممثلين عن "الجبهة الاسلامية الأزوادية" والحركة الشعبية لتحرير ازواد في ولاية تمنراست في أقصى الجنوب الجزائري ودخلوا في مفاوضات لحل الأزمة، خلصت هذه المفاوضات إلى التوقيع على اتفاق تمنراست الذي تضمن: [2]

- وقف اطلاق النار وتبادل الأسرى.
- انسحاب قوات المتمردين إلى مناطقهم وإعادة توطينهم.
- تخفيض عدد أفراد الجيش المالي في الشمال وبالأخص في منطقة كيدال.
- إبعاد الجيش عن إدارة الشؤون المدنية للسكان.
- إلغاء بعض المراكز العسكرية.
- إدماج المتمردين الطوارق في الجيش المالي.
- الإسراع في تطبيق نظام لا مركزي يسمح لسكان الشمال من تسيير أمورهم ذاتيا.
- تشكيل لجنة برئاسة الجزائر وبعضوية طرفي النزاع تكون مهمتها إنهاء العمليات المسلحة ومتابعة تطبيق بنود هذه الاتفاقية ويكون مقرها مدينة غاو المالية.

لكن هذه الاتفاقية التي طغى عليها الجانب الأمني عرفت خروقات وتجاوزات من قبل الحركات المسلحة.

---

(1) علي عشوي، **سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1997، ص 19.

(2) kalifa keita, **« conflict an conflict resolution in the Sahel: the Tuereg insurgency in Mali",** strategic studies institute, united states, May 1998, p 16 – 17.

بعد انقلاب "أمادوا ثوماني ثوري" على الرئيس موسى طراوري سنة 1991 عبرت السلطات الانتقالية عن تمسكها باتفاقية تمنراست، وعقدت عدة لقاءات مع الحركات المتمردة، وقد شهدت هذه المرحلة ميلاد تنظيمين جديدين مسلحين هما؛ الجيش الثوري لتحرير أزواد والجبهة الشعبية لتحرير أزواد.

2- لقاء الجزائر العاصمة الأول:

انعقد في 29-30 ديسمبر 1991 يتعلق الأمر بلقاء أولي بين الحكومة المالية وممثلي الحكومة الجزائرية سمح بتحديد وتحضير إطار للمفاوضات والوساطة التي تقودها الجزائر.

3- لقاء الجزائر العاصمة الثاني:

انعقد في 22-24 جانفي 1992 خلال جلسة المفاوضات الأولية وتحت إشراف الجمهورية الجزائرية توصلت الأطراف المشاركة للاتفاق حول: [1]

- توقيع هدنة.
- إطلاق سراح المساجين من الطرفين.
- تنصيب لجنة مستقلة مهمتها التحقيق في الأحداث.
- متابعة المفاوضات وعدم اللجوء للسلاح.

4- لقاء الجزائر العاصمة الثالث:

تم هذا اللقاء في مارس 1992، وكان بمثابة الخلفية الصلبة التي تم من خلالها التوقيع على "الميثاق الوطني" بالعاصمة المالية بتاريخ 11 أفريل 1992 والذي قيم وقته على انه معلم لإنجاز عظيم بالنظر إلى أنه ميثاق شامل للعديد من القضايا انطلاقا من إدماج المتمردين في الجيش والحكومة المالية وصولا إلى انشاء هرمية محلية وإقليمية من المجالس، لانتقال السلطة بشكل حقيقي، إضافة إلى تخصيص الموارد الوطنية لعملية التنمية.

[1] توفيق بوستي وإسماعيل بوقنور، مرجع سابق، ص 10.

5- لقاء تمنراست:

من 16 إلى 20 أفريل 1994 والذي عقد من أجل تقييم مستوى تطبيق الميثاق الوطني وتحديد السبل الكفيلة بذلك وهو الأمر الذي تم بعد تدارس اقتراحات الطرفين، بالإضافة إلى إعادة التأكيد على الحل النهائي للمشاكل المتعلقة بالمتمردين. [1]

6- لقاء الجزائر العاصمة:

من 10 إلى 15 ماي 1994: وهو اللقاء الذي مكن الطرفين الموقعين على الاتفاق الوطني من التفاهم وفقا لاتفاق تمنراست حول عدد مقاتلي وإطارات الحركات الأزوادية الذين سيتم إدماجهم في الأسلاك العسكرية للدولة وكذا المشاريع السوسيو اقتصادية، وقد نص هذا الاتفاق الذي رعته الجزائر على:

- تفكيك قواعد الحركات الأزوادية.
- وضع جهاز أمن لحماية الأشخاص والممتلكات.
- تنصيب لجنة مكلفة بمهمة إدماج المقاتلين ابتداء من 15 جوان 1994.
- تنصيب لجنة تفكيك القواعد العسكرية التي تبدأ عملها تحت إشراف الوسيط الجزائري في أجل لا يتعدى 15 أكتوبر 1994.
- تنصيب لجنة الإدماج السوسيو مهني لمقاتلي الحركات الأزوادية.

وشوش على هذا الاتفاق عمليات القتل التي راح ضحيتها 9 طوارق في تشاران في شهر ماي 1994 والتي تبنتها الحركة الشعبية "الغنداكوي" التي تتشكل من السونغاي والقريبة من الحكومة المالية وهوما جعل عناصر من الجبهة الإسلامية العربية ترد على هذه الجريمة وهو الامر الذي جعل الاتفاق هش وصعب التطبيق.

[1] حكيمة علالي، مرجع سابق، ص 29.

7- لقاء تمنراست من 27 إلى 30 جوان 1994 :

قام الطرفان بتقييم الأوضاع الميدانية وعملوا على دحض مسببات اللاإستقرار وخلصوا إلى:[1]

- إدانة الانحرافات والخروقات التي حدثت.
- تسيير عملية إدماج المقاتلين في الجيش المالي في جو من الثقة والأمن واستعمالهم في مهمة قيادة الأركان.
- الالتزام الدائم بسريان قرارات الجزائر التي اتخذت في ماي 1994.
- محاربة العصابات الاجرامية وتأمين حماية السكان.

وقد استمر الاتفاق بنوع من الهشاشة الميدانية إلى غاية 26 مارس 1996 حيث نظمت الحكومة المالية حفل السلام بمدينة تومبكتو بحضور أطراف النزاع والوسطاء الجزائريون وتم خلاله حرق الأسلحة التي استخدمت في التمرد.

وقد أكد "مصطفى بن منصور" فخر الجزائر بتقديمها هذا العون، وأكد من جديد استعدادها للعمل أكثر على تعزيز السلم والأمن والتنمية في مالي وعلى دعم مساعيها بتجنيد التضامن الدولي، وقد عقب الرئيس المالي" ألفا عمر كوناري "في الاحتفال قائلا ومنوها بدور الجزائر: "بهذا الاحتفال تكرس ديناميكية السلام ونبين أنه من الآن فصاعدا ليس من الضروري رفع السلاح لحل مشاكل من هذا النوع، إن الجزائر ومالي تبدوان مقتنعتين بضرورة تجاوز مرحلة النوايا نحو الاستثمار في مجال العمل". [2]

وعززت الجزائر هذا المسار التفاوضي الشاق بين الفرقاء الماليين والذي تطلب منها اتباع " دبلوماسية الصبر الاستراتيجي" في مسايرته من جراء الخروقات المتكررة للاتفاقيات من مختلف الاطراف وقامت بتعزيز التعاون الثنائي مع جمهورية مالي كخطوة تدعيمية لمسار السلام من خلال:

---

(1) نبيل بويبية، **آليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي والنيجر**، مرجع سابق، ص 10.

(2) إبراهيم سعادة، مرجع سابق، ص 75.

1-إنشاء اللجنة الحدودية الجزائرية المالية:

والتي أنشأت عام 1988 قبل مراجعتها بولاية أدرار في 16 أفريل 1995 خلال اجتماع جمع وزيري داخليتي البلدين، تهدف هذه اللجنة إلى تمتين روابط الأخوة وعلاقات حسن الجوار العريقة بين البلدين وتتدرج في إطار الاستجابة لإمكانات البلدين من أجل تحقيق أهدافهما التنموية التي تقتضي البعد الخاص بالجوار وواجب التضامن بين البلدين.[1]

2-التعاون والتبادل التجاري والاقتصادي:

إن تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع حجم التبادل التجاري وتنويعه، وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق ارضية لتحقيق الأمن، ولهذا عملت الجزائر على تطوير ذلك من خلال إبرام عدة اتفاقيات مع جمهورية مالي: [2]

- اتفاقية حول ترقية وحماية الاستثمارات المتبادلة والتي وقعت في باماكو في 11 جويلية 1996.
- اتفاقية حول التجارة وتوحيد التسعيرة والتي وقعت في باماكو في 11 جويلية 1996.
- اتفاق يتضمن التنقل البري الدولي وعبور الأشخاص والبضائع.
- اتفاقية حول عدم ازدواجية الضريبة ووقعت بالجزائر في 1 فيفري 1999.

وبذلت الجزائر مجهودات جبارة في دعم وتقوية مؤسسات الدولة المالية ادراكا منها بأن هشاشتها هي إحدى العوامل الرئيسية لعدم الاستقرار في الشمال، وقدمت الجزائر مساعدات عسكرية للجيش المالي شملت اللباس والعربات العسكرية والوقود والخيم، كما فتحت أكاديمياتها العسكرية أمام تكوين عناصر الجيش المالي.

كما نشطت الجزائر في إطار دولي وإقليمي لتدعيم الاستقرار بالمنطقة من خلال تبني أليات تنموية و أمنية:

---

(1) سفيان بنيو، مرجع سابق، ص 72.

(2) نفس المرجع، ص 84- 85.

1-المساهمة في إنشاء طريق الوحدة الافريقية:

كان للجزائر دورا كبيرا في إنشاء طريق الوحدة الافريقية الذي يربط بين الجزائر ونيجيريا ويعبر التراب التونسي والنيجري، المالي والتشادي، فرغم أن المشروع توقف في منتصف الثمانينات إلا أن الجزائر بادرت سنة 1996 إلى إعادة إحيائه[1] .

وقد صرح وزير الأشغال العمومية الجزائري عمار غول:" هذا الطريق يعد عاملا للاستقرار والتعايش والتبادل والصداقة وتأمين كل أبناء المنطقة وتثمين كل القدرات والخبرات المحلية بين كل شعوب المنطقة".

2-المساهمة في إنشاء المبادرة الجديدة لتنمية إفريقيا (النيباد):

التي أطلقت سنة 2001 وتعبر عن رؤية إفريقية لاستراتيجية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالقارة، صاغها وتبناها رؤساء كل من الجزائر ومصر، السنغال، نيجيريا، وجنوب إفريقيا. [2]

3-اتفاقية الجزائر لمكافحة الارهاب(1999):

حيث تم فيها إعطاء تعريف للإرهاب وبناء تصورات للعمل المشترك لإحتوائه. [3]ولقيت هذه الاتفاقية إشادة على المستوى القاري والعالمي، ومن أهم المقررات التي خرجت بها تبنيها لمخطط التحرك "palan d'action" الذي يسمح بتقوية الإمكانات المتاحة عن طريق التعاون لمكافحة مختلف الجرائم المتنقلة عبر الحدود وتقويض احتمالات التقاطع بينها داخل إفريقيا وخارجها. [4]

فالجزائر طبقت استراتيجية كان الهدف منها الوصول إلى حل مشكلة الطوارق داخل بلدانهم لتجنيب البلاد موجة اللاجئين لأن ظروفها لا تسمح لها بالتكفل بهم (الأزمة الأمنية والاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار البترول) أما على مستوى الجبهة الداخلية للجزائر، فقد واصلت الدولة الجزائرية ترقية المناطق الحدودية الجنوبية من خلال تخصيص ميزانية ضخمة لهذه الولايات التي تعتبر صمام أمان الأمن القومي للبلاد.

---

(1) محمد العيادي، الطريق العابر للصحراء مشروع في خدمة نمو المناطق الحدودية، **النادي الوطني للجيش**، مرجع سابق، ص 89.

(2) عادل عبد الرزاق، **المنظومة الإفريقية**، الهيئة المصرية العامية للكتاب، القاهرة، 2006، ص 228.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي، **منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل**، دار موفم للنشر، الجزائر، 2000، ص 37.

(4) Kathryn Sturman **« The plan on terrorism joining the global war or leading an African battle?"**, African security, review 11, 2002, p 105.

وقد اتخذت إجراءات فورية وطويلة المدى من خلال برنامج تنمية الجنوب الكبير الذي أطلق بعد جولة الرئيس " اليامين زروال" في ديسمبر 1994 في الجنوب و عقد لأول مرة اجتماع مجلس الوزراء في أدرار سنة 1995، كما تم تخصيص مبالغ مالية معتبرة لتمويل المشاريع الكبرى كالهياكل القاعدية، فالاهتمام بالجنوب الجزائري لا زال يلقى اهتمام السلطات على أعلى المستويات يترجم من خلال الزيارات التي قام بها رئيس الجمهورية إلى كل من إليزي، أدرار وتمنراست.

واتخذت الجزائر مبادرات أخرى لمراقبة الحدود الجنوبية من الدخول اللاشرعي، حيث قامت بعمليات إحصاء هؤلاء المهاجرين مرتين في ولاية تمنراست في أكتوبر 1992 وفي كامل الجنوب الجزائري في جانفي 1993 ونتيجة لذلك طرد أكثر من خمسة آلاف شخص من جنسيات مختلفة، هذا المجهود يدخل من جهة في تعزيز توطين الطوارق واعتبارهم عنصر من العناصر المشكلة للمجتمع الجزائري، ومن جهة أخرى تجنب زعزعة المنطقة تأثرا بما يحدث في مالي والنيجر.[1]

المطلب الثالث: الأمن ثم التنمية محور الجهود الجزائرية(2006 – 2010)

لم تنجح الوساطة الجزائرية طيلة سنوات التسعينات في الوصول إلى سلام شامل في جمهورية مالي، هذه الوساطة التي تزامنت مع تصاعد موجات العنف في الجزائر الأمر الذي أثر على فحواها وجعلها تصبغ بالطابع الأمني، وبعد مجيء الرئيس بوتفليقة ودخول البلاد مرحلة جديدة مع صدور ميثاق المصالحة الجزائرية بدأ يحدث تغير في المنطلقات والمبادرات التي تطرحها الجزائر للتفاوض، وهذا ما جعلها تعطي مجالا للجوانب السياسية والتنموية في وساطتها تجاه القضية الأزوادية في مالي بعد تفجر الأوضاع وهذا ما لم يرضي الحكومة المالية.

وقد علقت الوساطة الجزائرية في أفريل 2005 إثر الانتقادات التي وجهتها الصحافة المالية للجزائر لتعود بعد ذلك على إثر اشتداد النزاع بداية من سنة 2006.[2]

---

[1] إبراهيم سعادة، مرجع سابق، ص 68- 69.

[2] نبيل بويبية، **التنمية والأمن في السياسية الخارجية الجزائرية تجاه "الأزمة الأزوادية" في مالي، مسار إلى أين؟**، مرجع سابق، ص11.

فبعودة التوتر من جديد بعد تأسيس حركة التحالف الديمقراطي من أجل التغيير بزعامة "إبراهيم أغ باهنغا" دفع الحكومة المالية إلى طلب تدخل الجزائر لإعادة إحياء الوساطة القديمة، التي أعطت للبلاد سلام مؤقت، وتوجت الجهود الدبلوماسية الجزائرية بإقناع الأطراف المالية المتمردة إلى الجلوس على طاولة المفاوضات من جديد وكان " باهنغا" ممثل الطوارق في هذه المفاوضات، إضافة إلى جنرال في الجيش المالي، ووزير الخارجية الجزائري " محمد بجاوي" والوزير المنتدب للشؤون الإفريقية " عبد القادر مساهل" وسفير الجزائر في باماكو "عبد الكريم غريب" الذي يعد مهندس هذا الاتفاق، بإشراف من الولايات المتحدة الأمريكية، وخرجت هذه المفاوضات باتفاقية وقعت في4 جويلية 2006. [1]

لقد كانت الجزائر حريصة اكثر من أي وقت مضى للتوصل إلى اتفاق شامل لهذا النزاع المتجدد، هذا الحرص يظهر من خلال إشراف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصيا على متابعة الملف والوصول قبل توقيع اتفاقية باماكو السالفة الذكر إلى التوقيع على اتفاق السلام بالجزائر في جوان 2006. [2]

ولتجسيد الاتفاق أشيء مجلس جهوي مؤقت للتنسيق والمتابعة يتم اختيار أعضائه بطريقة متفق عليها، ويتولى شؤون التنمية كما يشرف على الميزانية المحلية وجميع مظاهر الأمن في المنطقة، وعلى الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي نص الاتفاق على تنظيم منتدى كيدال حول التنمية خلال ثلاثة أشهر بعد توقيع الاتفاق يفضي إلى إنشاء صندوق خاص للاستثمار، مع تسريع مسار تحويل صلاحيات التسيير إلى الجماعات المحلية، ومنح قروض لإقامة مشاريع تنموية وتحديد التبادل التجاري وتنسيقه بين دول الجوار ووضع نظام صحي يلائم طبيعة الأهالي الرحل والقضاء على عزلة المنطقة عبر تطوير شبكات الطرقات الرئيسية بين كيدال وداخل البلاد وبينها وبين المناطق الجزائرية المتاخمة.[3] وقد أدى عدم التزام الحكومة المالية ومماطلتها في تطبيق الاتفاقية إلى هجوم نفده التحالف الديمقراطي من أجل التغيير " بزعامة " إبراهيم أغ باهنغا" لثكنات الجيش في فيفري 2007. [4]

---

[1] علي يونس، **جريدة المساء**، العدد 3489، يوم 18-04-2008.

[2] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 57.

[3] قوي بوحنية، مرجع سابق، ص 5.

[4] عبد الله إسحاق، الطوارق ظلمتهم السياسية ولم تنصفهم الجغرافيا، البيان، 11 نوفمبر 2007.

http://www.albayan.com/homed 806964.

ما دفع إلى اللجوء لبروتوكول 20 فيفري 2007، وبعده مباشرة تجددت المواجهات المسلحة التي أدت إلى قطيعة بين الطرفين دامت أكثر من سنة ما فرض على الجزائر تعليق وساطتها في أفريل 2008 بسبب عدم التزام الطرفين بمبدأ وقف إطلاق النار. [1]

وقامت الجزائر مرة أخرى بجمع الفرقاء الماليين بالجزائر العاصمة من 24 إلى 27 جويلية 2008، وتوجت بتوقيع اتفاق لوقف القتال بين الطرفين وتثبيته إلى جانب التشديد على ضرورة السعي لإطلاق السجناء من الطرفين وإيجاد حلول لمسألة العائلات المشردة التي وصلت إلى الحدود، وحرصا على تقوية هذه البنود تم إنشاء لجنة مختصة للمراقبة تتكون من نحو مائتي عضو من الطرفين بالتساوي. [2]

ولتعزيز مقاربتها من أجل استتباب الأمن في جمهورية مالي قامت الجزائر بتدعيم موقفها ووساطتها من خلال تقديم مساعدة بقيمة عشرة ملايين دولار لدفع التنمية في شمال البلاد لاسيما في مجالات التزود بالمياه، الصحة والتكوين، فضلا عن مشاريع الهياكل القاعدية التي تشرف الجزائر على إنجازها.[3] وحسب تصريح وزير الخارجية المالي "سومايلومايغا" فإن الجزائر قررت منح مساعدات مالية بقيمة عشرة ملايين دولار لضمان تنمية حقيقة في المناطق الواقعة في شمال مالي، وسيتم استعمال هذا المبلغ في تمويل مشاريع مرتبطة بقطاع الصحة، الماء والتكوين. [4]

وأرفقت الجزائر آلياتها التنموية بآليات أمنية وعسكرية، خاصة مع تزايد نشاط الحركات الجهادية المرتبطة بتنظيم القاعدة في أفغانستان وتمثلت في:

1- **اتفاقية تمنراست:** تمت في 13 أوت 2009 تطبيقا لنتائج المؤتمر الوزاري التحضيري المنعقد بباماكو في نوفمبر2008 ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة الإطار الخاص بالتشاور والتعاون الجهويين فيما يخص التكيف مع التحديات الأمنية للساحل الإفريقي، والذي يؤكد على أسبقية مبدأ مسؤولية دول المنطقة وتملكها حق التكفل بالمشاكل والتحديات

---

(1) ليلى الشرفاوي، نتائج الوساطة الجزائرية بين الطوارق والحكومة المالية، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 2358، الجزائر، 21جويلية 2008، ص3.

(2) قوي بوحنية، مرجع سابق، ص 05.

(3) م. بوسلان، "مساهل يعلن عن لقاء بين دول الساحل وشركائها في سبتمبر"، **يومية المساء**، 1 جوان 2011، ص2.

(4) عزيز طواهر، "تحديد مخطط هجوم استعجالي وسريع ضد أي تحرك إرهابي، **جريدة صوت الأحرار**، 29 أفريل 2011، ص2.

التي تواجهها، وقد انبثق هذا الاتفاق عن مجلس رؤساء الأركان، وفي هذا الصدد نجد تأكيد وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي": "إن التعاون على المستويين الثنائي والجماعي يشكل إطار لا يمكن تجاوزه من أجل مكافحة منسقة وفعالة وشاملة ودون أي تنازلات أو مساومات." ويعتبر هذا الاتفاق تجسيدا للتعاون المشترك في الميدان الأمني لدول الساحل حيث تناول مسألة الوضع الأمني بالمنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التحديات الموجودة المتمثلة في الإرهاب وتحالفاته مع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بكل أنواعها التي تهدد الجهود الرامية إلى التطور الاقتصادي والاجتماعي. [1]

لقد أفضت اتفاقية تمنراست إلى إنشاء لجنة قيادات الأركان العملياتية المشتركة المعروفة اختصارا ب"CEMOC" حيث أعلن عن إنشائها في 21 أفريل 2010.

وتتمثل مهمتها فيما يلي:

- إعطاء حصيلة شاملة للأوضاع الأمنية في المنطقة والتي تتميز بانتشار النشاط الإرهابي وارتباطه بالجريمة المنظمة العابرة للأوطان.
- العمل على تفعيل آليات التعاون الثنائية والجهوية في مجال حفظ السلم والأمن في المنطقة من أجل بناء التنمية مع التركيز على الفرد الذي يعتبر المؤسس لها.
- القيام بتنفيذ برامج تنموية لفائدة الشباب من أجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية للسكان.
- العمل على مكافحة الإرهاب والتهديدات المصاحب له من خلال تبني مقاربة

متكاملة ومنسقة ومتضامنة تقوم على:

✓ على المستوى الوطني: التزام الدول المشاركة بضرورة القيام بالمكافحة الفعالة لظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة بكل جدية وإصرار.

[1] نفس المرجع، ص2.

- ✓ على المستوى الثنائي: التأكيد على ضرورة التعاون وتقديم المساعدة بين دول المنطقة في مجال مكافحة الإرهاب.
- ✓ على المستوى الإقليمي: ترقية التعاون الإقليمي القائم على أساس حسن النية وبناء خارطة أمنية مشتركة لمكافحة الإرهاب.
- ✓ على المستوي الدولي: المشاركة الفعالة في مختلف الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب من خلال تقديم المساعدة والخبرات في ذلك وفي هذا الإطار قال " أحمد قايد صالح" رئيس أركان الجيش الجزائري ونائب وزير الدفاع الوطني: "إنني على يقين أنكم تشاطرونني جميعا نفس القناعة بأنه لا يمكن لأي من بلداننا العمل بمفرده، ذلك لكون استقرار منطقتنا مرتبط ارتباطا وثيقا بتعاون إقليمي لمجابهة المخاطر أيا كان مصدرها". [1]

2- المساهمة في إنشاء وحدة التنسيق والاتصال:

والتي أنشأت بالجزائر في 6 أفريل 2010 وهي هيئة تابعة "CEMOC" مهمتها تزويد الأخيرة بالمعلومات الأمنية والتكتيكية والعملياتية اللازمة من أجل التصدي بفعالية للعمليات الإرهابية في المنطقة، وقد أنشأت الهيئة بمبادرة من الجزائر وخصصت الحكومة الجزائرية حوالي 30 مليار دينار جزائري لإنجاز مركز المعلومات هذا. [2]

وتضم هذه الهيئة سبعة دول هي: الجزائر، مالي، النيجر، بوركينافاسو، موريتانيا، ليبيا، تشاد ومقرها في ولاية تمنراست وتكون الرئاسة فيها بالتناوب لمدة سنة حسب الترتيب الأبجدي لممثلي الدول الأعضاء، وتعتبر الهيئة بمثابة جهاز إنذار مبكر الذي يساعد على التنبؤ بالعمليات الإرهابية والتصدي لها، ومن بين استراتيجيتها العمل على تحييد الجماعات الإرهابية وشبكات الدعم، حيث تساهم في زيادة الاتصال مع وسائل الإعلام في المنطقة في مجال الاتصالات ونشر الوعي لدى الأفراد حول الخطر والضرر الذي تسببه هذه الجماعات، حيث ركزت على تحقيق هدفين هما الوقاية والتوعية، كما تعمل وحدة التنسيق

---

(1) عمار بوزيد ومليكة آيت عميرات، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، **مجلة الجيش**، العدد 561، أفريل 2010، ص 26.

(2) الجزائر تقرر بناء مقر هيئة مكافحة الإرهاب لدول الساحل وتجدد رفض التدخل الأجنبي.
http://esshraa,net/home/133-2011-05-02-13-18-46, html.

والاتصال على تطوير عملها من خلال التخطيط لإطلاق إذاعة تبث مختلف برامج التوعية وبكل اللغات المحلية الشائعة (الهوسا، تماشق، البامبارا...) لكي تصل لمختلف القبائل والجماعات العرقية في منطقة الساحل الإفريقي. [1]

3- المساهمة في إنشاء لواء شمال إفريقيا:

في إطار التعاون بين الدول الافريقية ارتأت الدول الشمالية للقارة على إنشاء قوة عسكرية افريقية تسهر على حفظ الأمن والسلم في المنطقة، قوة تتألف من خمسة عشرة ألف جندي تكون ليبيا مقرا لأمانتها العامة ، وقد لمح العقيد "قدور بن جميل" رئيس أركان القوات البرية عن كيفية التنسيق بين دول الإقليم، حيث أن لواء شمال افريقيا سيستفيد من نظام الإنذار التابع لمجلس السلم والأمن الإفريقي، وتشارك الجزائر بكتيبتين من الجيش و أخرى من الشرطة العسكرية في حين تحتضن مصر قيادة اللواء وليبيا الأمانة التنفيذية. [2]

إن بداية ظهور التهديدات الإرهابية في الساحل الصحراء هو الشيء الذي جعل الجزائر تسعى أكثر لقيام هذا الجهاز، ومع تحقيقها لذلك تكون قد حققت هدفين: الأول هو إبعاد التدخل الأمريكي والغربي بصفة عامة، الذي بات يلوح بتهديدات منطقة الساحل والصحراء، وبالتالي استعمالها كذريعة لإقامة قواعد عسكرية في هذه المنطقة مما يجعل الأمن القومي الجزائري مهدد من الجنوب، سواء كانت هذه القواعد على التراب الجزائري أو على تراب البلدان المجاورة، أما الهدف الثاني فهو توظيف هذه الآلية لخنق نشاط الجماعة الإرهابية الناشطة في الصحراء الجزائرية أو ما يعرف بكتيبة الصحراء، وهذا سوف يبرز في اجتماع وزراء الدفاع لكل من ليبيا، الجزائر، النيجر ومالي، الأعضاء في لواء شمال إفريقيا من أجل وضع خطة للقضاء على الكتيبة المذكورة آنفا. [3]

4-المساهمة في تقنين تجريم دفع الفدية: حيث أرادت بها الجزائر أن تجفف منابع تمويل الإرهاب وتعد هذه الفكرة جزائرية خالصة، وقد توجّت بصدور القرار رقم 1904 عن

---

[1] Mission de l'unité de fusion et de liaison (UFL) au Niger : la lutte contre le terrorisme plus que jamais engagée par les forces de défense et de sécurité Nigériennes.
http://nigerdiaspora,net/index,php/nigerdiaspora,lacommunauté,virtuelle,de,Niger/politique/98.

[2] حميد. .يس، قادة أربع دول يلتقون غدا بالجزائر لبحث آلية جديدة"، **جريدة الخبر**، العدد 6116، الجزائر، 14 أكتوبر 2010، ص5.

[3] سليم العايب، مرجع سابق، ص 144- 145.

مجلس الأمن الدولي بتاريخ 17 ديسمبر 2009 القاضي بتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية نظير الإفراج عن الرّهائن المختطفين. [1]

وصرّح الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الإفريقية والمغاربية عبد القادر مساهل على هامش ندوة التنمية والشراكة والأمن بمنطقة الساحل الإفريقي التي عقدت بالجزائر: «إن هذه الأموال تسمح للعناصر الإرهابية باقتناء الأسلحة وتجنيد عناصر جديدة إرهابية، كما تشجعهم على استخدام الخطف كوسيلة لجمع الأموال»، و دعا الوزير المنتدب إلى ضرورة تنفيذ قرارات مجلس الأمن الدولي التي تجرم دفع الفدية. [2]

---

[1] إلياس قسايسية، **الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 23- 24 نوفمبر 2013، ص 11.

[2] ندوة التنمية والشراكة والأمن بمنطقة الساحل الإفريقي بالجزائر.

http://www.net/archirees/9193.

المبحث الثالث: كرونولوجيا الجهود والأليات الجزائرية تجاه النزاع المالي الراهن(2012)

نتيجة للروابط التاريخية والجغرافية التي تجمع مالي بالجزائر، لم تتخلف الأخيرة عن تقديم جهودها لحلحلة النزاع المتجدد في إقليم أزواد المالي سنة 2012، فبحكم اضطلاعها الجيد على حيثيات النزاع وفشل مقارباتها السابقة في التوصل إلى سلام شامل ومنع تجدد النزاع، انطلقت التصورات الجزائرية من ضرورة تبني مقاربة شاملة مبنية أساسا على عدم إمكانية الفصل بين مقاربتي الأمن والتنمية في التوصل إلى التسوية.

المطلب الأول: قبل التدخل العسكري الأجنبي

على إثر الحركيات الجديدة التي هبت على منطقة المغرب العربي والساحل الإفريقي مع بداية العشرية الثانية من القرن الحالي، دخلت الجزائر في دوامة من التحديات المتعددة الأبعاد لم تشهدها البلاد مند استقلالها سنة 1962 فالتغيير العنيف الذي قاده الغرب في ليبيا وإفشال الدولة الليبية واغتيال زعيمها "معمر القذافي"، الذي ظل لسنوات يمارس نفوذا في الدول الجنوبية المحيطة بالجزائر، هذا النفوذ ورغم مساوئه الكثيرة في رأي المتابعين لشؤون المنطقة إلا أنه شكل عامل مهم لاستقرار المنطقة خاصة مع تمكن الجزائر من تحسين علاقتها مع نظامه وإيجاد أرضية مناسبة للعمل المشترك (لجنة قيادات الأركان العملياتية المشتركة ووحدة التنسيق والاتصال ولواء شمال إفريقيا الذي فصلنا فيهم في المطلب السابق)، حيث أدى انهيار نظامه إلى انتقال كرة النار إلى شمال مالي ابتداءا من 2012.

منذ اندلاع النزاع المالي الراهن، قامت الجزائر التي كانت دائما هي الراعي الحصري لجميع الاتفاقيات السابقة بدعوة طرفي النزاع لوقف اطلاق النار والجلوس إلى طاولة المفاوضات لإيجاد تسوية سلمية له، ومهدت الجزائر لذلك في مسعى أرادت من خلاله إبراز نفسها بأنها تقف على مسافة واحدة من جميع أطراف النزاع وبالتالي كسب صفة "الوسيط النزيه" فقامت بوقف تزويد الجيش المالي بالسلاح والتي كانت تبرره سابقا بمحاربة الإرهاب، كما سحبت خبرائها العسكريين من شمال مالي تحت حجة أنها تخشى أن يستخدم سلاحها أو خدمات خبرائها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين الأزواديين وأعلنت عدم استعدادها لدعم أي من الطرفين. [1]

[1] محمد محمود أبو المعالي، مرجع سابق، ص3.

وأدانت الجزائر الانقلاب العسكري الذي أطاح بالرئيس "أمادو توماني ثوري" ورافعت من أجل عودة الشرعية الدستورية في باماكو ومع تعنت قادة الانقلاب قامت الجزائر بتجميد كل أنواع التعاون العسكري والأمني مع مالي وأوقفت المساعدات الانسانية التي كانت تنقل منذ بداية النزاع إلى الأماكن المتضررة في شمال البلاد.[1]

ومع نجاح الحركات الأزوادية في دحر الجيش المالي وإعلان استقلال "إقليم أزواد" كان الرد الجزائري واضحا وصريحا حيث قال "عبد القادر مساهل" الوزير المنتدب المكلف بالشؤون المغاربية والإفريقية أن الحل يكون سلميا فقط وركز على مبدأ التفاوض وأن الحل السياسي التفاوضي ممكن لمعالجة الأزمة، لكنه شدد على ان الوحدة الترابية لجمهورية مالي خط أحمر وغير قابل للتفاوض. [2]

إن فشل المساعي التي قامت بها الجزائر طوال العقود الماضية في التوصل إلى سلام شامل في مالي، جعل صناع القرار الجزائري يطورون مقاربة شاملة على أمل أن تحقق ما عجزت عنه في السابق وفي هذا الصدد أكد وزير الخارجية الجزائري "مراد مدلسي": "أن تنسيق الجهود ضروري لمكافحة الإرهاب ولكن موضوع التنمية يعد عاملا مهما للقضاء على الظاهرة". ومن هذا المنظور دعا دول الساحل إلى إجراء دراسة معمقة لواقع التنمية الاقتصادية والاجتماعيةحول البؤر المغلقة والمعزولة في المنطقة والتحرك عبر حلول ناجعة ومتجددة لتقليص الفقر والاستجابة إلى الحاجيات الملحة للسكان المحرومين.

وفي هذا الصدد يضيف الوزير الجزائري: «إيلاء اهتمام أكبر لعمل ملموس من شأنه تحسين ظروف الحياة في المناطق المحرومة ويؤدي إلى تدعيم النسيج الاجتماعي فيها»،[3] ومنه يمكن أن ندرج الموقف الجزائري من النزاع الأزوادي في مالي في اطار إدارة الجزائر سياسيا وأمنيا لملف الإرهاب، وتتسم هذه الإدارة بدرجة عالية من الدقة التي تستلزم تحليلا متكامل الأبعاد لخطورة وحيوية الملف باعتباره وثيق الصلة بالاستقرار الداخلي للدولة والمجتمع. [4]

---

(1) الجزائر تغلق حدودها مع مالي وتجمد تعاونها العسكري، **جريدة الشروق**، 23 مارس 2012، ص3.

(2) Sofiane ait iflis «Nous avons des contacts avec toutes les parties, Mesahel confirme », **le soir d'Algérie**, N°6597, 25/9/2012, p4.

(3) عصام. ب، وزراء خارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الأمني والتنمية: الالتزام بالتعاون ومحاربة الإرهاب، **يومية المساء**، 17 مارس 2012، ص2.

(4) خالد عبد العظيم، الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال "الأزواد" في مالي، **السياسة الدولية**، العدد189، مصر، جويلية2012، ص 112.

خاصة وأن الجزائر دولة مركزية في القارة الإفريقية وتبقى مستهدفة في أمنها، لكنها تبقى قوية وبعيدة عن مظاهر الدول المنهارة لذلك تتبنى استراتيجية نسج علاقات نفعية مع دول الجوار.[1]

تقوم المقاربة الجزائرية لتسوية النزاع في شمال مالي على استراتيجية تهدف لإيجاد حل سلمي بعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة "الاكواس" بإيعاز من أطراف خارجية معينة وعلى رأسها فرنسا، الموقف الجزائري أكده الوزير الأول أحمد أويحي في حواره مع جريدة "لوموند" الفرنسية عندما قال «أن أي تدخل أجنبي في مالي سيمثل تهديدا أمنيا مباشرا للجزائر، الجزائر لن تقبل أي مساس بالوحدة الترابية لمالي»[2] و يخشى النظام الجزائري أن من شأن التدخل في مالي أن يهدد التوازن الذي أقامه بمشقة بين أولوياته الداخلية والخارجية، فالحفاظ على النظام وتلميع صورته لدى القوى العالمية هو المحرك الرئيسي للسياسة الخارجية الجزائرية، وأجرى أكاديمي جزائري مقارنة بين التدخل الجزائري في مالي وبين خطأ المجلس العسكري في الأرجنتين في حرب جزر الفوكلاند سنة 1982 التي ألحق فيها البريطانيون هزيمة مذلة بالأرجنتينيين الذين أحتلوا الجزر، وكانت لتلك الهزيمة وقع قوي في "بوينس أيرس" حيث أنهت الحكم العسكري وبشرت بمرحلة انتقالية ديموقراطية. [3]

وأكد "دحو ولد قابلية" وزير الداخلية الجزائري السابق أن الجزائر أقنعت الشركاء الدوليين بالانعكاسات الأمنية الخطيرة التي سيفرزها العمل العسكري في المنطقة وأضاف «إن الحلول الأمنية لإعادة بناء الوحدة المالية هي مغامرة لا يمكنها النجاح» [4] ولا يثق النظام الجزائري في الجهود الغربية –الإفريقية ويتهمها بالسعي لنشر الفوضى الخلاقة وصومالة مالي، فالعقيدة الفكرية لصناع القرار الجزائري تتوجس من أي مبادرة أجنبية خاصة

---

(1) مناس مصباح، **التنمية والأمن في إفريقيا**، ندوة فكرية نظمت في مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 14 أكتوبر 2010، ص8.

(2) م. ل، "الحوار ورفض الحل العسكري، مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي".

http://www.elbilad,net/archives/59744.

(3) أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 16– 17.

(4) عثمان لحياني، استدعاء قوات غربية مغامرة لا يمكنها النجاح، **جريدة الخبر**، العدد 6901، الجزائر، 21 نوفمبر 2012، ص3.

إذا كانت غربية، فقد وصف السفير الأمريكي السابق في الجزائر المسؤولين الجزائريين فقال «هم عبارة عن مجموعة من الأشخاص حادي الطباع ومصابون بجنون الارتياب»[1].

وطالب كبير أعيان طوارق الأهقار والنائب في المجلس الشعبي الوطني "محمود قمامة" من السلطات الجزائرية السعي لمنع الحرب في شمال مالي ورفض أي تدخل عسكري أجنبي في المنطقة وقال «وما تطلبه أمريكا وفرنسا من تدخل أجنبي سيخلق الكثير من المشاكل، ونحن كأعيان منطقة الأهقار نطالب الجزائر بالصمود في موقفها ضد التدخل الأجنبي...إننا نعرف وفق كل التجارب السابقة بداية التدخل الأجنبي لكننا لا نعرف نهايته...» [2].

إن الموقف الجزائري يهدف إلى الحفاظ على الوحدة الترابية لمالي مع ضمان عدم إقصاء وتهميش سكانها الطوارق، فقد دعت الجزائر إلى تضافر جهود كل قوى الوساطة من أجل مساعدة مالي على تسوية الازمات التي تواجهها فورا ، حيث ترى الجزائر أن الأزمة في مالي لها ثلاث أبعاد الأولى داخلية وهو ما يستوجب استعادة النظام الدستوري الديموقراطي حقوقه في باماكو، أما الأزمة الثانية فلها صلة بمطالب شرعية هوياتية في الشمال تم التعبير عنها بشكل لا تؤيده الجزائر والمتمثل في التقسيم والانفصال، وتتمثل الأزمة الثالثة في التهديد الإرهابي، وترى الجزائر في مالي بلد مجاور وشقيق تربطه بالجزائر علاقات إنسانية واقتصادية وسياسية وجيواستراتيجية عميقة، ومنه فإن ما يجرى في مالي يهم الجزائر بالدرجة الأولى،[3] وتتهم الجزائر من طرف منتقديها داخل المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا بسعيها لعزل منافسيها الإقليميين والحد من نفود القوى الخارجية أكثر من اهتمامها بتنسيق موارد القوة في المنطقة لتنظيم دفاع إقليمي فعال ضد تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي على حدودها الجنوبية.[4]

---

[1] أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 15.

[2] عثمان لحياني، على الجزائر الصمود في موقفها الرافض لأي تدخل عسكري أجنبي في مالي، **جريدة الخبر**، العدد 6878، الجزائر، 29 أكتوبر 2012، ص3.

[3] مؤتمر حول: **أهمية تكييف تشريعات البلدان الإفريقية مع الأجهزة القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب**، المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب، الجزائر، 4 جوان 2012، ص4.

[4] أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 24.

إن إعادة تقسيم الأدوار والفواعل في المنطقة يجبر الجزائر على إعادة التفكير في استراتيجية جديدة لإدارة الأزمات الإقليمية،[1] فمع رفضها للتدخل الأجنبي وإحجامها على التدخل عسكريا في إقليم أزواد المالي مخافة التورط خارج الحدود في نزاع قد لا يمكنها السيطرة على تداعياته، اعتمد صناع القرار الجزائري استراتيجية التوازن الهش بين أطراف النزاع،[2] فعملت الجزائر على التأكيد أن تمثيل سكان الأزواد ليس حصريا محسوب على الحركة الوطنية لتحرير أزواد ذات المطالب الانفصالية الواضحة، حيث أكدت أن جماعة أنصار الدين التي يقودها "إياد أغ غالي" هي حركة ليست إرهابية ولها تمثيل واسع في أوساط المجتمع الأزوادي وبالتالي فمن حقها ان تكون أحد الأطراف الفاعلة في المفاوضات مع الحكومة المالية لتحديد مستقبل الاقليم.

وقد نجحت الجزائر في مسعاها هذا إلى أبعد الحدود حيث وافقت الحكومة المالية على الدخول في مفاوضات مع "أنصار الدين" والأكثر من هذا تعزز نفوذها في الميدان ولم توضع على اللائحة الأممية للمنظمات الإرهابية، وهو الأمر الذي ضرب نفوذ الحركة الوطنية لتحرير ازواد وحجم قدراتها على المناورة وهو ما جعل هذه الأخيرة تتهم الجزائر مباشرة بأنها السبب الرئيسي لاجهاض حلمها في الانفصال،

لقد قادت الجزائر هذه الجهود في ظرف دولي وإقليمي بالغ الحساسية والخطورة وهو ما جعلها تعمل في اتجاهات مختلفة، ففي جبهتها الداخلية تعاملت بمرونة لم تشهدها البلاد مند الاستقلال ورفعت من قدراتها الدفاعية لأرقام هي الأعلى في تاريخها.

والجدول التالي يوضع تطور ميزانية الدفاع في الجزائر[3]

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
ميزانية الدفاع بالمليار دولار	2.6	2.8	2.9	3.2	3.9	5.1	5.6	6.8	9.6	11

المصدر: قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الامني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2012، ص 5.

(1) فاطمة بقدي، مرجع سابق، ص 12.

(2) خالد حنفي علي، "مأزق السياسة الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي، 30 جانفي 2013.http://rcssmideast.org

(3) قوي بوحنية، **الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الامني الداخلي**، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2012، ص 5.

وتعمل أجهزة الأمن الجزائرية المختصة على متابعة الاوضاع الميدانية في إقليم أزواد لمعرفة تطورات الأوضاع من تغير الولاءات القبلية ومدى سيطرة الجماعات المسلحة على المدن والتجمعات السكانية وتطور القدرات القتالية للجماعات المسلحة وعلاقاتها الخارجية ويدير هذا الملف العشرات من ضباط الأمن المختصين في شؤون الساحل بالتنسيق مع وحدات الاستطلاع التقنية والتنصت، وفسر المتابعون للنشاطات الاستخبارية المكثفة للجزائر بأنه مقدمة لتوجيه ضربات استباقية ضد القاعدة والتوحيد والجهاد ردا على الاعتداء الذي تعرضت له القنصلية الجزائرية في غاو واغتيال نائب القنصل. [1]

وأعلن الوزير الأول "عبد المالك سلال" أن الحكومة اتخذت كل التدابير لتأمين الحدود الجزائرية مع مالي المجاورة وأضاف: "الموقف الجزائري طرح في الأمم المتحدة ولا غموض فيه، فنحن نريد استنفاد كل الجهود لحل النزاع بطريقة سلمية وإدماج مزيد من التنظيمات المعارضة المسلحة في الحوار، لكن هذا لا يعني التخلي عن موقفنا المتشدد مع التنظيمات الارهابية، ومساعدة الحكومة المالية في القضاء على الإرهاب ومهربي المخدرات" وكشف الوزير الأول عن اصلاحات عقارية تشمل تسهيلات لمواطني مناطق الهضاب والجنوب في الحصول على تراخيص لإنشاء منازل خاصة تراعي منظومة القيم لديهم.[2]

وتنقل "أحمد أويحي" إلى تمنراست ونشط تجمعا حزبيا له بالمنطقة غازل من خلاله الطوارق الجزائريين بقوله "الطوارق وطنيين جدا" وهم على رأس اهتمامات صانع القرار الجزائري.[3]

---

[1] م. ب، مصالح الأمن الجزائرية تضع إقليم أزواد تحت المجهر، **جريدة الخبر**، العدد 6837، يوم 16 سبتمبر 2012، ص5.

[2] جمال. ف، اتخذنا كل الإجراءات لتأمين الحدود الجنوبية، **جريدة الخبر**، العدد 6869، الجزائر، يوم 18 أكتوبر 2012، ص3.

[3] Ravah ighli, « Les touareg sont très nationalistes »,**el-watan**, N°6528, 7 Avril 2012,p4.

المطلب الثاني: التحول النسبي في الموقف الجزائري

1- معطيات التحول النسبي في الموقف الجزائري:

شهد الموقف الجزائري تجاه النزاع الأزوادي في مالي تحولا نسبيا بعد انهيار وساطتها ووساطة المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا وتجدد القتال بعد انسحاب حركة أنصار الدين من المفاوضات وزحف الحركات الاسلامية جنوبا اتجاه المدن المحيطة بباماكو، فالجزائر التي رافعت كثيرا من أجل الحل السلمي ورفضت التدخل الأجنبي يبدوا أنها استجابت للضغوطات الغربية ووافقت على التدخل العسكري لمحاربة المتشددين الاسلاميين.

بوادر التحول النسبي في المقاربة الجزائرية بدأ يظهر مع موافقتها لأول مرة على مبدأ المطاردة خارج الحدود خلال اجتماع هيئة أركان جيوش الميدان (الجزائر، موريتانيا، النيجر وبوركينافاسو) والذي يسمح لهذه الدول بمطاردة الجماعات الإرهابية العابرة للحدود بعد إبلاغ الدولة التي تقع على أرضها المطاردة.

فهذه المقاربة الجديدة تعتبر تطورا ملحوظا في الرؤية الجزائرية لمحاربة الإرهاب التي تقوم على مبدأ أن يتكفل كل بلد بشؤونه الأمنية[1] واستطاعت واشنطن أن تقنع الجزائر بدعم التدخل العسكري الأجنبي شمال مالي عبر المشاركة في التخطيط العسكري للتدخل وهذا خلال زيارة وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" إلى الجزائر.[2]

وأعلنت الجزائر دعمها لأي تحرك عسكري في مالي إذا كان الهدف منه هو محاربة الإرهاب، وذكر وزير الخارجية "مراد مدلسي": " الجزائر قد سبق لها ان أبدت رأيها حول هذا الموضوع حيث أعربت ليس فقط عن نيتها وإنما عن إرادتها في المضي قدما في مكافحة الإرهاب بشتى الوسائل" وأكد أن الجزائر بصدد تطويرعملها بالاعتماد على ثلاث محاور تعتبرها مكملة لبعضها البعض "فهناك عمل انساني وآخر سياسي وعمل ثالث يتمثل في التعاون لمكافحة الارهاب" وتابع قائد الدبلوماسية الجزائرية يقول حول هذه العوامل الثلاث "ينبغي أن يتم التكفل بها بكل جدية وجعلها أكثر تناسقا... إننا على ثقة بإمكانية تطوير حوار بين الاخوة الماليين ومحاربة الارهاب في آن واحد" وهي المقاربة الجديدة التي ستدافع عنها الجزائر مستقبلا. [3]

---

[1] م. ب، الجزائر توافق لأول مرة على مبدأ المطارة خارج الحدود، **جريدة الخبر**، العدد 6798، الجزائر، 6 أوت 2012، ص3.

[2] ع. ق، كلينتون تقنع الجزائر بالمشاركة في التخطيط العسكري للتدخل في مالي، نفس المرجع، ص5.

[3] عاطف قدادرة، المجموعة الدولية تكتشف تعقيدات الأرض في مالي وصعوبة وضع خطة التدخل، **جريدة الخبر**، العدد 6871، الجزائر، يوم 20 أكتوبر 2012، ص3.

وأوضح مدلسي أنه لا يوجد خلاف عميق بين الرؤية الجزائرية والفرنسية بل هناك تباين طفيف وقال أن القول بوجود خلافات عميقة بين البلدين هو أمر مبالغ فيه، وفي نفس السياق قال وزير الداخلية الفرنسي "مانويل فالس" "هناك نظرة متطابقة بين البلدين، نتقاسم هدفين أساسيين هما وحدة مالي من جهة ومواصلة محاربة الإرهاب من جهة أخرى". [1]

وذكرت وزارة الخارجية الامريكية بعد زيارة "هيلاري كلينتون" إلى الجزائر أن البلدين قد اتفقا على ضرورة أن يؤدي المسار السياسي في مالي إلى الإجابة عن التطلعات المشروعة للطوارق المعتدلين من أجل أن يتوصلوا إلى رؤية مستقبلهم في ظل مجتمع ديمقراطي، مع الحفاظ على وحدة مالي وتقليص مساحة وتحرك المتشددين، حيث أشار الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عن رأيه فيما يخص الوضع ومدى محاولة الإرهابيين استغلال التطورات الحاصلة هناك، وفي هذا الصدد ردت "كلينتون" "جلي جدا أن جهودنا معا في المسار السياسي حول مالي وفي نفس الوقت جهودنا في محاربة الارهاب بحاجة لأن تتم بالتوازي مع بعضها البعض ودعمها يكون من الطرفين".[2]

ووصفت الجزائر على لسان الناطق الرسمي لوزارة الشؤون الخارجية "عمار بلاني" اللائحة الأممية رقم 2071 الصادرة عن مجلس الأمن الدولي بالإيجابية، هذه اللائحة تمنح المنظمات الإقليمية الإفريقية (الاتحاد الإفريقي والأكواس) والأمم المتحدة مهملة 45 يوما لتقديم مخطط للتدخل العسكري في شمال مالي، مع مباشرة عمليات التفاوض بين الحكومة المالية والأطراف الغير إرهابية، [3] وقال رئيس مفوضية المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "كادري ديزيري" أن السلطات الجزائرية تعهدت مسبقا بأنها ستغلق حدودها عند انطلاق التدخل العسكري الأجنبي في مالي لمنع هروب الجماعات المسلحة وأكد ان الجزائر شاركت في كل الاجتماعات التي جرت تحضيرا للعملية العسكرية تحت اشراف الاكواس. وهذا ما يتناقض مع الموقف الرسمي الجزائري والذي لا ينسجم مع تصرف السلطات

---

[1] عاطف قدادرة، القول بوجود خلافات بين الجزائر وفرنسا حول مالي "مبالغ فيه"، **جريدة الخبر**، العدد 6866، الجزائر، يوم 15 أكتوبر 2012، ص3.

[2] ع. ط، اتفاق على حل سياسي وعسكري في آن واحد بمالي، **جريدة الخبر**، العدد 6880، الجزائر، يوم 31 أكتوبر 2012، ص2.

[3] م. ش، الجزائر تصف اللائحة الاممية بشأن مالي بالإيجابية، **جريدة الخبر**، العدد 6865، الجزائر، يوم 14 أكتوبر 2012، ص5.

الجزائرية ميدانيا [1]، وذكرت وكالة فرانس برس أن عسكريين جزائريين شاركوا في مؤتمر عقد بباماكو وحضره خبراء عسكريون من الاتحاد الافريقي ودول الاكواس، الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وأضافت وكالة الأنباء الالمانية أن الاجتماع يهدف إلى نشر 3300 جندي بقيادة الاكواس وبدعم من فرنسا والولايات المتحدة وعدد من الفاعلين الإقليميين.[2]

وطلبت الجزائر من دول مجموعة غرب افريقيا "الأكواس" إعلامها بساعة الصفر التي تم تحديدها لنشر القوات الأفريقية في مالي في مسعى منها من أجل الالمام المسبق بكل ما يجري التخطيط له إقليميا ودوليا قرب حدودها الجنوبية، فالتدخل الأجنبي العسكري في مالي حسب الجزائر يجب ان يحترم شروط من قبيل أن الماليين هم الحلقة المحورية لبحث حلول مشاكلهم وأن الأمر يتعلق بالمساعدة والدعم مع تعزيز امكانياتهم الذاتية، وأن لا يضر التدخل بالمصالح الحيوية لدول الجوار وضرورة عدم قطع الجهد التفاوضي لتفادي أي انزلاق يجر معه الاطراف التي تنبذ العنف وحريصة على الوحدة الترابية لجمهورية مالي.[3]

ومع بداية التدخل الفرنسي المفاجئ (فرنسا كانت تبدي رغبة في دعم لوجيستي فقط) سمحت السلطات الجزائرية بعبور المقاتلات الفرنسية للأجواء الجزائرية لضرب معاقل المتشددين شمال مالي وهذا ما شكل مخالفة واضحة لتعاليم الدستور الجزائري وسابقة في تاريخ الجزائر المستقلة وضربة صريحة لافتراءات صناع القرار الجزائري حول مقاربتهم لشمال مالي ووضع مصداقية الدبلوماسية الجزائرية على المحك داخليا وخارجيا، والأخطر من هذا وضعت البلاد أمام تهديدات حقيقة نتيجة للاعتداء على محطة انتاج الغاز "بتيقنتورين" التي أعلن فيها المهاجمون أن عمليتهم تعتبر رد فعل على فتح المجال الجوي أمام عبور المقاتلات الفرنسية.

2- دوافع التحول النسبي: شكل التدخل الفرنسي في شمال مالي ارباكا كبيرا للسياسة الخارجية الجزائرية التي تحولت لتكون أكثر لينا تجاه التدخلات الخارجية في المنطقة، فرغم

---

(1) ح. ي، الجزائر شاركت في التخطيط للحرب بشمال مالي، **جريدة الخبر**، العدد 6894، الجزائر، يوم 14 نوفمبر 2012، ص2.

(2) عاطف قدادرة، عسكريون جزائريون يشاركون في صياغة خطة نشر القوات بباماكو، **جريدة الخبر**، العدد 6880، الجزائر، يوم 31 أكتوبر 2012، ص3.

(3) محمد بن أحمد و ع. إبراهيم، الجزائر تطلب إبلاغها بساعة الصفر في نشر قوات عسكرية في مالي، **جريدة الخبر**، العدد 6849، الجزائر، يوم 28 سبتمبر 2012، ص3.

رفضها علنا أي مشاركة عسكرية إلا أنها لعبت دور المسهل للتدخل الأجنبي، ويمكن ان نغوص في هذا التحول لمعرفة دوافعه التي يمكن أن نجملها في:

أ-**الضغوطات الأجنبية والخوف من تهميش الدور الجزائري:** والتي لاحت مؤشراته في زيارة "هيلاري كلينتون" وزيرة الخارجية الأمريكية للجزائر في أكتوبر 2012، حيث خشيت الجزائر من تهميش دورها خاصة مع مسعى فرنسا لتشكيل محور إقليمي بقيادة المغرب ودول الساحل والصحراء حال استمرار العناد الجزائري ضد التدخل، ضف الى ذلك قلق الجزائر من التقارب المغربي الليبي بعد سقوط القذافي فضلا عن شكوك حول علاقة قوية بين المغرب وحركة التوحيد والجهاد التي اختطفت الدبلوماسيين الجزائريين.

ب-**هشاشة النظام الحاكم في الجزائر:** فبعد الأحداث العربية (ما يسمى الربيع العربي) ووصول الإسلاميين إلى الحكم في تونس ومصر والمشهد الغامض في ليبيا وكذا الصراع الصامت في هرم السلطة حول خلافة "بوتفليقة" المتعب صحيا[1] والذي تتحكم الجهات الفرنسية بملفه الطبي على اعتبار أنه فضل العلاج في أحد المشافي الفرنسية في باريس، مع اعتبار نيته في الترشح لعهدة جديدة ووجود معارضة لذلك في هرم السلطة ومن جهات متنفذة يمكنها أن تستعمل ضده ورقة ملفه الطبي لإقصائه من الحياة السياسية وهو الساعي لأن تكون نهايته ووفاته على رأس السلطة.

ج- تعرض المصالح الجزائرية للخطر في مالي: حيث تعرض النفود الجزائري إلى ضربات متتالية من قبل حركتي القاعدة والتوحيد والجهاد في غرب إفريقيا من خلال اقتحام قنصليتها في "غاو" وخطف البعثة الدبلوماسية الجزائرية وإعدام نائب القنصل "الطاهر تواتي" فيما بعد. [2]

د- وجود لائحة أممية: حيث رأت القيادة الجزائرية أن مخالفتها يشكل خطرا على اقتراحاتها في منظمة الأمم المتحدة ويجعل الجزائر في موضع منافي للشرعية الدولية.

و- موقف الحكومة المالية: فالحكومة المالية هي التي طلبت التدخل الأجنبي ومساعدتها على تحرير شمال البلاد وبهذا لم تجد الجزائر الدرائع الصلبة للتمسك بموقفها

---

[1] خالد حنفي علي، مرجع سابق.

[2] نفس المرجع.

المبدئي في منع التدخل العسكري الأجنبي ما دامت السلطة في البلاد التي يعترف بها المجتمع الدولي هي نفسها من تنادي بمساعدتها، وفي هذا الصدد قال المتحدث باسم وزارة الشؤون الخارجية عمار بلاني: " ينبغي التسجيل بوضوح ان مالي طلبت بكل سيادة من الدول الصديقة مساعدتها لتعزيز قدراتها الوطنية في مواجهة الارهاب" فصانع القرار الجزائري يحترم رغبة دولة مالي في طلب المساعدة الخارجية. [1]

ن- الضمانات الامريكية المقدمة: وهذا من خلال التقارب الجزائري الأمريكي الذي حدث عقب زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلينتون" إلى الجزائر على حساب الرؤية الفرنسية، هذه الضمانات تتمثل في إعطاء الوقت الكافي قبل التدخل العسكري وجعل حركة أنصار الدين طرفا مهما في معادلة الحل على عكس فرنسا التي تسعى إلى تدخل سريع واقصاء أنصار الدين من مفاوضات الحل على اعتبارها حركة ارهابية لها علاقة مع القاعدة والتوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. [2]

هـ- تراجع اكبر فصيل أزوادي عن حلم الاستقلال: حيث أبدت الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي اعلنت فيما سبق عن استقلال الاقليم عن الدولة المالية تراجعها عن مطلبها الانفصالي واكتفائها بمطلب الحكم الذاتي نتيجة شعورها بصعوبة تحقيق مطلبها الأول نتيجة الرفض الدولي والفراغ الأمني الرهيب الذي يعيشه الإقليم من جراء سيطرة الحركات الإسلامية على أهم مدنه[3]، هذا التطور في موقف هذه الحركة لين الموقف الجزائري تجاه التدخل الخارجي في شمال مالي لتخليصه من الجماعات الإرهابية وعودة الاستقرار والوصول إلى حل شامل بين الأطراف المالية في ظل قدسية الحدود الجغرافية لجمهورية مالي وغير قابليتها للتجزئة.

ي- تحسن العلاقات الجزائرية الفرنسية: وكان ذلك بعد التغير االذي حملته الانتخابات الرئاسية الفرنسية بوصول الاشتراكي "فرانسوا هولاند" إلى سدة الحكم وانهزام "نيكولا ساركوزي" الذي تميزت فترة حكمه ببرودة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، هذه

---

[1] عثمان لحياني، "الخارجية تشرح موقف الجزائر من التدخل الفرنسي"، **جريدة الخبر**، العدد 6953، ص3.

[2] م. إيوانوغان، تقارب جزائري أمريكي حول مالي وتقسيم الفاكهة لقسمين مع باريس، **جريدة الخبر**، العدد 6879، الجزائر، 30أكتوبر 2012، ص2.

[3] س. م، الأزواد يتراجعون ويطالبون بالحكم الذاتي، **جريدة الخبر**، العدد 6820، الجزائر، 30 أوت 2012، ص5.

البرودة تصاعدت أكثر لتصل أقصاها مع مساهمته الكبيرة في التدخل الأطلسي في ليبيا وإسقاط الدولة الليبية التي كانت في سنواتها الأخيرة شريكا مهما في حفظ الاستقرار الاقليمي، ومع مجيئ "فرانسوا هولاند" الذي تربطه علاقة ممتازة مع صناع القرار الجزائري حتى قبل وصوله إلى الحكم، هذه العلاقة تدعمت أكثر بعد مساندة السلطات الجزائرية له في حملته الانتخابية حيث حثت عدة أطراف جزائرية رسمية المهاجرين الجزائريين المزدوجي الجنسية على التصويت له في الرئاسيات، وقد تعززت هذه العلاقات أكثر بعد زيارته للجزائر في ديسمبر 2012.

المطلب الثالث: بعد التدخل العسكري الأجنبي

نجح التدخل العسكري في شمال مالي في تحرير المدن من سيطرة الجماعات الإرهابية وأوقف تقدمها نحو جنوب البلاد وأعطى هدوءا نسبيا للأوضاع العامة، لكنه بالمقابل بقي عاجزا عن حلحلة المعضلة الرئيسية والأساسية لعدم الاستقرار في إقليم أزواد المالي التي لن تأتى إلا بحل شامل وعادل لمشكلات ساكنته خاصة الطوارق الذين يشعرون باللاعدالة مقابل باقي أطياف المجتمع المالي.

هذا الشعور نمى وتجدر عبر خمسة عقود بشكل خلق أزمة ثقة حادة بين فواعل النزاع، هذه الحالة ترجمت عمليا من خلال عدم السماح بعودة سيادة الدولة المالية لبعض مناطق الشمال بعد إخراج الجماعات الإرهابية منها، فالدولة المالية لم تجد صعوبة في استعادة السيطرة على جنوب اقليم أزواد نتيجة غلبة اثنية السونغاي الموالية لها على ساكنته، فعادت الادارة المالية إلى مدن تمبكتو وغاو وبوديم وغوسي بسهولة وشهدت تلك المناطق حالات من القتل على اللون والعرق. واعتقل عشرات البيض الذين سيقوا إلى سجون باماكو، أما مدينة كيدال التي تعتبر عاصمة منطقة "أدرار الإفوغاس" وهي منطقة نائية في اقصى الشمال الشرقي للإقليم، وتهيمن القومية الطارقة على تركيبتها السكانية فكان أن احتفظ لها الفرنسيون بوضع خاص، مكن الحركات الأزوادية من البقاء والتحرك فيها بحرية وأعاد للماليين جزءا ولو شكليا من السيطرة عليها عبر حاكم عسكري يقيم في حماية كتيبة من الجيش المالي والقوات الفرنسية والقوات الافريقية.[1]

[1] **مواجهات شمال مالي، ونذر انفجار عنقودي في المنطقة**، مركز الجزيرة للدراسات، 4 يونيو 2014، ص 5.

فمع السيطرة الشبه مطلقة للحركات الأزوادية على كيدال حاولت الحكومة المالية اثبات سيادتها على المدينة عبر برمجة زيارة لرئيس الوزراء "موسى مارا" إليها، هذه الزيارة التي حددت في تاريخ 17 ماي 2014 أثارت حفيظة الحركة الوطنية لتحرير أزواد واعتبرتها تكريسا لتبعية المدينة للدولة المالية وفرضا للأمر الواقع قبل أي مفاوضات، فحركت السكان ضد الزيارة في بادئ الأمر ثم اجتاحت المدينة صبيحة اليوم الذي كان مقررا فيه أن يصل رئيس الوزراء المالي إليها، واشتبكت مع الجيش المالي وتمكنت من إخراجه منها والسيطرة على المقار الحكومية، وقد تلى هذه المواجهة عدة مواجهات أخرى بين الطرفين للسيطرة على المدينة بعد اعلان الحكومة المالية الحرب على الانفصاليين، هذه الحرب انتهت بدحر القوات المالية عن المدينة وتكبدها لخسائر جسيمة وهو ما جعلها تعلن وقف اطلاق النار من جانب واحد.

هذا التطور كان منتظرا أن يحدث عاجلا أو آجلا بسبب الوضع الغامض الذي يعيشه الاقليم منذ طرد الحركات الجهادية منه بداية عام 2013، وانشغال القوات الفرنسية والافريقية بمواجهة تلك الحركات والإبقاء على أسباب النزاع وعوامل التوتر قائمة، بعد ان جعلت فرنسا من حربها ضد الجهاديين أولوية قبل السعي لحل الأزمة المستعصية في المنطقة منذ عقود.[1]

إن التدخل العسكري الأجنبي في شمال مالي أعاد المنطقة إلى بداية النزاع في 2012، فالمتدخلون وعلى رأسهم فرنسا يبدوا أنهم لا يعيرون اهتماما للمشكل الحقيقي للإقليم، فهمهم الوحيد هو تقوية الحركات الانفصالية عبر إضعاف منافسيهم السلفيين (حركة أنصار الدين) ذات الأغلبية الطارقية بشكل يجعل هذه الحركات تتملص من تعهداتها السابقة بالعدول عن فكرة الانفصال واحترام الوحدة الترابية لمالي.

إن حسابات الفواعل الجيواستراتيجيون لم تغب عن إدراك صانع القرار الجزائري، فاستنادا إلى عقود من الخبرة، فإن الجزائر تعرف جيدا ديناميكية النزاع في مالي ولديها القدرة على الضغط والتأثير على صاحب القرار في الأطراف المسلحة الرئيسية في البلاد[2]،

---

[1] نفس المرجع، ص 3- 4.

[2] أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 12.

فاستنادا إلى اتفاقية "واغادوغو" التي نصت على ضرورة مساهمة المجموعة الجهوية، الاتحاد الافريقي والأمم المتحدة وذكرت الجزائر بشكل أساسي في دعم الجهود الجهوية والدولية لدفع مسار التفاوض بين السلطة الشرعية في مالي والحركات السياسية والمسلحة في شمال مالي وهو الدور الذي تحاول ان تقوم به الجزائر التي بإمكانها أن تقدم لإنجاح وساطتها والخروج من بؤرة التوتر الفرص التالية:[1]

– تقدم الجزائر بخبرتها الدبلوماسية والسياسية السابقة في ادارة النزاع فرصة لأطراف النزاع في مالي لبعث مسار التسوية وفق الاتفاقات التي تم التوصل إليها على المستوى الجهوي وعلى المستوى الثنائي خصوصا أن دور الوساطة جاء بطلب من الحكومة الشرعية في باماكو وبرضي أغلبية الأطراف الممثلة لشمال مالي.

– يمكن للجزائر أن تقدم إغراءات لأطراف النزاع لإنجاح مسار التسوية النهائية من خلال مساهمتها في تمويل مشاريع محلية في شمال مالي إلى جانب تعبئة المجتمع الدولي في إيجاد تمويلات داخل الدول والمنظمات الإقليمية والدولية المانحة، وفق مشاريع تغري أطراف النزاع في الشمال للانخراط في العملية السياسية وبرامج التعمير والإنشاء في المناطق الشمالية المهمشة والهشة.

– يمكن أن تستند الجزائر على التعبئة السياسية للمجتمع الدولي لإنجاح مسار تسويتها مثل القرارات الصادرة عن مجلس الأمن الرادعة لرموز وزعماء الجماعات المسلحة الرافضة للعملية السياسية مع عزل الأطراف المتحالفة مع الجماعات الإرهابية.

تسعى الدبلوماسية الجزائرية من قيادة مسار الجزائر التفاوضي بين أطراف النزاع المالي، والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي، فالجزائر تحضى بثقة الدولة المالية والمجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا ومن خلفهم فرنسا والاتحاد الإفريقي بناءا على مجموعة من الاعتبارات الخاصة بالجزائر وأمنها القومي ودورها القاري ومن هذه الاعتبارات حساسية النظام الجزائري من انفصال الإقليم أو حصوله على حكم ذاتي موسع وهو الذي يمثل نفس النسيج الاجتماعي في الجنوب الجزائري الغني بالنفط والغاز، أما الاعتبار الثاني فيتعلق بدور الدبلوماسية الجزائرية على المستوى

[1] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 15.

القاري، حيث يسيطر محور الجزائر – أبوجا– بريتوريا على رسم توجهات الاتحاد الإفريقي.[1]

ووضعت الجزائر خارطة طريق للمفاوضات بين فرقاء النزاع المالي هذه الخارطة تسعى لتحقيق الأهداف التالية: [2]

- وضع إطار عام لمفاوضات السلام والتي يجب أن تصل إلى حل تفاوض شامل للأزمة الأزوادية.

- الحل يجب أن يعزز بمناخ الثقة الضرورية للتوصل إلى التسوية النهائية للنزاع.

- تهدف مفاوضات الجزائر هذه إلى عرض آلية عميقة للسلام، وينبغي أن تؤدي إلى تناول جميع جوانب النزاع، بما في ذلك تلك التي تعتبر حساسة، وينبغي أن تكون المناقشات مفتوحة وصريحة وصادقة ويجب على المتفاوضين مراعاة المصلحة العامة.

- كما ينبغي الاهتمام بالاتفاقيات القديمة إذ انها تحتوي على مصدر ارشاد والتمسك بجوانبها الايجابية وتجنب الانزلاق في اخفاقاتها الماضية.

ومع اعتماد خارطة الطريق الجزائرية في 24 يوليو 2014 أوضح وزير الخارجية الجزائري "رمطان لعمامرة " أنها تحدد مضمون الوساطة بين الأطراف المالية وتحدد من يقودها والأطراف التي تكونها والتي تشمل مجموعة من المنظمات الدولية بالإضافة إلى موريتانيا وبوركينافاسو والنيجر والتشاد، وتتمثل الأطراف المالية المشاركة في الحكومة وستة حركات سياسية وعسكرية في شمال مالي وهي؛ الحركة العربية للأزواد والتنسيقية لشعب الأزواد والتنسيقية للحركات والجبهات القومية للمقاومة والحركة الوطنية لتحرير الأزواد والمجلس الأعلى لوحدة الأزواد والحركة العربية للأزواد المنشقة. [3]

---

[1] سيدي أعمر بن شيخنا، مرجع سابق، ص 3.

[2] نبيل بويبية، **التنمية والأمن في السياسية الخارجية الجزائرية تجاه "الأزمة الأزوادية" في مالي، مسار إلى أين؟**، مرجع سابق، ص16.

[3] إلهام. س، أكد التزام الحركات المسلحة شمال مالي بإعلان الجزائر وشدد لهجته لعمامرة: لن تتدخل عسكريا في ليبيا، **جريدة الوسط**، الجزائر، 22 أوت 2014، ص2.

وكانت الجزائر قبلها قد توصلت مع الأطراف المالية لإعلان وقف إطلاق النار وأشرفت على عملية تبادل أسرى بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية في مسعى منها لتنقية الأجواء وبناء الثقة بين أطراف النزاع المالي.

ومع انطلاق الحوار المعمق بين أطراف النزاع المالي في شهر سبتمبر 2014 الذي يجرى أساسا مع فرق التفاوض المتخصصة التي تقدم أعمالها إلى الجلسة العامة التي تمثل الإطار الرسمي للمفاوضات.

اعترف فريق الوساطة بقيادة الجزائر بالمظالم التاريخية التي وقعت في حق سكان إقليم أزواد المالي وأكدوا على أحقية ساكنته على التمتع بنظام حكم يتوافق مع خصائص الجغرافيا التاريخية والاجتماعية والثقافية لمنطقتهم، لكن في المقابل أكدت وثيقة الوسطاء على النقاط التالية:

-احترام الوحدة الوطنية، والوحدة الترابية وسيادة دولة مالي وشكل نظامها في الحكم (الجمهوري والعلماني).

-الاحترام والحفاظ على التنوع الثقافي واللغوي، وتعزيز مشاركة كل مكونات الشعب المالي خاصة النساء والشباب في مشروع بناء الوطن.

-قيام السكان بإدارة فعلية لشؤونهم الخاصة عن طريق نظام حكم يأخذ بعين الاعتبار آمالهم وحاجاتهم الخاصة.

- القيام بتنمية متوازنة في جميع أقاليم مالي مع الأخذ بعين الاعتبار أوضاعها الخاصة.

هذه الوثيقة منسجمة تماما مع طموحات الحكومة المالية لكنها لا تلبي طموحات الطرف الآخر، فوثيقة منسقية الحركات الأزوادية رسمت بوضوح تصورها لمستقبل العلاقة بين أزواد ومالي، حيث رأت ضرورة قيام نظام فدرالي يسمح بقيام دولة أزواد الاتحادية ودولة مالي الاتحادية اللتان تشكلان معا دولة اتحاد مالي.

وتقول وثيقة الحركات الأزوادية «عبرهذا الاتفاق يتفق الطرفان على نموذج سياسي من النوع الفيدرالي وإقامة اتحاد يتكون من أزواد ومالي، إن مواطني دولة أزواد الاتحادية يديرون شؤونهم بحرية بواسطة المؤسسات التالية: [1]

- دستور متناغم مع دستور الدولة الفيدرالية يتم إعداده من قبل مجلس انتقالي يتأسس فور التوقيع على الاتفاق.

- جهاز تنفيذي يقوده رئيس منتخب حسب المواصفات التي يحددها دستور أزواد.

- برلمان مكلف بالتصويت على القوانين مع احترام مجال اختصاصات دولة أزواد، ويضمن شرعيتها.

- سلطة قضائية تضمن دولة القانون على كامل تراب الكيان الاتحادي وتأخذ في الاعتبار الخصوصيات الثقافية والدينية لمواطني أزواد.

وتقترح وثيقة الوسطاء، اتفاق الأطراف المتنازعة على وضع هندسة مؤسسية وتنموية تسمح لسكان الشمال بإدارة شؤونهم الخاصة على قاعدة مبدأ الإدارة الحرة مع ضمان أكثر نسبة من التمثيل لسكان إقليم أزواد في المؤسسات الوطنية لدولة مالي.

وحذر الوسطاء الدوليون بقيادة الجزائر الفصائل الأزوادية والحكومة المالية من انتهاء المفاوضات إلى طريق مسدود في حال تمسك كل طرف بموقفه وهو ما ينذر بعودة عدم الاستقرار إلى شمال البلاد. [2]

هذا الطريق المسدود بدأت ترسم ملامحه، حيث صرح وزير الخارجية المالي "عبدو اللاي ديوب: «إننا نعتقد أن هذا التوجه سيخلف حالة دائمة من عدم الاستقرار في البلاد ... إننا نرفض أزواد بالمعنى السياسي والجغرافي، وفق مفهوم أن تمبكتو وغاو وكيدال كيان سياسي واحد. [3]

---

[1] سيدي أعمر بن شيخنا، مرجع سابق، ص 4- 5.

[2] محمد مسلم، انتهاء الجولة الرابعة من دون اتفاق يهدد بنسف وساطة الجزائر، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 4564، الجزائر، 22 نوفمبر 2014، ص12.

[3] ح. ي، الوساطة الجزائرية تحت الضغط، **جريدة الخبر**، الجزائر، يوم 11 فيفري 2015، ص3.

فبالإضافة إلى مسألتي التنظيم الفدرالي والحصص بالعرق، فالوساطة الجزائرية مطالبة بتدليل عقبة معطى آخر قد يتسبب في عدم التوصل إلى سلام شامل وهو الخلاف بين التنظيمات المسلحة الأزوادية وتبادل التهم بالعمالة لباماكو، حيث تجد الوساطة الجزائرية نفسها تحت ضغط شديد لأنها مطالبة بإزاحة هذه العقبات من طريق المفاوضات وقد عمل الجزائريون من أجل هذا باقتراح الصيغة التالية: «مناطق الشمال التي يطلق عليها البعض اسم أزواد» في محاولة لامتصاص قوة الطرح من قبل المعارضة المسلحة دون إزالته نهائيا، ودون أن تثير في نفس الوقت رد فعل سلبي من جانب الحكومة المالية،[1] هذه الأخيرة تخشى أن تقدم تنازلات قد تضعها تحت رحمة بعض المؤسسات، فالبرلمان المالي أبدى تحفضه على بعض المصطلحات المتداولة على غرار "المناطق المتكاملة" والحق الممنوح لبعض المناطق في اختيار تسميتها فضلا عن منح " كوطات" لبعض المجموعات الإقليمية لاختيار ممثليهم في مؤسسات الدولة المالية وكذا منح الجماعات المحلية الخوض في مؤسسات الدولة المالية وكذا منح الجماعات المحلية الخوض في المسائل المتعلقة بشؤون الدفاع والأمن، توجسا من أن يحقق "الأزواديون" مكتسبات قد تكون مقدمة لتحقيق مطلبهم الرئيسي وهو الاستقلال عن الوطن الأم.[2]

وبعد مجهودات صعبة وشاقة للدبلوماسية الجزائرية تمكنت من تحقيق اختراق أولي مهم تمثل في التوقيع بالأحرف الأولى للاتفاقية النهائية لإنهاء النزاع،وكان دلك بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية التي توصف بالقريبة منها، بينما أرجأت منسقية الحركات الأزوادية التي تضم أبرز فصيل "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"التوقيع إلى ما بعد استشارة الشعب الأزوادي حول بنود الاتفاق حسب تعبيرها.

ووصف وزير الخارجية الجزائري" رمطان لعمامرة" توقيع الأطراف المالية على اتفاق السلام باليوم التاريخي حيث وصف الوثيقة: «بالاتفاق الذي يفتح أفاقا واعدة من أجل مستقبل أفضل لجميع الماليين»[3]. كما هوّن من إرجاء تنسيقية الحركات الأزوادية التوقيع

---

(1) نفس المرجع، ص3.

(2) محمد مسلم، انتهاء الجولة الرابعة من دون اتفاق يهدد بنسف وساطة الجزائر، مرجع سابق، ص12.

(3) محمد مسلم، الجزائر تنجح في قيادة فرقاء مالي لتوقيع اتفاق سلام، **جريدة الشروق اليومي**، العدد 4664، الجزائر، 2 مارس 2015، ص6.

على الاتفاقية وقال: «أعلم جيدا أن الاتفاقية ليست متكاملة الأبعاد، وأشقاؤنا في التنسيقية لم يوقعوا عليها، وهذا ليس رفضا، وإنما قدموا وجهة نظرهم في بيان أصدروه، وأعلم جيدا أن تحفظهم أخذوه من ثقافتهم العريقة من أجل العودة للتشاور مع من اوكلوهم الحديث باسمهم»[1]، وتتحدث وثيقة السلام عن تشكيل مجالس إقليمية منتخبة، ومنح تمثيل أكبر لسكان المناطق الشمالية في المؤسسات الوطنية وإجراء انتخابات محلية في غضون 18 شهرا ونقل مجموعة من السلطات من الحكومة المركزية إلى سكان الأقاليم الشمالية، لكن من دون الإشارة إلى حكم فدرالي أو ذاتي، كما تحدثت عن نقل 30% من عائدات الميزانية من الدولة إلى السلطة المحلية في الشمال ابتداءا من عام 2018، واقتراح منطقة تنمية في الشمال تحظى بدعم دولي لرفع مستوى المعيشة فيه خلال مدة تتراوح بين 10و15 عام، وقيام لجنة تحقيق دولية في جرائم الحرب والإبادة التي شهدها النزاع.

وقالت وثيقة الوساطة إن التوقيع على الاتفاق يعد مرحلة هامة كونه يمثل استكمالا لمسار التفاوض، وأشارت إلى أن المرحلة المقبلة ستتعلق بتطبيق مختلف الورشات المتفق عليها والتي يستدعي إنجازها الالتزام الصادق والمستمر للأطراف وكذا تجندهم الدائم. [2]

ورغم ان هذه الاتفاقية وقعت في 1 مارس 2015 وتأكيد مصادر بأن توقيع تنسيقية الحركات الأزوادية مسألة وقت فقط، إلا أن هذا لم يحدث إلى غاية كتابة هذه الأسطر، حيث اكتفت بالتوقيع الرمزي على وثيقة السلام التي ابرمت في 15 ماي 2015.

---

[1] خالد بودية، الجزائر تنهي الأزمة في مالي وعينيها على ليبيا، **جريدة الخبر**، الجزائر، يوم 2 مارس 2015، ص3.

[2] محمد مسلم، الجزائر تنجح في قيادة فرقاء مالي لتوقيع اتفاق سلام، مرجع سابق، ص6.

خلاصة الفصل:

بغض النظر عن الظروف الصعبة التي اجتازتها الجزائر في الماضي، تبقى المساهمة في تحقيق السلم والاستقرار والوفاق في العالم موقف مبدئي في السياسة الخارجية الجزائرية، فإضافة لكونه موقف جيواستراتيجي يخدم المصالح التي تدافع عليها الدولة الجزائرية، فهو لا يتناقض مع المصالح الداخلية لجوارها الإفريقي الذي يعيش على وقع التمردات الداخلية ذات الأبعاد المتعددة.

فالجزائر وإدراكا منها بمتطلبات أمنها القومي قادت عملية الوساطة لحل النزاع في جمهورية مالي خاصة مع تطوره ابتداءا من سنوات التسعينات، هذه الوساطة أرفقت بآليات للعمل الثنائي والجماعي مع دول المنطقة ودعمت بسياسة داخلية لتقوية لحمتها الداخلية.

ورغم غلبة الأطر الأمنية في تعاملها مع النزاع سنوات التسعينات تؤثرا بوضعها الداخلي المتأزم، إلا أنها تمكنت فيما بعد من وضع سياسة تتمحور حول الأمن الإنساني تجمع بين ضرورة احترام حقوق الإنسان وشروط الاندماج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي التي تكون كفيلة للحد من العوامل المسببة للنزاعات.

الفصـــــل الثالث:

التحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع في شمال مالي

تعترض المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع الأزوادي في مالي عدة تحديات تشكل عقبة حقيقية أمام الجهود الجزائرية لإشاعة السلام الشامل بمحاذاة الحدود الجنوبية للبلاد، هذه التحديات تتنوع مصادرها بين ما هو متعلق بأدوار الفواعل الجيو استراتيجيون سواء كانوا قوى دولية أو إقليمية وبين ما هو داخلي متعلق بأطراف النزاع أو صاحب المقاربة.

المبحث الأول: التحديات الداخلية

تمثل أهم العقبات أمام المقاربة الجزائرية للوصول إلى سلام شامل- حيث أن الدولة في مالي وإفريقيا عموما لها فجوات حرجة وعميقة تجعل التزامها بمبادرات الحل ضئيلة، ويمكن أن نجمل هذه التحديات الداخلية التي تواجه تطبيق الرؤية الجزائرية في:

المطلب الأول: تحدي هشاشة الدولة المالية

الشيء المتفق عليه في العديد من التحليلات الأكاديمية المهتمة بالساحل هي حقيقة أن كل حالات عدم الاستقرار واللاأمن سببها الأساسي هشاشة الدولة التي تصل إلى حد الفشل، فالساحل من أكثر المناطق الغير مستقرة في القارة حتى بعد أن مر معظمها من الاستعمار إلى الاستقلال. فمن موجات التمرد والحروب الأربعة التي اندلعت في شمال مالي في 1963- 1990- 2006 و2012 مرورا بحروب شمال النيجر بين الحكومة والطوارق والحرب التشادية السودانية إلى الحرب في جنوب السودان، ودارفور وكذا الحروب بين الدول مثل الحرب بين ليبيا وتشاد وبين مالي وبوركينافاسو وبين النيجر ومالي يؤكد أنه لا تكاد تخمد نار للحرب إلا لتشتعل أخرى. [1]

إن الدولة في الساحل الإفريقي انهارت بالسرعة التي قامت بها، في المقام الأول يجب الإشارة إلى أن الشكل الذي اتخذته الدولة الإفريقية بعد الاستقلال كان بالدرجة الأولى ذات صيغة مستوردة يصفها البعض بالمصطنعة لأنها بالمقارنة مع الدول الغربية التي تطورت عبر فترة زمنية طويلة فإنها - مع وجود استثناءات قليلة- قد ظهرت بين عشية وضحاها، وبالتالي افتقرت إلى التطور العضوي من داخل المجتمع المدني. ولهذا قد تعود الصعوبات الحالية التي تعرفها إلى الطريقة المتسرعة والاندفاع نحو إنهاء الظاهرة الاستعمارية دون

[1] إكرام أبركان، مرجع سابق، ص 3.

مراعاة الظروف الخاصة بكل بلد إفريقي، وهو الأمر الذي أدى إلى انتشار عدد من الدول الضعيفة في المنطقة، وهذا ما جعلها منذ الوهلة الأولى مرشحة للانهيار.[1]

فالدولة الإفريقية التي ظهرت حديثا لا تمت بصلة مباشرة إلى مجتمعاتها الأصلية التي كانت موجودة قبل مجيء الاستعمار إلى تلك المناطق، لكون هذه الكيانات السياسية الجديدة قد استندت بدلا من ذلك إلى معالم ناجمة عن بنى رسمها المستعمر اعتباطيا وعليه فالمواطنة المفتعلة والمصطنعة للدولة الافريقية تمثل جوهر الأزمة في إفريقيا.

ولقد فرض هذا الواقع نتيجة جوهرية مفادها الابقاء على حكومات يقل ارتباطها بمواطنيها، وبالمقابل تعوض شرعيتها المنقوصة من خلال الدعم الخارجي التي تعمل من خلاله الدول الاستعمارية السابقة أو بعض الأقطاب الدولية على الحفاظ على هذه الحكومات والإبقاء عليها في السلطة من دون أن تسيطر فعليا داخل مجتمعاتها، وليس من المبالغة اعتبار هشاشة الدول الإفريقية وانهيار بعضها في فترات لاحقة تعد من الظواهر التاريخية والتي يمكن إرجاع أسبابها إلى الغاية من وراء تشكيل الدولة في حد ذاتها.

إلى جانب ما سبق يعد غياب مؤسسات حكومية فعالة ومتجاوبة مع الواقع هو الآخر من سمات الدول الهشة. وكأن بعض النخب في إفريقيا – ما بعد الاستقلال– كانت تعتبر إقامة مؤسسات قوية ودائمة (من حيث قوة تمثيلها لشعوبها، أو من حيث نجاعة أدائها) آخر انشغال لها، بل ابتكرت أسلوبا آخر تتصل به مع جزء من شعوبها من خلال اتصالات وثيقة عبر العلاقات العشائرية وصلة القرابة والانتماء العرقي. وكلها مؤشرات قوية تدل على ضعف مؤسسات الدولة وعجزها عن تقديم بديل مقنع، وتحويل الولاء من القبيلة أو العشيرة إلى ولاء الدولة وتقوية صلة المواطنة. [2]

---

[1] عبد الحليم غازلي، الاهتمام الدولي بظاهرة الدولة الفاشلة في افريقيا بين التنظير والممارسة، **المجلة الجزائرية للدراسة السياسية**، العدد 2، مرجع سابق، ص 45.

[2] نفس المرجع، ص45 .

وهذا ينطبق على جمهورية مالي التي تفتقر إلى مؤسسات قوية قادرة على تسيير ذلك التعدد اللغوي والعرقي وتصريف أمورها وهذا ما يجعل ملاحظة وزير الخارجية الأمريكي السابق "هنري كيسنجر" تنطبق عليها حيث قال: «في معظم دول العالم يسبق وجود مجتمع أو أمة وجود الدولة، وعلى النقيض من ذلك فإنه في غالبية الدول الإفريقية، تسبق الدولة الأمة وتبذل جهدا لخلق الوعي الوطني من خلال فيض من القبائل الإثنيات وفي حالات كثيرة الديانات المختلفة».[1]

فالضعف الشديد لمؤسسات الدولة صاحبه انتشار واسع للفساد السياسي مما أدى لاستحالة بناء آليات الوقاية أو حل النزاعات الداخلية. هذا إضافة إلى ضعف الأداء الاقتصادي وغياب العدالة التوزيعية اجتماعيا، اقتصاديا وسياسيا وهو ما ينتج حالات من الإحباط السياسي والتي تخلق حركيات للتمرد والعنف السياسي.[2]

فافتقار جمهورية مالي إلى مؤسسات فاعلة يمكن الاعتماد عليها في تنفيد اتفاقيات التسوية الجزائرية أحد العراقيل الرئيسية للوصول إلى اتفاق شامل بين أطراف النزاع المالي، فطوال العقود الماضية لم تتمكن من تنفيذ اتفاقيات التسوية ولم تتمكن من الالتزام بعهودها نتيجة لوجود أكثر من رأس في سلطتها السياسية واختلاف نخبتها السياسية، ففي اتفاقيات التسعينات لقيت رغبة الحكومة بإدماج المسلحين الأزواديين في نسيجها العسكري معارضة داخلية واسعة من بعض الاثنيات التي اعتبرت الأمر مخلا بتوازن الجيش المالي ذو العدد المحدود في افراده، ورفضت الكثير من النخب السياسية في باماكو المصالحة الوطنية مع أبناء الشمال برؤية استعلائية وطبقية بين الهويات المكونة للدولة وهو ما يدفع إلى بطئ توزيع السلطة والثورة بين الجنوب المهيمن على الحياة السياسية والشمال المهمش عمليا في المشاركة السياسية.[3]

---

(1) خير الدين شمامة، التدخل العسكري الفرنسي بمالي: بين خصوصية الأزمة المالية والمصالح الاستراتيجية والشرعية القانونية، المرجع السابق، ص 53.

(2) Weak States and global threats : Factor fiction the wachintin, quarterly, spring 2006, p 27.

(3) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص5.

والأعقد من هذا هو أن النزاع المتجدد سنة 2012 يجري في ظل مرحلة هي الأضعف في تاريخ الدولة المالية والتي تشهد ولأول مرة اختلال في موازين القوة لصالح الحركة الانفصالية، فالقوات المسلحة التابعة لحركة تحرير الأزواد وحلفائها صارت أقوى من الجيش المالي الذي أصبح ليس بمقدوره فرض سيطرته الميدانية على كامل إقليم أزواد خاصة مع الصفعة القوية التي تلقاها من القوات الفرنسية والإفريقية المتدخلة معه لإعادة سيطرته على الشمال ورفضهم دعمه في سبيل إخضاع مدينة كيدال لسيطرة الدولة خاصة مع الانشقاقات الحاصلة داخل الجيش المالي بفعل انحطاط المعنويات فقد وصف أحد الضباط الأوضاع فقال: «إن الجنود قد غاظهم انحراف القيادة وباتو مقتنعين بانهم مجرد دروع لحماية ضباط فاسدين، ولذلك كانوا يغتنمون أي فرصة للهروب من ساحات القتال » ويتحدث أحد الضباط السامين عن الخروقات التي حدثت بعد الانقلاب في نظام الترقيات العسكرية الذي يصفه بالمقدس قائلا: «مع استلاء الانقلابيين على مقاليد المؤسسة العسكرية حدثت ترقيات من الدرجة 6 إلى الدرجة 13 مباشرة» ويرى هذا الضابط مثل هذا النوع من الخروقات يشوه الجيش ويمثل طعنا في مصداقيته. [2]

وهذا ما يشعر الانفصاليين الأزواديين بالراحة الميدانية التي تحسن موقعهم التفاوضي وتجعل المقاربة الجزائرية التي تضع خيارهم الانفصالي خط أحمر لا يمكن قبوله صعبة التجسيد.

[2] تيكوبا اسامكية، ترجمة محمد بابا ولد أشفغ، جيش الجمهورية المالية وأزمة الشمال ... أسباب الهزيمة وتداعيتها، مركز الجزيرة للدراسات، 10 يوليو 2012، ص 5.

المطلب الثاني: تحدي طبيعة النزاع وتعدد أطرافه وتناقضهم

لا يمكن إغفال طبيعة النزاع في شمال مالي الذي تم تصنيفه على أنه من النزاعات الاجتماعية المتأصلة ومن النزاعات المجمدة، وهو ما يؤكد على صعوبة إيجاد حل نهائي له. وذلك بسبب ديناميكية أطراف هذا النزاع سواء من حيث نشأتها واختفاءها وعودتها من جديد بتسميات مختلفة، وإن بقيت المطالب المرفوعة ذاتها تتمركز حول الهوية والانفصال والحكم الذاتي. [1]

وتربط طرفي النزاع في مالي علاقات الريبة المتبادلة؛ حيث عايش الطوارق وكل الأزواديين التلاعب بمطالبهم التي يرون بأنها مشروعة وكذا تهميشهم وإقصائهم من اللعبة السياسية والفرص الاقتصادية، كما أن الحكومة المالية عادة ما تخرج عن إطار التسوية السياسية إلى القمع، بحجة ضرورة استتباب الأوضاع واسترجاع الأمن وهو ما يحقق دوامة الضغائن المتبادلة.

ويتهم النظام المالي بالاستهانة بمشاعر طوارق الأزواد والاستمرار في سياسة التهميش واعتبارهم مواطنين من الدرجة الثانية مقارنة ببقية الماليين وراح يصف المتمردين الأزواديين بالإرهاب وقطاع الطرق معتبرا أن ملفهم قد طوي وأغلق نهائيا.

وتتغدى هذه الأحقاد بحسابات عدد الضحايا في كل مواجهة بين الطرفين مما جعل كل منهما ينظر إلى التسوية السياسية بأنها تفويت لفرص الربح والسلطة، ولعل هذا ما جعل النزاع يتجدد في كل مرة، بحيث لم تعرف الأزمات التي كانت تظهر الإدارة السلمية بل عادة ما تحولت إلى حرب داخلية مدمرة. [2]

وما يزيد من تعقيد هذا النوع من النزاعات الاجتماعية المتأصلة هو تعدد أطرافها وتناقضهم فيما يخص مطالبهم المادية والقيمية بحيث يمكن تصنيف أطراف النزاع إلى طرفين أساسيين، إحداهما السلطة المركزية في باماكو، وثانيهما أطراف متناقضة في منطقة الأزواد في شمال مالي، وبهويات مختلفة تعكسها التسميات التي تطلقها على نفسها بين

---

(1) مصطفى صايح، مرجع سابق،ص6.

(2) تسعديت مسيح الدين، مرجع سابق، ص 44-45.

الهوية الترقية والعربية والإفريقية، وداخل كل هوية نجد تفرعات جزئية تضعف التجانس حتى داخل الهوية الواحدة.

وتبرز ظاهرة الصراع بين الأطراف المتنازعة في الشمال فيما بينها حول موضوع من يحتكر التمثيل الشرعي للمطالب الاجتماعية والسياسية في مواجهة السلطة المركزية في باماكو، إنها تتوزع حاليا على ستة تنظيمات تتسم بالهشاشة لأنها تبدو قابلة للتمدد والاضمحلال بمجرد أن يتم إغراء الزعيم القائد الممثل لإحداها محليا أو إقليميا وهذه التنظيمات هي تلك التي وقعت على اتفاقية وقف إطلاق النار بالجزائر مع السلطة في باماكو وهي: [1]

- ✓الحركة العربية للأزواد.
- ✓التنسيقية لشعب أزواد.
- ✓الحركة الوطنية لتحرير شعب أزواد.
- ✓التنسيقية للحركات والجبهات القومية للمقاومة.
- ✓المجلس الاعلى لوحدة الأزواد.
- ✓الحركة العربية للأزواد.

واللافت للانتباه أن الانقسام بين أطراف النزاع في الشمال، انشطر بدوره إلى شطرين رئيسيين في بداية التفاوض مع الحكومة في باماكو؛ بحيث وقع القسم الأول من الحركات الأزوادية على خريطة الطريق في إطار مسار الجزائر ومثلتها كل من الحركة العربية للأزواد وتنسيقية حركات القوى الوطنية للمقاومة وتحالف الشعب من أجل الأزواد، أما القسم الثاني من الحركات فقد وقع مع ممثل الحكومة المالية وثيقة موازية بنفس التسمية السابقة ويتمثل هذا القسم من التنظيمات في: تنسيقية المجلس الأعلى لوحدة الأزواد، الحركة الوطنية لتحرير أزواد والحركة العربية للأزواد، ويضاف إلى هذه الحركات الأزوادية المنتشرة في شمال مالي جماعات إرهابية تحاول تدمير المسار التفاوضي والاتجاه السلمي في مالي. [2]

---

[1] مصطفى صايج، مرجع سابق، 6.

[2] نفس المرجع، ص6.

وتتبادل الحركات المسلحة في أزواد التهم فيما بينها بشأن العمالة لباماكو، وتوصلت الجزائر إلى إقناع القسم الأول بالتوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية السلام مع الحكومة المالية يوم 1 مارس2015 في حين طلب القسم الثاني مهلة أكبر للتفكير ومشاورة الشعب الأزوادي قبل التوقيع على حد وصفه. [1]

وفي إطار تصنيف النزاع على أساس أنه من النزاعات المجمدة التي تتصاعد مرحليا، فإن الرهان على التسوية النهائية التي تسعى إليه الجزائر سيصطدم حتما بهذه الأطراف المتناقضة، بسبب صراع الزعامات وارتباطات بعضها بأطراف إقليمية ودولية تريد فرض إرادتها في المنطقة، كما هو الحال مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ترتبط بعض قيادتها بالمملكة المغربية وفرنسا لمواجهة النشاط الجزائري في الساحل الافريقي خصوصا بعدما اتجهت مساعيها السياسية قبل انهيار القدافي والانقلاب على الرئيس "أمادو ثوري " إلى بناء نموذج أمني إقليمي مستقل من خلال آليات دول الميدان. [2]

المطلب الثالث: التحدي الخاص بضعف التأثير الجزائري على الحركات الأزوادية الانفصالية

رغم كون الجزائر هي البلد الأكثر اضطلاعا بحيثيات النزاع المتأصل في إقليم أزواد المالي مند انطلاقاته الأولى في ستينات القرن الماضي، إلا أن تطور النزاع والمستجدات التي طرأت عليه ابتداءا من سنة 2012 أربك التحرّك الجزائري وحدّ من تأثيره لصالح قوى أجنبية أخرى، حيث تميّز هذا النزاع بميلاد حركة علمانية اعتبرت أكبر فصيل أزوادي مؤثر في شمال مالي والتي تشكّلت من مثقفين مغتربين ووحدات عسكرية في شمال مالي كانت تنشط في الجيش اللّيبي المنهار.

ويرى الأستاذ أنوار بوخرص أن الحركة الوطنية لتحرير أزواد تشتبه بنوايا الجزائر وتظهر مشاعر استياء تجاه استراتيجية الوساطات التي اتبعتها البلاد في العقود الماضية حول كيفية اختيارها للمحاورين، الأمر الذي حدّ من تأثير الجزائر على الحركة، حيث يمثل

---

(1) حسيبة .ب، الجزائر تنجح في انتزاع اتفاق سلام بين الفرقاء الماليين، **جريدة وقت الجزائر**، 2015، ص2.

(2) مصطفى صايج، مرجع سابق، ص7.

الجناح الأكثر تأثيرا في الحركة أولئك الذين رفضوا اتفاقات 2006، وشكّل تهميش "إياد أغ غالي" واستبعاده من عضوية الحركة ضربة غير مباشرة لمهندسي هذه الاتفاقيات.

ويتهم أعضاء في الحركة "أياد آغ غالي" بالعمالة لجهاز الإستخبارات الجزائري (DRS)، حيث يتّهمون الجزائر برعاية إنشاء وتقوية حركة أنصار الدين من خلال مساعدتها على السيطرة الميدانية في شمال مالي بغرض ضرب نفوذ الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تتبنى الطرح الانفصالي، وهذا ما جعل الحركة ترفض حضور محادثات السلام التي جرت بالجزائر في فبراير 2012.

ولا تثق الجزائر بدورها في الحركة بسبب صلاتها بالجماعات الانفصالية الجزائرية خاصة الناشطة منها في فرنسا، حيث تنزعج من ارتباطاتها بالقوميين البربر الجزائريين. [1] وكذا علاقاتها المشبوهة بدوائر فرنسية ومغربية معادية ومعرقلة للمقاربة الجزائرية في الساحل.

هذه الرّيبة والتوجّس بين الجانبين تعمق أكثر بعد إتهام الحركة للجزائر بدعم الجهاديين والسماح لعناصر أنصار الدين من تلقي العلاج بالمستشفيات الجزائرية الواقعة جنوب البلاد، في حين تحجم عن استقبال جرحى الحركة.

إن عدم ثقة أكبر فصيل أزوادي بالنوايا الجزائرية الذي ترجمه في رفض التوقيع على اتفاق السلام الشامل الذي وقع في 15 ماي 2012 (اكتفى بالتوقيع الرّمزي فقط) وتحكمه الميداني في مدينة "كيدال" الذي تحقق له بفعل التدخل العسكري الأجنبي وتهميش الزعيم الطارقي المخضرم "إياد أغ غالي" الذي له نفوذ معتبر في إقليم أزواد يضع الجهود الجزائرية في مواجهة تحديات جمّة للوصول إلى السلام الشامل الذي يضمن الوحدة الترابية لجمهورية مالي.

---

[1] أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 13.

المبحث الثاني: التحديات الدولية

رغم أن جمهورية مالي تصنف من أفقر دول العالم إلا أنها تقع ضمن مناطق النفوذ لقوى دولية، خاصة مستعمر الأمس فرنسا وكذا الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها قوة عظمى تسعى لإعطاء المنطقة اهتمام أكبر خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

ويشكل امتلاك هاته القوى الدولية لامتياز الفيثو الذي يخوّل لها إكساب استراتيجيتها الشرعية الدّولية العائق الأكبر أمام أي تصوّر جزائري لمستقبل المنطقة.

المطلب الأول: التحدّي الذي تشكله الإستراتيجية الفرنسية

قال "فرنسوا ميثران" الرّئيس الأسبق لفرنسا في القمة الفرنسية الإفريقية التي عقدت بفرنسا في نوفمبر 1994 «إنه بدون إفريقيا فلن يكون لفرنسا تاريخ في القرن الواحد والعشرين، فالقارة السمراء كانت مجد فرنسا ومنطقة نفوذها التاريخية» [1].

فمع اندحار الاستعمار الفرنسي عن إفريقيا في خمسينيات وستينيات القرن العشرين، أبرمت فرنسا عديد الاتفاقيات التي احتوت الكثير منها على شروط سرية، وبمقتضاها أقامت قواعد عسكرية في السنغال، وكوت ديفوار والغابون والتشاد والنيجر وإفريقيا الوسطى، لكن أهم قاعدة على الإطلاق هي قاعدة جيبوتي لأنها تمثل همزة وصل بين إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط وهي تحوي 3500 جندي، وهي قادرة حسب التصريحات الفرنسية استيعاب 400 قطعة بحرية، وقد استطاعت فرنسا في السنوات الأخيرة أن تبرم اتفاقيات جديدة للتعاون العسكري مع عدّة دول من القارة. [2]

لقد اختارت فرنسا بعد استقلال الدول الإفريقية العمل وفق استراتيجية مغايرة، وذلك بالاهتمام والتركيز على محاور دول افريقية معيّنة، كانت في مقدمتها دول منطقة السّاحل

---

[1] عبد الرحمن حميدي، القمة الأفرو أوروبية الأولى: صراع الأولويات.
http://www.islomonline.net/14/04/2011.

[2] خير الدين شمامة، مرجع سابق، ص 55.

الإفريقي ودول من إفريقيا الغربية على غرار السنغال والكوت ديفوار والغابون ،ومن هذا المنطلق تبنّت فرنسا مقاربة أمن إنساني اقتصادي وعسكري إضافة إلى مقاربات ثقافية (منظمة الفرانكفونية)، وذلك في شكل مداخل أمنية لمواجهة التهديدات التي تعاني منها دول السّاحل الإفريقي. [1]

فمن بين الأهداف الفرنسية في الساحل الإفريقي، البعد الأمني والسياسي والبعد المتعلق بالموارد والأسواق، فقد حدد الكتاب الأبيض الفرنسي للسياسة الخارجية والأوروبية لفرنسا في الفترة ما بين 2008-2020 مجموعة التهديدات الأمنية المباشرة القادمة من أربعة قضايا أساسية ومن مجموع هذه التهديدات الأربعة التي حددتها فرنسا في محيطها الخارجي، نجد ثلاثة تهديدات مرتبطة بشكل مباشر بمنطقة الساحل الإفريقي، أولها حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني على المدى القريب إذ ساهمت التحولات السريعة والعنيفة في ليبيا إلى زعزعة الاستقرار السياسي والأمني لمجموع دول الساحل وتجلت بشكل واضح في شمال مالي وتركت تداعياتها على السلطة المركزية في باماكو، ثاني هذه التهديدات يتمثل في تصاعد الجماعات الإسلامية المسلحة بكل أنواعها من المحلية على غرار جماعة أنصار الدين التي يقودها "أياد أغ غالي" إلى الإقليمية ذات البعد العالمي كتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد لغرب إفريقيا، أما التهديد الثالث فنجده في انتشار الأسلحة بشكل خطير بسبب انهيار الدولة الليبية.

وعليه يمكن أن نستنتج بأن أحد الأهداف التي تسطّر لها فرنسا في منطقة السّاحل الإفريقي تتعلق بدوافع تبررّها بالحفاظ على أمنها الوطني ومحيطها الأوروبي دفاعا عن مصالحها الحيوية التي تعطيها مكانة في النظام الدولي. [2]

يعتبر النفوذ الفرنسي في مالي من أهم الدوافع التي وجّهت الاهتمام الجزائري بنزاعها الداخلي، وهذا نتيجة لتوجّس صانع القرار الجزائري من المبادرات الفرنسية (مستعمر

---

[1] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 116-117.

[2] مصطفى صايج، مرجع سابق، ص 30-31.

الأمس)، خاصة أنه ينطلق من خلفيات تاريخية تشهد على السعي الفرنسي للسيطرة على هذه المنطقة، وأن أهدافه الحقيقية تتعدى إقليم أزواد المالي الذي يعتبر فقيرا مقارنة بالمناطق المحاذية له في كل من الجزائر والنيجر وليبيا، فالذاكرة التاريخية للجزائريين مازالت شاهدة على محاولة ديغول حرمانهم من صحرائهم التي تمثل عماد الاقتصاد الجزائري ومركز قوة الدولة الجزائرية ويتهم الجزائريون الفرنسيون بأنهم يسعون للحصول على قواعد عسكرية قرب "برج باجي مختار" عبر فرض الحل الذي يتلائم مع إستراتيجيتهم وتهميش الدور الجزائري الساعي إلى السلام الشامل انطلاقا من أنه يشكل صمام أمان للمصالح العليا الجزائرية المتمثلة في إبعاد التوترات والقلاقل عن مركز ثرواتها الطبيعية (البترول، الغاز، المياه المعدنية، اليورانيوم، الذهب).

فحسب الرّؤية الجزائرية فعرقلة الحل الجزائري في مالي هو مقدمة لضرب استقرار الجزائر ومحاولة لاستعمال ورقة الطوارق كوسيلة ضغط على توجهات صانع القرار الجزائري، بحيث هناك بعض الفصائل التي تدعمها فرنسا تطالب بإقامة دولة طارقية مشابهة للمشروع الفرنسي القديم في المنطقة (المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية)، هذه المطالب تشمل الجنوب الجزائري[1] وتجد الرؤية الجزائرية تبريراتها من خلال وسائل الاستقطاب والاحتواء التي اتبعتها الإستراتيجية الفرنسية من خلال:

- الحملات الإعلامية المكثفة وإبراز معاناة الطوارق.
- إنشاء جمعيات التضامن ومساعدة الطوارق تحت شعارات إنسانية.
- تقديم المساعدات المادية.
- معارضة الوساطة الجزائرية في النزاع خاصة اتفاقية تمنراست من أجل إيجاد المناخ المناسب لتجسيد فكرة الدولة الطوارقية[2].

---

(1) توفيق بوستي وبوقنور إسماعيل، مرجع سابق، ص 07.

(2) أحمد شنة، مرجع سابق، ص 103.

– ربط العلاقات مع زعماء الطوارق للضغط على السلطة المركزية، وهذه السياسة ليست جديدة فقد حاول ديغول تكريسها في اتفاقيات أيفيان مع الجزائر عندما زعم بأن الجزائر ليست أمة وإنما سكان يتوزعون بين الطوارق وبني ميزاب والقبائل، وهي سياسة مكشوفة تعتمدها القوى الاستعمارية لتجزئة الدول حتى يسهل عليها استغلال الموارد الحيوية.

– ضعف المبرر الفرنسي للتدخل في المنطقة، لأنها مسؤولة بقسط كبير عن التدهور الأمني بفعل تدخلها في ليبيا ضد نظام القذافي و إسقاط الدولة الليبية وما تبعه من الانتشار الواسع للسلاح وانتقاله إلى شمال مالي وهو السيناريو الذي حذرت منه الجزائر.

سعت فرنسا إلى إقصاء الحركات الأزوادية التي تقع خارج دائرة نفوذها وحركت آلتها الإعلامية من أجل تشويه صورتها وإلصاقها بالإرهاب الدولي المتمركز في المنطقة، وهذا كمحاولة لضرب الجهود الجزائرية الساعية لضمان إنجاح مسار التسوية عبر إشراك أكبر قدر ممكن من الحركات الأزوادية التي أثبتت أن لديها حاضنة شعبية في إقليم أزواد.

ولم تعطي فرنسا الوقت المناسب للجهود السلمية التي قادتها الجزائر، ففور صدور مذكرة مجلس الأمن رقم 2071 التي تبنت شق سياسي وعسكري في شمال مالي، باشرت الجزائر فورا الشق السياسي من المذكرة الأممية في حين انصبت الجهود الفرنسية نحو الشق العسكري وذلك من خلال عقد اجتماع باريس الذي خصص لوضع الخطة العسكرية للتدخل في مالي[1] وأطلق الرئيس الفرنسي "فرانسوا هولاند" من قمة خمسة زائد واحد التي جرت في مالطا تصريحات صادمة للدبلوماسية الجزائرية لما لمح لممانعة الجزائر لمشروع التدخل قائلا «هناك دول يمكنها أن تكون متحفظة، لكنها ليست تلك التي تذهب إلى مجلس الأمن للعرقلة، لأنه لا أحد سيعرقلنا»[2].

وقال وزير الداخلية الفرنسي "مانويل فالس": «لابد من مساعدة السلطات المالية على فرض سيادتها على كامل ترابها أولا ثم الحوار السياسي ثانيا»[3]، ورغم هذا الموقف الواضح

---

[1] ع. ق، الجزائر تبحث سياسيا وفرنسا تخطط عسكريا، **جريدة الخبر**، العدد 6875، الجزائر، 24 أكتوبر 2012، ص3.

[2] ع. ق، وفد عسكري يرافق مساهل يشرع في مفاوضات طارئة بنواقشط، **جريدة الخبر**، العدد 6859، الجزائر، يوم 8 أكتوبر 2012، ص3.

[3] م. إ، فرض سيادة مالي على كامل ترابها أولا والحوار ثانيا، **جريدة الخبر**، العدد 6866، الجزائر، يوم 15 أكتوبر 2011، ص2.

من قبل مسؤول فرنسي رفيع إلا أن فرنسا لم تحترم تعهداتها خلال تدخلها حيث أثبت وقائع الميدان أن فرنسا لا تحارب أعداء الوحدة الترابية لجمهورية مالي، بل تحارب أعداء المصالح الفرنسية في مالي التي تتهمهم عبر وسائلها الإعلامية بالخضوع للتأثيرات الجزائرية في المنطقة.

فقد رفضت القوات الفرنسية العاملة في إقليم أزواد مساعدة القوات المالية على بسط نفوذها في مدينة كيدال التي تركتها تحت سيطرة حلفائها من الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهذا ما كشفته الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء المالي "موسى مارا" إلى كيدال، حيث جرت محاصرته في قاعدة عسكرية في كيدال من قبل بعض الحركات الأزوادية ومنعت زيارته إلى المدينة، ورغم تواجد القوات الفرنسية والإفريقية في المدينة إلا أنهم أحجموا عن تقديم المساعدة للحكومة المالية، وهي رسالة واضحة مفادها أن الأمور ليست كما يريدها الماليون، وأن عودة الحكومة المالية إلى الشمال ليس متاحا وأن عليها أن تقدم تنازلات (التنازل يعني القبول بالانفصال).

وهذا إن وافقت عليه الحكومة المالية سيكون مخالفا لإرادة الماليين والجزائريين معا، حتى وإن تم فقط في مدينة كيدال لأنه سيفتح الباب أمام توسيع العملية نفسها في باقي مدن ومناطق إقليم أزواد (تومبكتو وغاو) [1]، الأمر الذي يجعل من انتقال لعبة الدومينو إلى باقي الدول المجاورة التي لها نفس التركيبة المجتمعة المشكلة لإقليم أزواد المالي غير بعيد التطبيق.

إن الأسئلة التي تتبادر إلى الذهن إزاء الاستراتيجية الفرنسية في مالي هي: ما هو سبب رفض الفرنسيين مساعدة حلفائهم الماليين على إخضاع مدينة كيدال؟ ولماذا كيدال بالضبط وليس ولاية أخرى من ولايات إقليم أزواد؟ وهل ترك كيدال تحت سيطرة الانفصاليين كان اعتباطيا؟ أم أنه كنتيجة لحسابات عميقة ودقيقة؟

---

[1] مواجهات شمال مالي ونذر انفجار عنقودي في المنطقة، مرجع سابق، ص 6.

الأكيد أنه لا يوجد شيء للصدفة في العلاقات الدولية خاصة إذا كانت إحدى أطرافها هي القوى الكبرى، فمدينة كيدال هي أكثر المدن في إقليم أزواد مرتبطة بالداخل الجزائري والمصالح الجزائرية، والتي من خلالها يمكن لفرنسا المساومة والضغط على صانع القرار الجزائري.

المطلب الثاني: التحدي الذي تشكله الإستراتيجية الأمريكية

تعود أهمية القارة الإفريقية في السياسة الخارجية الأمريكية لعوامل متعلقة بالعقيدة الأمنية الأمريكية المتعددة الأبعاد، كما ترجع لعوامل أخرى متعلقة بالقارة الإفريقية ذاتها، حيث تحتوي القارة على ثروات ضخمة، إضافة إلى عوامل أخرى متعلقة بتجاذبات القوى بين أقطاب النظام الدولي على الموارد فيما يخص ثروات القارة الإفريقية، فقد حدد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاحتياطي النفطي لإفريقيا بـ 80 مليار برميل، أي 8% من الاحتياطي العالمي الخام، وحتى يومنا هذا تكتشف آبار جديدة خاصة في خليج غينيا، حيث تحصل الولايات المتحدة الأمريكية على حوالي 22% من احتياجاتها النفطية من إفريقيا، ومن نيجريا خاصة. [1]

انحصر اهتمام الولايات المتحدة الرئيسي خلال الحرب الباردة في استراتيجية احتواء الشيوعية في كل الأقاليم التي تحاول بناء قاعدة فيها، لا سيما في الدول حديثة الاستقلال ومنها المتواجدة في إفريقيا عن طريق دعم ونشر القيم الليبرالية تحت شعارات حقوق الإنسان والديمقراطية أما اليوم وقد زال الخطر الشيوعي، وازدادت أهمية القضايا الاقتصادية في أجندة الشؤون الدولية، ما أدى بالولايات المتحدة الأمريكية الشروع في إحداث تغييرات

---

[1] محمد سليمان: "مفاهيم رئيسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي" .

http://www.alasr.ws/index.cfm?method:home.comscontemt.

اقتصادية وهيكلية في الدول الإفريقية بما يخدم مصالحها، وبذلك توسع نفودها الاقتصادي في محاولة للوصول إلى إقامة منطقة تجارة حرة بينها وبين إفريقيا في بداية 2020. [1]

وتزايدت مكانة القارة أمنيا بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة الأمريكية التي سبقتها هجمات عديدة ضد المصالح الأمريكية في بلدان إفريقيا، الأمر الذي دفع العسكريين في البنتاغون إلى التنبيه بضرورة تقوية التنسيق العسكري مع دول القارة خصوصا في المنطقة الساحلية الصحراوية بعد تحولها لملاذ آمن للتنظيمات الإرهابية[2].

هذا الاهتمام يفسر أساسا بالخوف من رؤية الساحل يتحول إلى مركز لتعبئة عناصر القاعدة، وعلى هذا الأساس ينظر إلى الانتشار الأمريكي في إفريقيا على أنه نتاج لهذا الخوف وعلى أنه إحدى الآليات الأمريكية في إستراتيجية تجفيف منابع الإرهاب[3] فالولايات المتحدة الأمريكية سعت إلى التأكيد بأن اهتمامها بالساحل الافريقي هو فقط نتيجة للتهديدات الامنية التي يعرفها هذا الأخير وأهمها الارهاب، وقد اعتمدت في تجسيد اهتمامها بالمنطقة على آليات أمنية بالدرجة الأولى، منها ما هو خاص بالساحل الإفريقي فقط كمشروع "بان الساحل" (PSI) و "مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء" (TSCTI) ومنها من تشمل القارة الإفريقية ككل والتي اتخذت طابعا عسكريا تمثلت في "القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا" (AFRICOM). [4]

رغم إدراك صانع القرار الجزائري بأن الجهود الأمريكية تهدف إلى عسكرة المنطقة وتشكل خطرا على الأمن القومي الجزائري والمقاربة الجزائرية لحل مشاكل المنطقة، فقد

---

(1) مغراوي شلبي "الصراع الرمادي على القارة السوداء" .

http://www.islomonline.net

(2) خالد بشكيط، مرجع سابق، ص 111.

(3) إسماعيل بوالروايح، **الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، 24- 25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، ص 3.

(4) أسماء رسولي، مكانة الساحل الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011، ص 131.

أثبتت التجارب في أفغانستان والعراق والصومال أن التدخل الأجنبي يشكل مبررا مقنعا يزيد من شرعنة الحركات الإرهابية ويقوي حواضنها في الأوساط الشعبية، إلا أن صانع القرار كان يرى فيها فرصة سانحة للخروج من العزلة الدولية التي يعيش فيها على إثر الحرب الأهلية في البلاد وروج لنفسه أنه شريك مهم في محاربة الإرهاب العالمي، وهو الأمر الذي سمح للنظام الجزائري بتجاوز التحقيق الدولي في الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتكبت في التسعينات[1].

لكن الجزائر أكدت أن محاربة الإرهاب يجب أن يكون عن طريق جيوش دول المنطقة وليس بالأدوات الأمريكية، فقد رفضت استضافة الأفريكوم، حيث قال مسؤول جزائري رفيع «إن تضحيات الجزائر من أجل الانعتاق من رقبة الاستعمار الفرنسي لا يتوافق مع قبولها إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها»، ولم تفلح الزيارات المتتالية لمسؤولين أمريكيين في تليين الموقف الجزائري[2] .

ودعا الرئيس بوتفليقة دول منطقة الساحل إلى تأمين الحدود من تهريب السلاح والهجرة الغير الشرعية بعيدا عن الوصاية الأمريكية والأجنبية، إدراكا منه أن التدخل تحت غطاء مكافحة الإرهاب ليس إلا مقدمة للإمساك بالقضايا الجوهرية التي تعتبر حساسة بالنسبة لدول المنطقة (قضية الأزواد) وتحريكها في الاتجاه الذي يضمن لها مصالحها في المنطقة، فواشنطن حاولت منذ البداية إيجاد مدخل يمكنها من لعب دور في قضية الأزواد، فاستخدمت الزعيم التارقي "مانو دياك" خريج الجامعة الأمريكية الذي كان أحد أقوى حلفائها في المنطقة ورسم معها سياسة إضعاف النفود الفرنسي والجزائري هناك، وبوفاة "مانو دياك" وجدت حليفا آخر وهو رئيس المؤتمر الوطني لتحرير أزواد المناضل الأمازيغي الطوارقي "أبو بكر الأنصاري" الذي صرح قائلا: «إن حركتنا هي الحركة السياسية الوحيدة في الساحة

---

(1) أنوار بوخرص، مرجع سابق، ص 131.

(2) قوى بوحنية، الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة في منطقة الساحل الإفريقي، المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي، مرجع سابق، ص 6.

الأزوادية الحليفة لأمريكا وتساندها إسرائيل، ولها برنامج استقلالي واضح المعالم» وقوله "سنكون العمود الفقري للسياسة الأمريكية في القارة الإفريقية".

إن واشنطن حاولت أن يكون الطوارق حلفاء لها في المنطقة مثل حلفها مع الأكراد في الشرق الأوسط، إلا أن تسارع الأحداث وعدم إيجادها حليف قوي داخل الطوارق وكدا مصالحها الاستراتيجية والحيوية دفعها للمحافظة على علاقات قوية بأنظمة المنطقة. [1]

مع تجدد النزاع في شمال مالي سنة 2012 وتمكن الحركات الأزوادية من طرد الجيش المالي من شمال البلاد وإعلان حركة تحرير أزواد أكبر وأهم فصيل أزوادي استقلال الإقليم عن جمهورية مالي وما تبعه من تنامي نشاط الحركات الإرهابية التي دخلت على خط النزاع في الإقليم، تراوح موقف واشنطن بين الغموض والتردد، حيث أرادت أن يكون موقفها أكثر براغماتية ومتماشي مع تطورات المشهد الميداني، فعملت في البداية على عدم إغضاب الطرف الجزائري وأبدت تأييدها للحل السلمي للنزاع وهذا تماشيا مع الموقف الجزائري.

لكن موقفها ما لبث أن تغير، فبالتوازي مع سباق الدبلوماسيين الجزائريين والفرنسيين في اتجاهين مختلفين كشف مسؤول أمريكي دعم بلاده لمشروع التدخل العسكري في مالي إذا قررت فرنسا ذلك، حيث كشف "فيليب غوردن" نائب كاتب الدولة الأمريكي المكلف بأوروبا عن موقف لا يشبه تصريحات سابقة لمسؤولين أمريكيين قائلا: «أمريكا ستدعم فرنسا إذا رأت أن الضرورة تقتضي التدخل العسكري»[2] وكان موقف واشنطن حاسما في التدخل العسكري الفرنسي – الإفريقي، حيث لم تعارض المساعي الفرنسية في مجلس الأمن من أجل استصدار قرار أممي للتدخل عسكريا.

---

[1] نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الأمنية في منطقة الساحل، مرجع سابق، ص 120.

[2] ع. ق، الجزائر تدعو للحوار مع الحركات الترقية وتستثني الإرهابيين"، **جريدة الخبر**، العدد 6861، الجزائر، يوم 10 أكتوبر 2012، ص4.

كما مارس المسؤولون الأمريكيون ضغوطات كبيرة على الجزائر من أجل تغيير موقفها الرافض للتدخل العسكري وحل النزاع سلميا حيث أرادت واشنطن من الجزائر اشراك القوات الجوية في العمليات العسكرية[1] كما شرعت وزارة الدفاع الأمريكية وقيادتها في إفريقيا "الأفريكوم" في دراسة حاجات دول الميدان المنتظر تدخلهم في مالي.

إن "الفوضى الخلاقة" هي السياسة الأمريكية التي وعدت بها إدارة البيت الأبيض دول العالم الإسلامي لنشر الصراعات والقلاقل والفوضى التي تدمر مقومات الدول، وتجعل الكيانات الموجودة في أضعف حالاتها ومن ثم تضطر إلى طلب الحماية والعون من هذه القوى الامبريالية، كما ستتحول القوى والجيوش الموجودة في تلك الدول إلى ميليشيات لا تستطيع أن تحمي أحد والنتيجة دمار شامل ولاجئون مشتتون في صحراء جرداء.

[1] م. ب، ضغوط لإشراك القوات الجوية الجزائرية في العملية العسكرية بمالي، **جريدة الخبر**، العدد 6871، 20أكتوبر 2012، ص3.

المبحث الثالث: التحديات الإقليمية

رغم كون النزاع في شمال مالي من الناحية الواقعية هو مصدر تهديد لكامل المنطقة المغاربية، إلا أنه لم يستطع توحيد الجهود لاحتوائه، فقد شكل على مر العقود الماضية فرصة سانحة أمام بعض الأنظمة المغاربية لتصفية حساباتها في المنطقة، الأمر الذي ترك تحديات أمام الرؤى الصادقة للجزائر للوصول إلى سلام شامل انطلاقا من كونه ركيزة أساسية في استقرار المنطقة.

المطلب الأول: التحدي الذي تشكله الحسابات المغربية

حاول النظام الملكي في المغرب استعمال ورقة الأقلية الترقية في الساحل للضغط على الجزائر وإدارة علاقته الصراعية معها، حيث يرى المغرب أنه عبر هذه النافذة يمكنه من مساومة جاره الجزائري حول قضية الصحراء الغربية، وصرح الملك المغربي الراحل "الحسن الثاني" في هذا الشأن إذا واصلت الجزائر دعمها لإنشاء دولة صحراوية فلا أرى مانعا من دعم الطوارق ودفعهم للمطالبة باستقلالهم "، ولا يدخل هذا الموقف في إطار زعزعة المنطقة فقط، بل يتعداه الى تحقيق هدف بناء "المغرب الكبير" الذي طالما حلم به نظام المخزن وشكل أحد الأرضيات الصلبة التي يرتكز عليها النظام الملكي ويحقق به الشرعية والقبول لدى أوساط المجتمع المغربي. [1]

فالمغرب الذي ظل صامتا حيال قضية الطوارق خلال فترة التسعينات بسبب تقاربه مع الجزائر (إنشاء اتحاد المغرب العربي سنة 1989) وبسبب دعم البوليساريو للجبهة العربية الإسلامية لتحرير أزواد على الرغم من أن قبائل الطوارق في تمبكتو تحكمها ارتباطات البيعة

[1] نبيل بويبية، المقاربة الجزائرية تجاه التحديات الامنية في منطقة الصحراء الكبرى، مرجع سابق، ص 106.

مع ملوك المغرب وهو ما جعلهم مقربين من الرباط، فأمير طوارق تمبكتو "محمد علي الأنصاري" كان لاجئا في الرباط وتوفي بها سنة 1994.[1]

وقد قام النظام الملكي بتأسيس وتدعيم واستغلال المؤتمر الوطني لتحرير الأزواد بزعامة "أبو بكر الأنصاري" الذي درس في المغرب وأسس حركته هناك في 14 جوان 2006، وعن الأهداف التي تسعى حركته للوصول إليها يقول زعيمها: «إننا نهدف للتعريف بعدالة قضيتنا، ونسعى للاستقلال عن مالي ونرغب في رفع الوصاية الجزائرية والليبية عنها، حتى يتمكن المغرب من تدويلها وعرضها على الأمريكيين بصورة تجلب لنا الاستقلال» وأضاف: «إن من مصلحة الحركة الطوارقية التحالف مع الرباط ضد الجزائر، فالجزائر عدو الطوارق والمغرب، وحليف لمالي والبوليساريو ... خيار المغرب والحركة الطوارقية هو الحلف الأبدي ضد الجزائر ومالي ومنسقية عرب مالي»

وأطلق المغرب مشروعه في الساحل تحت اسم "الهلال السامي" وهو حسب "أبو بكر الأنصاري" عبارة عن: «مبادرة من ملك المغرب محمد السادس لحماية شعب الطوارق من مؤامرات مالي، فملك المغرب لن يقف مكتوف الأيدي أمام اللعبة القذرة لرئيس مالي، ولن يترك شعب الطوارق يباد تحت غطاء مكافحة الإرهاب». [2]

إن المغرب يتحرك خارجيا وفق استراتيجية تحكمها ثلاث اعتبارات أساسية هي الاصطفاف مع مواقف الحلفاء الغربيين والتنافس الإقليمي مع الجزائر ونزاع الصحراء الغربية، وهي اعتبارات متداخلة فيما بينها ومتبادلة التأثير، ولم يسبق للمغرب أن اتخذ موقفا معارضا لمواقف حلفائه الغربيين، بل ظل متناغما مع مواقفهم، ولم يحد عن هذه القاعدة مع تجدد النزاع في إقليم أزواد المالي سنة 2012، حيث فتح أجوائه لعبور الطائرات الفرنسية، وقام الموقف المغربي على ضرورة اعتباره معنيا بالنزاع المالي بحكم الجوار المغاربي والدور

---

(1) نفس المرجع ، ص 107.

(2) نفس المرجع ، ص 106- 108.

المغربي في العلاقة بين فرنسا وإفريقيا السوداء، وهذا في محاولة لإحباط الاستراتيجية الجزائرية التي تقصيه من مشاورات التعاون على المستوى الإقليمي الساحلي بحجة أن المغرب ليس بلدا ساحليا. [1]

لقد حاول المغرب أن يجعل من النزاع في شمال مالي البوابة التي تسمح له بالعودة إلى الاتحاد الإفريقي فسجل حضوره بكثافة في الكواليس الإفريقية من أجل مناقشة النزاع الأزوادي سواء من خلال مشاركته الرّسمية أو غير الرّسمية في اجتماعات المجموعة الاقتصادية لغرب إفريقيا أو عبر إرسال موفدين على هامش القمم الإفريقية، ففي اجتماع "أديسا بابا" للدول المانحة التي دعا إليها الاتحاد الإفريقي على هامش القمة الإفريقية العشرين، حضر المغرب رسميا وشارك على مستوى وزير الخارجية وهنا وعدت الرّباط بتمويل نشر قوة إفريقية في مالي وإعادة تنظيم الجيش وأعلن وزير الخارجية "سعد الدين العثماني" خلال الاجتماع عن تقديم دعم مالي بمبلغ 5 مليون دولار.

ولعب المغرب دورا كبيرا في التدخل العسكري الأجنبي بقيادة فرنسا في إقليم الأزواد، فالمسؤولون المغاربة نوّهوا كثيرا بدور بلادهم في استصدار مجلس الأمن للقرار 2085 الذي سمع بالتدخل الدولي، حيث أن القرار أتخذ بمبادرة مغربية أثناء رئاستها للمجلس (المغرب حينها كان عضو غير دائم في مجلس الأمن)، وقال وزير الداخلية المغربي "محمد العنصر" إن بلاده لا تعتزم إرسال قوات عسكرية إلى مالي لكنه أكّد أن بلاده ستدعم التدخل الفرنسي.[2]

ويمارس المغرب نفوذا كبيرا على أهم وأكبر مكوّن أزوادي في جمهورية مالي حيث قال الأمين العام "للحركة الوطنية لتحرير أزواد " "بلال أغ الشريف" عن ترحيب الحركة ومعها

---

[1] عبد النور بن عنتر، **الاستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي**، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17- 18 فبراير 2013، ص3.

[2] محمود معروف، "أزمة مالي بوابة المغرب للعودة إلى الإتحاد الإفريقي" .

http://www.swissinfo.ch

المكونات الأخرى في مالي بأي مبادرة مغربية من أجل طي صفحة الخلافات بين الفرقاء السياسيين في البلاد وأكد أن دور المغرب يبقى مركزيا في أي حل للنزاع.

وتعرّضت حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا إلى المصالح الجزائرية ومصالح الجمهورية العربية الصحراوية، وهذا ما يزيد الشكوك حول حجم النفوذ المغربي داخل الحركة خاصة وأنها عرفت التحاق العديد من الشباب المغربي بها بحجة محاربة التدخل الفرنسي.

المطلب الثاني: التحدي التي تشكله الأوضاع في ليبيا

تاريخيا لعبت ليبيا دورا محوريا في إدارة القضايا الداخلية في بلدان الساحل الإفريقي، فمع قيام الجماهيرية في ليبيا بوصول العقيد الرّاحل "معمر القذافي" إلى السلطة سنة 1969م وإزاحته الملكية، شهدت السياسة الخارجية الليبية تحوّلات عميقة من خلال تبنيها خطّا قوميا عروبيا مناهضا للمشروع الإمبريالي الغربي الذي زرع الكيان الصهيوني في جسد الأمة العربية، فقد كان العقيد معمر القذافي من أشد المتحمّسين لقيام حرب 1973 ضد الكيان العبري، لكن نهاية الحرب الغير مرضية للقذافي ودخول مصر (قلب العروبة) في مفاوضات سلام مع إسرائيل برعاية أمريكية وما تبعه من تصدع وتأزم في العمل العربي المشترك جعل القذافي يراجع أولويات سياسة بلاده الخارجية حيث اتّجه بها جنوبا صوب إفريقيا وخاصة دول الساحل الإفريقي وقد ارتكزت على نشر الدين الإسلامي من خلال بناء المساجد والمراكز الإسلامية وتقويض التواجد الإسرائيلي ومساندة الحركات التحرّرية.

وظل نظام معمر القذافي لسنوات طويلة الموجّه الأساسي لمجريات الأمور في العديد من بلدان الصحراء والساحل الإفريقي، خاصة في مالي والنيجر، حيث كان يمسك بملف الحركات الانفصالية الطوراقية المعقد ويوجهه حسب هواه ومزاجه تبعا لما يراه أنه صمّام أمان يضمن الحفاظ على محوريّة النفوذ الليبي في المنطقة.

ويكمن السرّ في التأثيرات الليبية على هذا الملف كون الجماهيرية هي البلد الذي استوعب آلاف الشباب من الملثمين، بعد موجات الجفاف الصعبة التي ضربت المنطقة في

السبعينيات والثمانينات من القرن الماضي، ومكّن ذلك التواجد الكثيف لشبّان بلا مؤهلات ولا تكوين تربوي الحكومة الليبية من الحصول على مجنّدين يمكن استخدامهم كمرتزقة في حروبها التوسّعية، كما حدث في التشاد أو إرسالهم إلى فلسطين ولبنان لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي، كما استخدموا في حروب استنزاف ضد بعض الأنظمة التي لا تروق توجهاتها لطرابلس. [1]

لقد مكنت استراتيجية ليبيا القذافي الطوارق من اكتساب الخبرة العسكرية والقتالية والتنظيمية وأسّسوا الحركة الشعبية للأزواد MPA بزعامة إياد أغ غالي في ليبيا في جوان 1990 ودخلوا بعدها في نزاع مسلح مع دولتي مالي والنيجر.

تنامى الدور الليبي في المنطقة حيث قامت بفتح قنصلية لها بمدينة كيدال قرب الحدود الجزائرية المالية وخطاب القذافي سنة 2005 الذي دعا فيه قبائل الطوارق إلى التوحّد في إطار فيدرالية وهو ما اعتبرته الجزائر تشجيعا على الانفصال حيث وصفت الخارجية الجزائرية خطاب القذافي "بالأمر الخطير للغاية".

وأعلن القذافي في خطابه عن انطلاق عدد من المشاريع التنموية بتمويل ليبي أهمها حفر قناة لإيصال مياه نهر النيجر وهو ما زاد في شعبيته خاصة وأنه ضرب على وتر حساس بالنسبة للطوارق، وهو الوحدة وحرية التنقل داخل الفضاء الطوارقي.

ترك خطاب القذافي أثره على العلاقات الليبية – الجزائرية ، حيث امتنعت الجزائر عن استقبال مبعوثه لشرح موقفه واضطرّ في الأخير إلى إيفاد ابن عمه "أحمد قدّاف الدم" الذي قدّم الاعتذار، الذي تبعه عقد قمة بين وزير داخليتي البلدين حيث اتفقوا على تبادل المعلومات حول الإرهاب، لكن هذا لم يغير من النفوذ الليبي في إقليم أزواد المالي حيث كانت القنصلية الليبية هي الآمرة النّاهية في المنطقة.

---

[1] عبد الله مامادوباه، مرجع سابق، ص 3.

لكن تمرد 2006 والاستيلاء على مدينتي منكا وكيدال غيّر المعادلة في الميدان، فقد استنكر القذافي الهجومات وقال بأنها ليست في صالح الطوارق وهو عمل ضد الصحراء كلها، وفهم القذافي بأنه مطالب بغلق قنصليته. [1]

بعد الوساطات الشاقة والمتتالية التي قادتها الجزائر استطاعت أن تصل إلى تفاهم بين الحكومة المالية وجزء كبير من المتمرّدين، لكن القذافي تعهّد بإيواء الرافضين لاتفاقية الجزائر، وقام بدمجهم في مختلف التشكيلات العسكرية الليبية وهذا ما أدى إلى إغراق بعض الوحدات الأمنية الليبية بعناصر طارقية، ومن بين هؤلاء العقيد "محمد أغ ناجم" الذي أصبح فيما بعد أحد قيادات كتائب الجيش الليبي الشهيرة ولعب دورا كبيرا خلال الأحداث الليبية، وبعد سقوط معمر القذافي أدى دورا مهما في عملية تهريب السلاح الليبي نحو مالي حيث يتواجد عناصر حليفه إبراهيم أغ باهنغا. [2]

تعد الأوضاع الداخلية المتدهورة حاليا في ليبيا أحد التحديات والمعوقات الرئيسية أمام المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع في شمال مالي نتيجة لما تمثله الساحة الليبية من سوق مفتوحة وكبيرة لمختلف الأسلحة والجهاديين التي تتغدى بها الحركات الانفصالية والإرهابية التي دخلت على خط النزاع في إقليم أزواد، ولن تساعد الأوضاع الليبية الحالية في عودة مختلف التشكيلات التي تحمل الجنسية الليبية ولها أصول مالية إلى مدنها الليبية والتمتع بمستوى معيشي جيّد يسمح لها بالاستقرار والابتعاد عن التفكير في العودة إلى حمل السلاح في شمال مالي، خاصة مع الانهيار المتسارع لمكونات وروابط المجتمع الليبي، فأغلب حكام ليبيا الجدد يسعون إلى إقصاء الطوارق من جنسيتهم الليبية التي منحها لهم نظام القذافي وأفنوا على إثرها سنوات من حياتهم في خدمة الدولة الليبية، فليبيا التي كانت الشرارة الأولى لانطلاق النزاع يجب أن تكون الطريق الأول لبداية الحل في مالي وهذا عن طريق إعادة تأهيل الدولة الليبية حتى تتمكن من القيام بوظائفها في ظل الحرص على عدم إقصاء أي مكوّن من مكوّنات النسيج الليبي، فالحل الشامل في مالي يتأتّى في ظل مقاربة شاملة للأمن الإقليمي وهذا ما تدافع عنه الجزائر.

---

(1) التنبكتي: **التوارق "2" الساحل المخيف**، مرجع سابق، ص 11.

(2) عبد الله مامادوباه، مرجع سابق، ص 41.

الخاتمة

الخاتمة:

في ختام بحثنا حول المقاربة الجزائرية تجاه القضية الأزوادية في مالي يمكن أن نقدم أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة:

– إن النزاع الداخلي في جمهورية مالي هو أحد مخلّفات الحقبة الاستعمارية الفرنسية التي رسمت حدوداً تعسفية، انطلاقا من منطق جيوبوليتيكي ولم ترسمها إستنادا إلى اعتبارات ثقافية أو بشرية أو جغرافية، وهذا ما أنتج تشتت مجموعة من الإثنيات والأقليات بعد الاستقلال على مجموعة دول ذات سيادة اتفقت على احترام الحدود التي وضعها الاستعمار، فقد وجد الطوارق أنفسهم موزعين على أكثر من خمسة بلدان.

رغم كون الاختلاف الإثني يعتبر عامل غنى ثقافي وحضاري عند الشعوب والأمم الراقية، إلا أن هذا لم ينطبق على الحالة المالية حيث فشلت مؤسسات حكمها منذ الاستقلال إلى اليوم في إدارة هذا التعدد من خلال الفشل في بناء دولة المواطنة التي تضمن المساواة أمام القانون وتجعل تكافئ الفرص الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بين جميع مكوناتها في مقدمة أولوياتها، وهذا ما جعل الدولة المالية عاجزة عن فرض سلطتها على كامل إقليمها، فقد رفعت المكونات المتضررة من هذا الفشل في إقليم أزواد (العرب والطوارق) السلاح في وجه الدولة من أجل استرجاع حقوقهم المهضومة.

إن الجزائر وباعتبار ما يجري في شمال مالي يهمها نتيجة لتأثيره على الأمن القومي الجزائري اتخذت موقفا مساندا لمطالب سكان شمال مالي في العدالة والتنمية، ولكنها لم تساند طريقة تعبيرهم عن مطالبهم برفع السلاح في وجه الحكومة المالية.

إن التدخل الأجنبي (الإقليمي والدولي) في النزاع المالي ساهم بشكل كبير في تعقده وتصاعد حدته مرحليا، حيث وصل الأمر إلى المطالب الانفصالية، إذْ أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد سنة 2012 عن استقلال الإقليم بعد تمكنها من طرد الجيش المالي منه.

إن إعادة إحياء مشروع دولة الطوارق الكبرى من شأنه أن يعطي للحدود أبعادا دولية الامر الذي من شأنه أن يفجر المنطقة كلها.

إن التحرك الجزائري تجاه جمهورية مالي منذ ميلاد نزاعها في إقليم أزواد تحكمه أطر ومبادئ ثابتة لا يمكن تحت أي ظرف التراجع عنها وتتمثل أساسا في ضمان الوحدة الترابية المالية ومنع التدخل العسكري الأجنبي تحت مبرر محاربة الإرهاب، ولهذا فقد أرفقت الجزائر وساطاتها في مالي بمشاريع تنموية وآليات إقليمية لمحاربة الإرهاب والجريمة المنظمة في المنطقة.

إن تأخر الجزائر في تبني مقاربتها الشاملة في جمهورية مالي من خلال مزاوجة الحل الأمني بالحل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي هو خطأ استراتيجي أضعف من التأثير الجزائري على النزاع.

إن الجهود المُكلفة التي بذلتها الجزائر طوال عقود تجاه منطقة الساحل عموما ومالي خصوصا لم تنجح في منع تدويل النزاع في شمال مالي ولم تتمكن من تجنب التدخل العسكري الأجنبي، الذي رغم نجاحه في طرد الجماعات الإرهابية المسلحة من مدن إقليم أزواد، إلا أنه لم يساهم في حث الاطراف المتنازعة على إيجاد حل يضمن الوحدة الترابية لمالي وينهي معاناة وإقصاء سكان إقليم أزواد من التمتع بحقوقهم السياسة والاقتصادية والاجتماعية.

إن التدخل العسكري الأجنبي نجح في تقويض المقاربة الجزائرية لحل النزاع في شمال مالي، حيث ساهم في تقوية نفود الحركات الأزوادية الانفصالية، في مقابل تهميش الحركات الأزوادية ذات المطالب غير الانفصالية المنسجمة مع الرؤية الجزائرية للسلام الشامل.

رغم قيادة الجزائر لعملية المفاوضات بين الحكومة المالية والحركات الأزوادية في شمال مالي بعد التدخل العسكري الأجنبي ونجاحها في الوصول إلى اتفاق سلام في 15 ماي 2015 بمباركة واسعة من المجتمع الدولي، إلا أن تجارب اتفاقيات السلام السابقة واكتفاء منسقية الحركات الأزوادية التي تضم أكبر الفصائل المعارضة بالتوقيع الرمزي على الاتفاقية لا يعطي ضمانات كبيرة لإنهاء النزاع والتخلص من تبعاته العالية التأثير في الامن القومي الجزائري.

قائمة المراجع

المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

I.الوثائق الرسمية:

1.جبهة التحرير الوطني، بيان أول نوفمبر 1954.

2.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الميثاق الوطني 1976، جبهة التحرير الوطني.

3.الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.

II. الموسوعات:

1.عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج5، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط4، بيروت، 1999.

2.مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج18، الشركة العالمية للموسوعات، ط3، لبنان.

3.مسعود الخوند، الموسوعة التاريخية الجغرافية، ج5، لبنان، ديسمبر 1999.

III. الكتب:

1. أحمد شنه، العاصفة الزرقاء: تفاصيل حرب مدمرة انتهت على طاولة مفاوضات جزائرية، الجزائر، مؤسسة هديل للنشر والتوزيع، ط1، 2000.

2. التنبكتي، الطوارق عائدون لنثور، منشورات منظمة تامانيوت، (د ب ن)، (د س ن).

3. التينبكتي، الطوارق "2" الساحل المخيف.

4. طاهر باسم، إفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2003.

5. عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية، الهيئة المصرية العامية للكتاب، القاهرة، 2006.

6. عبد الرحمن حسن حمدي، إفريقيا وتحديات عصر الهيمنة: أي مستقبل، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2007.

7. عبد الرحمن حسن حمدي، قضايا في النظم السياسية الإفريقية، ط1، مركز دراسات المستقبل الإفريقي، القاهرة، 1998.

8. عبد القادر رزيق المخادمي، منظمة الوحدة الإفريقية: التحدي والأمل، دار موفم للنشر، الجزائر، 2000.

9. عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 – 1997، دار الراية للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.

10.عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: أوروبا والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة، الجزائر، 2005.

11.عثمان برايما باري، جدور الحضارة الإسلامية في الغرب الإفريقي، دار الأمين، القاهرة، 2000.

12.مبروك غضبان، المدخل للعلاقات الدولية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، (د.س.ن).

13.الهادي مبروك الدالي، التاريخ السياسي والاقتصادي لإفريقيا فيما وراء الصحراء من نهاية القرن 15 إلى بداية القرن18، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1999.

IV. **مذكرات ماجيستير:**

1.إبراهيم سعادة، الجزائر والأمن الاقليمي، مذكرة ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر.

2.أسماء رسولي، مكانة الساحل الأفريقي في الاستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2011.

3.أبصير أحمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر 03، 2009– 2010.

4.أحمد إيدابير، "التعددية الإثنية والأمن المجتمعي: دراسة حالة مالي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2011-2012.

5.خالد بشكيط، دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2010- 2011.

6.سفيان بنيو، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دولتي مالي والنيجر 1990-2011، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2011-2012.

7.سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الإفريقي، مذكرة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011.

8.علي عشوي، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 1997.

9.محمد قجالي، ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار: الحالة الجزائرية – التونسية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1990.

10.نبيل بويبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية"، مذكرة ماجستير، معهد البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، 2009-2010.

V. مجلات، دوريات وندوات:

1. –، مواجهات شمال مالي، ونذر انفجار عنقودي في المنطقة، مركز الجزيرة للدراسات، 4 يونيو 2014.

2.إسماعيل بوالروايح، الاستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، 24- 25 نوفمبر 2013، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر.

3.إلياس قسايسية، الآليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، يومي 23- 24 نوفمبر 2013.

4.أميرة محمد عبد الحليم، تنظيم القاعدة في الساحل الإفريقي وربيع الثورات العربية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد 38، 2013.

5.أنور بوخرص، الجزائر والصراع في مالي، أوراق كارينغي، مؤسسة كارينغي للسلام الدولي، بيروت، أكتوبر 2012.

6. التدخل الفرنسي في مالي: الاسباب والمآلات، مركز الجزيرة للدراسات، 16 يناير 2012.

7.تسعديت مسيح الدين، النزاع الممتد في مالي: من كيدال 1963 إلى اتفاق واغادوغو 2013، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الأول، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، جوان 2014.

8.توفيق بوستي واسماعيل بوقنور، جهود الدبلوماسية الجزائيرية في تسوية النزاع الطوارقي- المالي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 08 ماي 1945، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013.

9.تيكو اسامكية، ترجمة محمد بابا ولد أشنغ، جيش الجمهورية المالية وأزمة الشمال ... أسباب الهزيمة وتداعيتها، مركز الجزيرة للدراسات، 10 يوليو 2012.

10.جان بيار فيليو، "القاعدة في المغرب الإسلامي: تحدي جزائري أم تهديد عالمي؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي، العدد 104، بيروت، أكتوبر 2009.

11.جان بيار فيليو، هل تصبح القاعدة إفريقية في منطقة الساحل؟، مركز كارنيغي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيغي للسلام، العدد 112، بيروت، ماي 2010.

12.الحاج ولد إبراهيم، أزمة مالي "انفجار الداخل وتداعيات الإقليم، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2012.

13.حسين بوقارة، مشكلة الأقلية التوارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، العدد 7، نوفمبر 2008.

14. حكيمة علالي، طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة قالمة، الجزائر، 24- 25 نوفمبر 2013.

15. خالد عبد العظيم، الجوار المالي: التداعيات الإقليمية لانفصال "الأزواد" في مالي، السياسة الدولية، العدد189، مصر، جويلية2012.

16. سيد أحمد ولد أحمد سالم، أزمة شمال مالي والاحتمالات المفتوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 20 ديسمبر 2012.

17. سيدي أعمر بن شيخنا، المفاوضات المالية- الأزوادية في الجزائر: قراءة في وثائق المفاوضات وسيناريوهات المستقبل، مركز الجزيرة للدراسات، 29 ديسمبر 2014.

18. سيدي المختار محمد الصالح ديالو، الأبعاد التاريخية والفكرية لأزمة شمال مالي، مجلة قراءات افريقية، العدد 16، أفريل- جوان 2013.

19.سيكوبا ساماكية، الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية، ترجمة : محمد بابا ولد أشفغ، مركز الجزيرة للدراسات، 5أفريل 2012.

20.عبد الله مامادو باه، أفاق الوضع الأمني والسياسي في شمال مالي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 أوت 2012.

21.عبد النور بن عنتر، الاستراتيجية المغاربية حيال أزمة مالي، ورقة مقدمة في ندوة "المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 17- 18 فبراير 2013.

22.عمار بوزيد ومليكة آيت عميرات، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش، العدد 561، أفريل 2010.

23. فاطمة بقدي، "مسألة الطوارق: المساعي الجزائرية لاحتواء الفوضى الأمنية في منطقة الساحل، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية

في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 24- 25 نوفمبر 2013.

24.فريدوم أنوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في أزمة مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير 2013.

25.فريدوم أنوها، التدخل العسكري الفرنسي الإفريقي في مالي والمخاوف الأمنية المتفاقمة، مركز الجزيرة للدراسات، 13 فبراير 2013.

26.قوي بوحنية، الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، مركز الجزيرة الدراسات، 3جوان 2012.

27.قوي بوحنية، الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الامني الداخلي، مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي 2012.

28.كربوسة عمراني وسهام زروال، الجزائر بين تداعيات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل الإفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي الأول حول المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، نوفمبر 2013.

29.كمال الدين شيخ محمد عرب، التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي الإفريقي، مركز الجزيرة للدراسات، 4فبراير 2014.

30.محمد كمال رزاق بارة، مكافحة الارهاب في منطقة الساحل الصحراوي بين المقاربات الجهوية والرهانات الجيوستراتيجية، النادي الوطني للجيش، الملتقى الوطني حول منطقة الساحل والصحراء الواقع والأفاق، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقلالية، النادي الوطني للجيش، 15 أكتوبر 2012.

31.محمد محمود أبو المعالي، القاعدة وحلفائها في الساحل والصحراء، مركز الجزيرة للدراسات، 7 أفريل 2012.

32.مصطفى صايج، الجزائر والأمن الإقليمي: التسوية الدبلوماسية لأزمة مالي وانعكاساتها المستقبلية على الأمن الاقليمي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثاني، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر، ديسمبر 2014.

33.معاوية الأنصاري، لمحات تاريخية للصراع في شمال مالي، مركز الدين والسياسة، 23- 3- 2013.

34. مناس مصباح، التنمية والأمن في إفريقيا، ندوة فكرية نظمت في مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، 14 أكتوبر 2010.

35.مؤتمر حول: أهمية تكييف تشريعات البلدان الإفريقية مع الأجهزة القانونية العالمية لمكافحة الإرهاب، المركز الإفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب، الجزائر، 4 جوان 2012.

36. نبيل بويبية، التنمية والأمن في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة الأزوادية في مالي: مسار إلى أين؟ مداخلة في الملتقى الوطني حول: السياسة الخارجية الجزائرية في 50 سنة: حصيلة تحليلية نقدية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

37.نبيل بويبية، أليات الإدارة الجزائرية للأزمة الترقية في مالي والنيجر، مداخلة في الملتقى الوطني حول سياسات الدول في مواجهة الجماعات الإثنية، جامعة قالمة، الجزائر، 2010.

VI. الجرائد:

1. - -، الجزائر تغلق حدودها مع مالي وتجمد تعاونها العسكري، جريدة الشروق، 23 مارس 2012.

2. إلهام. س، أكد التزام الحركات المسلحة شمال مالي بإعلان الجزائر وشدد لهجته لعمامرة: لن تتدخل عسكريا في ليبيا، جريدة الوسط، الجزائر، 22 أوت 2014.

3. جمال. ف، اتخذنا كل الإجراءات لتأمين الحدود الجنوبية، جريدة الخبر، العدد 6869، الجزائر، يوم 18 أكتوبر 2012.

4. ح . س، الجزائر تتصدر الوساطة وقامت بالدور بشكل متميز، جريدة الخبر، 11 فيفري 2015.

5. ح. ي، الجزائر شاركت في التخطيط للحرب بشمال مالي، جريدة الخبر، العدد 6894، الجزائر، يوم 14 نوفمبر 2012.

6. ح. ي، الوساطة الجزائرية تحت الضغط، جريدة الخبر، الجزائر، يوم 11 فيفري 2015.

7. حسيبة .ب، الجزائر تنجح في انتزاع اتفاق سلام بين الفرقاء الماليين، جريدة وقت الجزائر، 2015.

8. حميد. .يس، قادة أربع دول يلتقون غدا بالجزائر لبحث آلية جديدة"، جريدة الخبر، العدد 6116، الجزائر، 14 أكتوبر 2010.

9. خالد بودية، الجزائر تنهي الأزمة في مالي وعينها على ليبيا، جريدة الخبر، العدد 1977، الجزائر، 2مارس 2015.

10.خالد بودية، الجزائر تنهي الأزمة في مالي وعينيها على ليبيا، جريدة الخبر، الجزائر، يوم 2 مارس 2015.

11.س. م، الأزواد يتراجعون ويطالبون بالحكم الذاتي، جريدة الخبر، العدد 6820، الجزائر، 30 أوت 2012.

12.سليمان. خ، أزواد تدين تفاوض الحكومة المالية مع انصار الدين ، جريدة الخبر، العدد 6840، 9 سبتمبر 2012.

13.سهيل. ب، خلاف جزائري- أمريكي فرنسي حول تحديد هوية الجماعات الإرهابية في مالي، جريدة الخبر، العدد 6879، يوم 30 أكتوبر 2012.

14.ع. ط، اتفاق على حل سياسي وعسكري في آن واحد بمالي، جريدة الخبر، العدد 6880، الجزائر، يوم 31 أكتوبر 2012.

15.ع. ق، الجزائر تبحث سياسيا وفرنسا تخطط عسكريا، جريدة الخبر، العدد 6875، الجزائر، 24 أكتوبر 2012.

16.ع. ق، الجزائر تدعو للحوار مع الحركات الترقية وتستثني الإرهابيين"، جريدة الخبر، العدد 6861، الجزائر، يوم 10 أكتوبر 2012.

17.ع. ق، وفد عسكري يرافق مساهل يشرع في مفاوضات طارئة بنواقشط، جريدة الخبر، العدد 6859، الجزائر، يوم 8 أكتوبر 2012.

18.عاطف قدادرة، القول بوجود خلافات بين الجزائر وفرنسا حول مالي "مبالغ فيه"، جريدة الخبر، العدد 6866، الجزائر، يوم 15 أكتوبر 2012.

19.عاطف قدادرة، المجموعة الدولية تكتشف تعقيدات الأرض في مالي وصعوبة وضع خطة التدخل، جريدة الخبر، العدد 6871، الجزائر، يوم 20 أكتوبر 2012.

20.عاطف قدادرة، عسكريون جزائريون يشاركون في صياغة خطة نشر القوات بياماكو، جريدة الخبر، العدد 6880، الجزائر، يوم 31 أكتوبر 2012.

21.عثمان لحياني، "الخارجية تشرح موقف الجزائر من التدخل الفرنسي"، جريدة الخبر، العدد 6953.

22.عثمان لحياني، استدعاء قوات غربية مغامرة لا يمكنها النجاح، جريدة الخبر، العدد 6901، الجزائر، 21 نوفمبر 2012.

23.عثمان لحياني، على الجزائر الصمود في موقفها الرافض لأي تدخل عسكري أجنبي في مالي، جريدة الخبر، العدد 6878، الجزائر، 29 أكتوبر 2012.

24.عزيز طواهر، "تحديد مخطط هجوم استعجالي وسريع ضد أي تحرك إرهابي، جريدة صوت الأحرار، 29 أفريل 2011.

25.عصام. ب، وزراء خارجية دول منطقة الساحل يبحثون بالجزائر الوضع الأمني والتنمية: الالتزام بالتعاون ومحاربة الإرهاب، يومية المساء، 17 مارس 2012.

26.علي يونس، جريدة المساء، العدد 3489، يوم 18-04-2008.

27.ف. ج، القنصل المختطف مهدد بالإعدام، جريدة الخبر، العدد 6816، 26 أوت 2012.

28.ليلى الشرفاوي، نتائج الوساطة الجزائرية بين الطوارق والحكومة المالية، جريدة الشروق اليومي، العدد 2358، الجزائر، 21جويلية 2008.

29.م. إ، فرض سيادة مالي على كامل ترابها أولا والحوار ثانيا، جريدة الخبر، العدد 6866، الجزائر، يوم 15 أكتوبر 2011.

30.م. إيوانوغان، تقارب جزائري أمريكي حول مالي وتقسيم الفاكهة لقسمين مع باريس، جريدة الخبر، العدد 6879، الجزائر، 30أكتوبر 2012.

31.م. ب، أربعة ألاف عسكري إضافي لمراقبة الحدود المشتركة مع مالي، جريدة الخبر، العدد 6365، الجزائر، 14 أكتوبر 2012.

32.م. ب، الجزائر تقر عزل إقليم أزواد، جريدة الخبر، العدد 6825، يوم 4 سبتمبر 2012.

33.م. ب، الجزائر توافق لأول مرة على مبدأ المطارة خارج الحدود، جريدة الخبر، العدد 6798، الجزائر، 6 أوت 2012.

34. م. ب، ضغوط لإشراك القوات الجوية الجزائرية في العملية العسكرية بمالي، جريدة الخبر، العدد 6871، 20أكتوبر 2012.

35.م. ب، مصالح الأمن الجزائرية تضع إقليم أزواد تحت المجهر، جريدة الخبر، العدد 6837، يوم 16 سبتمبر 2012.

36.م. بوسلان، "مساهل يعلن عن لقاء بين دول الساحل وشركائها في سبتمبر"، يومية المساء، 1 جوان 2011.

37.م. س، التوحيد والجهاد تعلن الحرب على فرنسا، جريدة الخبر، العدد 6363، يوم 12 أكتوبر 2012.

38.م. ش، الجزائر تصف اللائحة الاممية بشأن مالي بالإيجابية، جريدة الخبر، العدد 6865، الجزائر، يوم 14 أكتوبر 2012.

39. محمد بن أحمد و ع. إبراهيم، الجزائر تطلب إبلاغها بساعة الصفر في نشر قوات عسكرية في مالي، جريدة الخبر، العدد 6849، الجزائر، يوم 28 سبتمبر 2012.

40.محمد مسلم، الجزائر تنجح في قيادة فرقاء مالي لتوقيع اتفاق سلام، جريدة الشرق اليومي، العدد 4664، الجزائر، 2مارس 2015.

41.محمد مسلم، الجزائر تنجح في قيادة فرقاء مالي لتوقيع اتفاق سلام، جريدة الشروق اليومي، العدد 4664، الجزائر، 2 مارس 2015.

42. محمد مسلم، انتهاء الجولة الرابعة من دون اتفاق يهدد بنسف وساطة الجزائر، جريدة الشروق اليومي، العدد 4564، الجزائر، 22 نوفمبر 2014.

VII. مواقع الأنترنيت:

1. دولة مالي، "السمات الجغرافية"، موسوعة المقاتل.

http// www.moqetel.com /open /behth / mali / index. Html .

2. مالي، عن موقع ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

http://ar. Wikipédi. Org/ wiki.

3. مكتبة وكالة الاستخبارات الأمريكية .

https://www.cia.gov/library/publications/the.world.facbook/geos/m/htm.

4. حركة تحرير أزواد، استرجاع قرار مغيب.

http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/24.

5. أنصار الدين http://at,wikipedia,org.

6. الحركة الوطنية لتحرير أزواد ترفض مطالب أنصار الدين

http//de/raaed,com/ara/news/17989.

7. حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا . http://at,wikipedia,org

8. إيمان أحمد عبد الحليم، "تأثير تنامي الحركات الجهادية في شمال مالي على الجزائر."

http://www,siyassa,org,og.

9. مصطفى قطبي، إمارة أزواد السلفية الوهابية.. إلى أين..؟

http//albadee,net/news/4491.

10. محمد دخوش، الدور الريادي للجزائر في تسوية النزاعات الداخلية في مالي.

http://elkraed. com /ara / sujets. Opinions / 310020.

11. الانقلاب العسكري في مالي وتبعاته الداخلية والخارجية.

http://studies, aljazeera net/ reports/ 2012/04/20124514015220679.htm.

12. عبد الجليل زيد المرهون، الانقلاب العسكري في مالي، العدد4088، 31 يوليو 2012.

www.elaph. Com

13. أمحند برقوق، التهديدات الأمنية في المنظور الديبلوماسي الجزائري.

www,berkouk, mhand,yalasite.com

14.عبد الله إسحاق، الطوارق ظلمتهم السياسية ولم تنصفهم الجغرافيا، البيان، 11 نوفمبر 2007.

http://www.albayan.com/homed 806964.

15.الجزائر تقرر بناء مقر هيئة مكافحة الإرهاب لدول الساحل وتجدد رفض التدخل الأجنبي .

http://esshraa,net/home/133-2011-05-02-13-18-46, html.

16.ندوة التنمية والشراكة والأمن بمنطقة الساحل الإفريقي بالجزائر.

http://www.net/archirees/9193.

17.عبد الرحمن حميدي، القمة الأفرو أوروبية الأولى: صراع الأولويات .

http://www.islomonline.net/14/04/2011.

18.محمد سليمان: "مفاهيم رئيسية في استراتيجية الأمن القومي الأمريكي. "

http://www.alasr.ws/index.cfm?method:home.comscontemt.

19.مغراوي شلبي "الصراع الرمادي على القارة السوداء. "

http://www.islomonline.net

20.محمود معروف، "أزمة مالي بوابة المغرب للعودة إلى الإتحاد الإفريقي . "

http://www.swissinfo.ch

21.م. ل، "الحوار ورفض الحل العسكري، مقاربة الجزائر لحل أزمة مالي."

http://www.elbilad,net/archives/59744.

22.خالد حنفي علي، مأزق السياسة الجزائرية تجاه التدخل الفرنسي في مالي، 30 جانفي 2013.

http://rcssmideast.org

ثانيا: باللغة الأجنبية

1. André bourgeot, «Identité touarègue : de l'aristocratie à la révolution», études rurales, octobre- décembre, 1990.
2. Edward bernus, Le problème tawaregue hier, aujourd' hui- demain marchés trapicaux et méditerranées, n°2478, 7mai 1993.

3. Emily Hunt, « islamist terrorism in north western Africa A'thorn in the neck of the united states?», policy february 2007.
4. kalifa keita, « conflict an conflict resolution in the Sahel: the Tuereg insurgency in Mali", strategic studies institute, united states, May 1998.
5. Kathryn Sturman « The plan on terrorism joining the global war or leading an African battle?", African security, review 11, 2002.
6. Keita modibo «La résolution du conflit touarègues ou Mali et ou Niger, note de recherche du gripci, n° 10 chaire raoul,- dandurand en études stratégiques et diplomatiques, juillet 2002.
7. khalifa kaita , « conflict and conflict resolution in the Sahel: the Toureg in surgency in Mali » strategic studies institute, may 1998, http: //www, strategic studies institute, army, mil / pdf files / pub 200,pdf.
8. Les ethnies au mali, www.geocities. vom/ info mali/ ethnies/ bambara, htm.
9. Martine cuttier, Les ressortes structurels de la crise ou Sahel, resmilitarise, vol n° 3, 2013.
10. Melika, groga-bada, «Mali le M. N. L. A perd le nord » jeune Afrique, N°2686, du 1au 17juillet 2012.
11. Mission de l'unité de fusion et de liaison (UFL) au Niger : la lutte contre le terrorisme plus que jamais engagée par les forces de défense et de sécurité Nigériennes. http://nigerdiaspora,net/index,php/nigerdiaspora,lacommunauté,virtuelle,de,Niger/politique/98.
12. Pascale Boniface, l'Etat du mond 1988,1989, ed la découverte, paris, 1989.

13. Ravah ighli, « Les touareg sont très nationalistes »,el-watan, N°6528, 7 Avril 2012.
14. Salima telemçani, « le Mali ou bord de l'implosion, el-Watan, N°6515, 24-03-2012.
15. Sofiane ait iflis «Nous avons des contacts avec toutes les parties, Mesahel confirme », le soir d'Algérie, N°6597, 25/9/2012.
16. Weak States and global threats : Factor fiction the wachintin, quaterly, spring 2006.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الموضـــــــوع	الصفحة
مقدمـــــة	1
الفصـل الأول: القـضيـة الأزواديـة فـي جمهوريـة مالي	
تمهيـد	6
المبحث الأول: جمهورية مالي: دراسة جيوسياسية	8
المطلب الأول: دراسة جغرافية وتاريخية	8
المطلب الثاني: التركيبة السكانية	15
المطلب الثالث: النظام السياسي والاقتصادي	19
المبحث الثاني: الفواعل الرئيسية في النزاع المالي	25
المطلب الأول: الحكومة المالية	25
المطلب الثاني: الحركات الأزوادية	28
المطلب الثالث: الحركات الإرهابية	32
المبحث الثالث: نزاع إقليم أزواد في جمهورية مالي	37
المطلب الأول: جدور النزاع	37
المطلب الثاني: مرحلة تدويل النزاع (2012 ...)	46
المطلب الثالث: أسباب النزاع المالي	53
خلاصة الفصل	59
الفصـــل الثانـي: المقـــاربة الجزائريـــة لإدارة النـــزاع فـــي مـــالـــي	
تمهيد	61
المبحث الأول: المبادئ الأساسية الموجهة للسلوك الخارجي للجزائر	62
المطلب الأول: مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار	62

المطلب الثاني: مبدأ دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها	64
المطلب الثالث: مبدأ عدم استعمال القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية	65
المطلب الرابع: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول	67
المطلب الخامس: رفض سياسة المحاور	68
المبحث الثاني: كرونولوجيا الجهود والآليات الجزائرية تجاه النزاعات السابقة في مالي	70
المطلب الأول: عدم أولوية القضية في الأجندة الجزائرية (قبل 1990)	70
المطلب الثاني: طغيان المدخل الأمني على الجهود الجزائرية(1990-2005)	74
المطلب الثالث: الأمن ثم التنمية محور الجهود الجزائرية(2006 – 2010)	81
المبحث الثالث: كرونولوجيا الجهود والأليات الجزائرية تجاه النزاع المالي الراهن(2012)	88
المطلب الأول: قبل التدخل العسكري الأجنبي	88
المطلب الثاني: التحول النسبي في الموقف الجزائري	94
المطلب الثالث: بعد التدخل العسكري الأجنبي	99
خلاصة الفصل	107
الفصـــــل الثالث: التحديات التي تواجه المقاربة الجزائرية لإدارة النزاع في شمال مالي	
تمهيد	109
المبحث الأول: التحديات الداخلية	110
المطلب الأول: تحدي هشاشة الدولة المالية	110
المطلب الثاني: تحدي طبيعة النزاع وتعدد أطرافه وتناقضهم	114
المطلب الثالث: التحدي الخاص بضعف التأثير الجزائري على الحركات الأز	116

وادية الانفصالية	
المبحث الثاني: التحديات الدولية	118
المطلب الأول: التحدّي الذي تشكله الإستراتيجية الفرنسية	118
المطلب الثاني: التحدي الذي تشكله الإستراتيجية الأمريكية	123
المبحث الثالث: التحديات الإقليمية	128
المطلب الأول: التحدي الذي تشكله الحسابات المغربية	128
المطلب الثاني: التحدي التي تشكله الأوضاع في ليبيا	131
خاتمة	135
قائمة المراجع	138

الملخص:

تتناول الدراسة موضوع المقاربة الجزائرية تجاه القضية الأزوادية في جمهورية مالي، التي شكلت على امتداد أكثر من خمسة عقود إحدى البؤر النزاعية في قارة إفريقيا، التي جلبت اهتمام صانع القرار الجزائري نتيجة إدراكه لآثارها البالغة على الأمن القومي الجزائري، خاصة ما التصاعد الحاصل في حدتها، بفعل تعدد فواعلها المحليين وارتباط بعضهم بالجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة في المنطقة، وكذا ارتباط البعض الآخر بقوى دولية وإقليمية من مصلحتها استمرار النزاع.

وتسلط الدراسة الضوء على طبيعة المقاربة الجزائرية في إدارة هذا النزاع ومدى قدرتها على التعامل مع تحدياته والحد من تأثيره على الأمن القومي الجزائري في ظل وضع إقليمي هش ومضطرب وتدخل عسكري أجنبي.

وخلصت الدراسة إلى أن الجزائر ورغم كونها ليست الفاعل الوحيد في مالي إلا أن معرفتها بديناميكيات النزاع يجعل دورها مؤثر في رسم مستقبل النزاع.

Résumé :

Cette étude porte sur le sujet de l'approche algérienne à l'égard de la question Azawed de la république malienne qui s'est dégénérée et déployée depuis l'indépendance et devenue l'un des conflits les plus délicats dans le continent africain ce qui a attiré l'attention des responsables algériens et sa prise de conscience des effets sur la sécurité nationale algérienne et régionale, surtout avec la recrudescence du terrorisme et les groupes du crime organisé terroristes dans la région, ainsi que le lien avec les forces d'intérêt international et régional de la poursuite du conflit.

L'étude met en lumière la nature de l'approche algérienne dans la gestion de ce conflit et la mesure de leur capacité à faire face aux défis qui s'imposent et de réduire l'impact sur la sécurité nationale algérienne dans la situation régionale fragile et troublée et une intervention militaire étrangère.

L'étude a conclu que l'Algérie, en dépit de son rôle déterminant n'est pas le seul acteur au Mali. Mais la connaissance et la compréhension très profonde et exhaustive des défis qui se posent dans le nord du Mali et plus largement dans la région du Sahel par les responsables civils et militaires algériens en ont fait un rôle influent dans l'élaboration de l'avenir du conflit.